اليسار العربيّ: الأزمة والاقتراحات (١)

ملفّ من إعداد:
سماح إدريس (بيروت)،
وياسين الحاج صالح (دمشق)

المشاركون
(ألفبائيّاً)

- أحمد قطامش
- جلبير الأشقر
- جورج جقمان
- راتب شعبو
- رائد شرف (كاريكاتور)
- سلام عبّود
- شريف يونس
- غسّان بن خليفة
- فيصل درّاج
- المنتدى الاشتراكي (في لبنان)
- وائل عبد الرحيم (مُحاوِر)

قبل أكثر من عام اقترح د. فيصل درّاج أن تنشر الآداب ملفّاً بعدّة أجزاء يكون عنوانه «ماذا تبقّى من هويّة اليسار العربيّ اليوم؟» وبدأنا مراسلةَ الكتّاب والناشطين، لنكتشفَ أنّ الملفّ الذي بين أيدينا سيمتدّ إلى قسمين وربّما ثلاثة أقسام، وأنّه تخطّى العنوانَ الرئيسَ الذي اقترحه درّاج ليُطاول عروضًا لأزمات اليسار العربيّ، واقتراحاتٍ لتجاوزها.

هذا الملفّ تحريضٌ على الحوار، ومشاركةٌ في أن يكون لليسار العربيّ الجديد دورٌ بارزٌ في خلاصنا من أزماتنا الراهنة.

الآداب

في ضرورة خلق نواةٍ جديدةٍ لليسار

□ راتب شعبو

اليوم، أكثرَ من أيّ وقتٍ مضى، يقف مفهومُ «اليسار» عاجزًا عن إعانة مستخدِميه، بعد أن بات هيكلاً أجوفَ لا يُبقيه على قيد الحياة، في شكله المتوارَثِ على الأقلّ، سوى «قلّةِ الموت،» بل قلّ قلّة النقد!

ولتلمُّس مدى قصور هذا المفهوم يمْكن مثلاً التساؤلُ عن فائدة مفهوم «اليسار» في التحديد السياسيّ بين اتجاهيْ يلتسن وغورباتشوف في مطلع تسعينيّات القرن الماضي (تحدَّدَ الصراعُ حينها بين محافظين وإصلاحيين)؟ وما هي فائدتُه في التحديد السياسيّ بين قوى ٨ و١٤ آذار في لبنان، أو بين اتجاهيْ «فتح» و«حماس» في فلسطين (تلعب الصفةُ الوطنيّةُ الدورَ المحدِّدَ هنا أكثرَ من غيرها)؟ وأيُّهما اليسارُ في إيران اليوم: أحمدي نجاد، أمْ مير حسين موسوي؟ وما معناه في الخارطة السياسيّة الإسرائيليّة؟ وما معنى اليسار في التوصيف السياسيّ للأحزاب الحاكمة في أوروبا وأمريكا؟ سوف يجد مَنْ يدقّق النظرَ أنّ مفهوم «اليسار،» بمعناه القديم على الأقلّ، عديمُ الفائدة، ولم يعد أداةً للفهم.

فمع انتهاء الحرب الباردة وارتطام «اليسار» العالميّ بالحائط الذي عَمِيَ أو تعامى عَنه، انهارت وتشظّت جملةُ القياس التي خَدمتْ يومًا في تحديد يساريّة اليسار. وجملةُ القياس الجديدة، التي بدا وكأنّها تكاملتْ وتوضّعتْ من خلف ظهر اليسار، لا تتعرّف على الهويّة اليساريّة السابقة. بكلامٍ آخر: إذا كان العنصرُ يستمدّ معناه من موقعه في بنْيةٍ معيّنة، فإنه لا يكون مطابقًا لذاته إذا وُجد في بنيتين مختلفتين. وبالتالي فإنّ التغيّر الذي حَصَلَ في بنْية العالم مع فشل المحاولة الاشتراكيّة للخروج عن العالم الرأسماليّ (وهو تغيّرٌ جوهريٌّ من وجهة نظر اليسار السابق نفسه الذي كان يسم مرحلةَ ما قبل تفكّك المنظومة الاشتراكيّة بأنها «مرحلةُ الانتقال إلى الاشتراكيّة») انعكس تغيّرًا في موقع اليسار السابق ودلالته.

لقد تغيّر حالُ اليسار جرّاء تغيُّرِ ما يحيط به؛ فها نحن أمام قومٍ «غيّر اللهُ ما بهم» دون أن يغيّروا ما بأنفسهم!

❖ ❖ ❖

إذنْ، لا محلّ هنا للسؤال «عمّا تبقّى من هويّة اليسار؟». السؤال المجدي اليوم هو عن الهويّة الجديدة لليسار (إذا حافظنا على التسمية)، أو للتيّارات والقوى والأفكار التي تتولّى ضمن الجملة العالميّة الجديدة المهامَّ التي كان يُفترض أنّ اليسار «السابق» كان يتولاّها. هذه المهامُّ أصليّةٌ، وأوْلى من «الاشتراكيّة» ومِن «الديمقراطيّة،» وأكثرُ أساسيّةً من كلّ المفاهيم التي تُنحت ثم توضع في براويز وتتحوّل شعاراتٍ وتفقد عمقَها ومعناها وحيويّتَها: إنها مهامُّ التوصّل إلى علاقاتٍ اجتماعيّةٍ اقتصاديّةٍ سياسيّةٍ تحمي الغالبيّةَ الغالبةَ من الناس من جوْر النخَب وأصحاب الامتيازات وتكتّلات المصالح، وتتيح لهم التمتّعَ بثمار عملهم بعدل، والتمتّعَ بحريّة الاختيار، وبحقّهم في العيش بكرامةٍ وأمان. والواقع أنّ الرأسماليّة في كلّ مراحلها عجزتْ عن تحقيق هذه المهامّ، وقد خُيّل لـ «اليسار» السابق طوال حقبة من الزمن أنّ الاشتراكيّة (الأمميّةَ عند بعضه، أو القوميّةَ عند بعضه الآخر) هي الحلّ، ثم تبدّى بالتجربة التاريخيّة خلافُ ذلك. إذن، يتعيّن البحثُ عن سبيلٍ آخر، أيْ عن هويّةٍ أخرى. ولا معنى في هذا السياق للكلام عن «فصل الفكرة عن حامليها،» كأنْ يقال إنّ الخلل كامنٌ في التطبيق لا في الفكرة: فالفكرة هي ما يتجسّد ممارسةً في الواقع، وسوى ذلك يمثّل فكرةً أخرى ولو حملت الاسمَ نفسَه، وإلاّ وقعنا تحت طائلة الفصل الجوهريّ المغلوط بين تقديس الفكرة «المنزّهة» أبدًا ورجم الممارسة «الدنسة» أبدًا. وإذا كان هذا الفصلُ الخاطئُ مألوفًا لدى الإسلاميين الذين لا يستطيعون الخلاصَ منه نظرًا للقداسة المعلنة لمراجعهم، فإنه يدعو إلى الاستغراب عند مَنْ يعلنون عدمَ قداسة مراجعهم واستعدادَهم الدائم للمراجعة والنقد!

❖ ❖ ❖

لم يكن اعتناقُ الماركسيّة، ولا الدفاعُ عن الاتحاد السوفياتيّ، ولا الإيمانُ بالصراع الطبقيّ، عواملَ مشتركةً بين اليسار. لم تكن هذه العواملُ متوفّرةً مثلاً عند أحد أبرز رموز اليسار العربيّ، الرئيس جمال عبد الناصر، ولا عند الحكومات السوريّة «اليساريّة» المتتالية بعد انقلاب ١٩٦٣/٣/٨، أو جزائر بومدين، أو ليبيا القذافي... إلخ. كان القاسمُ المشتركُ الأعظمُ لليسار هو التعارض مع الإمبرياليّة، ومع مَنْ لفّ لفها من «السلطات الرجعيّة» ـ وهذه بدورها تسميةٌ نسبيّةٌ، مثلها مثل «اليسار،» وتحيل على تصوّر حركةٍ تقدميّةٍ للتاريخ تعمل تلك السلطاتُ على إعاقتها، لا بل على «إرجاعها» (يمْكننا بشكلٍ عابرٍ أن نتساءل: ماذا حلّ بمفهوم «الرجعيّة» هذا بعد أن تكشّف أنّ المراكز الرأسماليّة، التي ترتبط بها هذه السلطاتُ وتحمي مصالحَها، هي اليوم «قاطرةُ التاريخ،» وبعد أن صار بعضُ اليساريين السابقين يرون أنّ الرأسماليّة هي اليوم في ريعان شبابها، أيْ قوة «تقدميّة»؟). أما اليوم، وقد حلّ مفهومُ «الديمقراطيّات الغربيّة» ومفهومُ «المجتمع الدوليّ» محلّ مفهوم «الإمبرياليّة،» وباتت فكرةُ «الديمقراطيّة البرجوازيّة» هي السلاحَ الأمضى (على ركاكته) ضدّ الاستبداد السياسيّ، فإنّ القاسمَ المشتركَ الأعظمَ لليسار قد تطاير وتطايرتْ معه ركائزُ المفهوم.

❖ ❖ ❖

يَصْعب على اليسار العربيّ أن يُقرّ بأنه وصل في سيره إلى طريقٍ مسدود. ولطالما رأى الإسلاميين يَنْبشون في نصوصهم الخالدة ليُثْبتوا أنهم سبّاقون في كلّ ما

القاسم المشترك الأعظم لليسار تطاير، وتطايرتْ معه ركائزُ المفهوم.

يأتي به العلمُ من جديد: ففي الزمن الاشتراكيّ يَستخرجون من هذه النصوص ما يؤكّد اشتراكيّتَهم، وفي الزمن الديمقراطيّ يستنطقونها لتقول إنهم أصلُ الديمقراطيّة. هكذا التقط اليساريون هذا الدرسَ الأوروبيَّ المحْزن، وراحوا يَنْبشون في ماضيهم وأدبيّاتهم ما يقول إنهم ديمقراطيّون في الأصل. وهناك مَن تَعمّق سعيًا وراء تأصيل نفسه ديمقراطيّاً، فقال إنّ «الاشتراكيّة هي الديمقراطيّة ذاتها حين تتطوّر ويتعاظم مضمونُها الاجتماعيّ.» ليس الغرض هنا، بالتأكيد، الانتقاص من قيمة هذا القول الوارد في مشروع موضوعات حزب الشعب الديمقراطيّ السوريّ للمؤتمر السابع، بل التدليل على تبعيّة اليسار لما يمْكن أن نسمّيه «الموضة السياسيّة،» وسعيه إلى تقديم نفسه وفقَ ما يلائم هذه الموضةَ من أجل مقبوليّةٍ شعبيّةٍ (وغير شعبيّة ربّما).

اليوم يجد «اليسارُ العربيُّ،» المستجدُّ بالفعل على ساحة الديمقراطيّة، نفسَه بعد أن نضا عنه ثوبَ الاشتراكيّة العتيقَ الزيَّ نزوعًا إلى الترهين (updating)، وهربًا من تبعة الفشل (من الطرافة أنّ بعض اليسار السابق صار يهرب من كلمة «الاشتراكيّة» إلى كلمة «الاجتماعيّة،» القليلةِ الإيحاء، مستفيدًا من أنّ كلمة socialism تَقْبل الترجمتين)، وبعد أن تعامل طويلاً مع مفهوم «الديمقراطيّة» على أنه سلاحٌ برجوازيٌّ رجعيٌّ في المعركة الإيديولوجيّة ضدّ الاشتراكيّة، ويكرّس سلطةَ رأس المال، المعتَبَر أصلَ الشرور الاجتماعيّة قاطبةً. هذا اليسار العربيّ يجد نفسه كتفًا إلى كتف مع سلطات رأس المال الرئيسيّة في رفع راية «الديمقراطيّة.» ويزيد في مأزق هذا اليسار أنّ القوى الديمقراطيّة الرأسماليّة العريقة، التي وجد نفسَه بين ليلةٍ وضحاها في خندقها «الديمقراطيّ،» هي نفسُها القوى التي تدعم الاستبدادَ الذي يحاربه؛ وهي نفسُها القوى التي تَفْشل ديمقراطيّتُها في رؤية حقوقٍ وطنيّةٍ أساسيّةٍ للشعوب العربيّة التي يسعى اليسارُ العربيّ إلى الدفاع عن قضاياها؛ وهي نفسُها القوى التي تساند وتحابي أكثرَ الأنظمة العربيّة تساهلاً وتفريطًا بهذه الحقوق؛ وهي نفسُها القوى التي تساند وتحابي (و«بمبدئيّةٍ» عجيبة) إسرائيلَ في سياساتٍ عنصريّةٍ موصوفة.

إنه مأزقٌ قلّما وَجدتْ نفسَها فيه أيّةُ حركةٍ سياسيّةٍ أخرى. وتحت ضغط هذا المأزق ظهر قوسٌ من السياسات «اليساريّة» يتدرّج من الإحجام عن نقد السياسة الأمريكيّة، لا بل دعوة «الإمبرياليّة» الأمريكيّة إلى تصدير ديمقراطيّتها في بطون الدبّابات والصواريخ الذكيّة، إلى الدعوة للدفاع عن أنظمةٍ عربيّة ـ على استبداديّتها ـ في وجه أيّة محاولةِ تغييرٍ لها من الخارج. يساران لا يَسْهل على العقل ردُّهما إلى رحمٍ واحدة.

❖ ❖ ❖

الواقع أنّ ما حلّ باليسار العربيّ (كجزءٍ من اليسار العالميّ) شبيهٌ بما أصاب جيشَ آغاممنون على أسوار طروادة من تداعيات الإخفاق والقنوط. يمْكنك أن ترى داخل جيش اليسار هذا مذهبًا مكابرًا لا يرى في الهزيمة سوى انتكاسةٍ، أو ربّما تمهيدٍ، لنصرٍ يساريٍّ قادمٍ لا ريْب فيه، ولا داعي من ثم إلى إعادة النظر في المفاهيم التي ورثها عن الأوّلين جاهزةً لتدرَّ عليه المعرفةَ الأكيدةَ المُطْمَئِنّة والمُطَمْئِنَة! وترى مذهبًا لاءم مفاهيمَه القديمة مع جملة المفاهيم الليبراليّة المنتصرة، تمامًا كما لاءم الوثنيون معتقداتِهم وطقوسَهم مع العقيدة الدينيّة الشموليّة التي سيطرتْ على مناطق وجودهم... مع فارقٍ جوهريّ، هو أنّ هؤلاء حاولوا خدمةَ معتقداتهم القديمة واحترامَها داخل جلباب الدين الجديد، في حين يعمل اليساريون المطاوعون على خدمة «الدين الجديد» بإذلال معتقداتهم القديمة: فتصبح السياسةُ الأمريكيّةُ الحربجيّة والاحتلاليّة والتمييزيّة التي لا تراعي أبسطَ قواعد العدالة نوعًا من «ضرورةٍ تاريخيّةٍ» في وعي هؤلاء. هكذا بدا لهذا الوعي احتلالُ العراق وتدميرُ الدولة العراقيّة وتفكيكُ المجتمع العراقيّ والعودةُ به إلى الخلف صعودًا؛ وهكذا تبدو الآلامُ الناجمةُ عن هذه السياسة (من تهجيرٍ وتدميرٍ ومجازر...). إنه مذهبٌ ارتداديٌّ أفاق فجأةً على فكرة البراغماتيّة، فتوسّل منها نسخةً وضيعةً لا ترى ضيرًا في تغذية طاقات التباين الطائفيّ والمذهبيّ لاستثمارها في عمليّة تغييرٍ غيرِ محدّدة الوجهة. وإنها براغماتيّةٌ يتسلّح بها مَن لا قدرةَ له على الدخول من البابِ الضيّق (التحليل والنقد السياسيّيْن للسلطات السياسيّة التي تستعمر الدولة) استسهالاً للدخول من الباب الواسع (إحلال «التحليل» الطائفيّ محلَّ التحليل الطبقيّ السياسيّ) الذي لا يدرك أحدٌ إلامَ يفضي وإنْ كان الدخولُ منه سهلاً.

❖ ❖ ❖

لقد بلغتْ قوى اليسار العربيّ السابق مرحلةً متقدّمةً من التحلّل وراحت تخْسر كتلتَها لصالح قوى جذبٍ أخرى، هي القوى التي تمثّل أحدَ المشروعين المتصارعين في المنطقة: المشروع الأمريكيّ، والمشروع المناهض الذي يغْلب عليه الطابعُ الإسلاميّ. واللافت أنّ القوى المتصارعة (الأمريكيّة والإسلاميّة) تجتمع على معاداة اليسار العربيّ. إذن، لا تعترف الخارطةُ السياسيّةُ الجديدةُ للعالم باليسار كما كان يحدَّد في السابق. وهذا يعني أنّ ثمة مصالحَ عامّةً، مصالحَ لكتلٍ بشريّةٍ واسعةٍ تغيب تحت ستار الصراع المذكور الذي تحاول الآلةُ الإعلاميّةُ المسيطرةُ تضخيمَه من أجل المزيد من الحجب.

الواقع الجديد يستوجب، إذنْ، ولادةَ يسارٍ جديدٍ يبني هويّتَه على نواةٍ مستقلّةٍ عن ذاك الصراع، وعلى بحثٍ جادٍّ ومتحرّرٍ من أسْر المفاهيم المنجَزة عمّا يحقّق بالفعل مصالحَ الطبقاتِ الشعبيّة، سواء بتعبيراتٍ أهليّةٍ أو نقابيّةٍ أو سياسيّةٍ أو سواها.

دمشق

راتب شعبو

كاتب من سوريا.

هل توجد حاجةٌ إلى اليسار في المجتمع العربيّ؟

□ جورج جقمان

إذا كان السؤال هو: «هل يحتاج المجتمعُ العربيّ إلى اليسار كفكر وكحركات سياسيّة واجتماعيّة؟،» فإنّ الإجابة المباشرة والواضحة هي: نعم. لماذا؟ لأنّ اليسار، واليسارَ فقط، من بين الأحزاب والحركات السياسيّة، هو الذي يولي العدالةَ الاجتماعيّةَ الاهتمامَ الأكبرَ والضروريّ. وهذه هي القضيّة الأساسيّة في حياة أغلبيّة الناس، أكان ذلك في المجتمع العربيّ أمْ في مجتمعاتٍ أخرى في أنحاء العالم المختلفة.

أما إذا كان السؤال هو: «هل من مستقبلٍ لليسار كفكرٍ وكحركاتٍ سياسيّة واجتماعيّة في السياق العربيّ؟،» فالإجابة مشروطةٌ بوجود عدة مقوّماتٍ، منها: دمقرطةُ النظم السياسيّة العربيّة التي لا تَسْمح حتى الآن بالتداول السلميّ للسلطة، بحيث يكون في إمكان اليسار (وآخرين) إحداثُ تغيير فعليّ في العديد من السياسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، حتى يتمّ إضفاءُ المصداقيّة على أيّ برنامج يساريّ يتبنّاه حزبٌ من الأحزاب إنْ شارك في الحكم.

ما هو اليسار اليوم؟

أبدأ بالإشارة إلى مفهومين ملتبسين بسبب تعدّد دلالتهما: اليسار والعدالة الاجتماعيّة.

من المعروف أنّ اليسار من الناحية التاريخيّة متعدّدُ الأوجه والأصناف، وإنْ أخرج بعضُ اليسار آخرين من عداده لخلافٍ على مداخل التحليل أو البرنامج أو الغايات النهائيّة. ومن هذا المنظور مثلاً، ينتقد ماركس وأنجلز في **البيان الشيوعيّ** تيّاراتٍ «يساريّة،» سعت إلى إحقاق «عدالةٍ اجتماعيّةٍ» ما، لكونها إصلاحيّة، لكنها تُبقي في نهاية الأمر البنيانَ الطبقيَّ الناجمَ عن الرأسماليّة من دون تغييرٍ جذريّ. وكان هذا دائمًا مدخلَ بعض التيّارات الماركسيّة تجاه تيّاراتٍ ماركسيّةٍ أخرى، ناهيك طبعًا باليسار غير الماركسيّ.

لن أدخل هنا في هذا النقاش، ولن أقدّم تعريفًا محدّدًا لماهيّة اليسار في عالم اليوم. لكنْ أشير إلى أنّ الأثر الذي أحدثه انهيارُ الاتحاد السوفياتيّ في الماركسيّة والأحزاب الشيوعيّة واليسار بعامّةٍ كان عميقًا، وأحدثَ تحوّلاً فعليّاً في معنى اليسار اليوم. ذلك لأنّ وجود الاتحاد السوفياتيّ كدولة كان يقدّم نموذجًا قائمًا مجسّدًا عينيّاً وذا فاعليّةٍ على غير صعيد. وقد تأثّرتْ سلبًا من هذا الانهيار الأحزابُ والحركاتُ اليساريّةُ المناهضةُ للتجربة السوفياتية، والناقدةُ لها، هي نفسُها. كان الاتحادُ السوفياتيّ ضروريّاً لناقديه ومناهضيه من اليسار، ومن غير اليسار، وذلك لحاجتهم إلى تعريف الذات باختلافها عن «الاشتراكيّة القائمة فعلاً.»

لكنّ إحدى أهمّ نتائج انهيار الاتحاد السوفياتيّ هي التخلّي عن «الديمقراطيّة المركزيّة» نموذجًا للحكم، وهو النموذج الذي أخذ به عددٌ من الدول العربية وما زال حيّاً في بعضها. بل إنّ حركةً وطنيّةً فلسطينيّةً غيرَ يساريّةً مثل حركة «فتح» تبنّت هذا النموذجَ في نظامها الداخليّ، وما زال الأمرُ على حاله حتى اليوم. وقامت عدةُ أحزابٍ شيوعيّةٍ بتغيير برامجها أو اسمِها نفسِه (تحوّل الحزبُ الشيوعيّ إلى «حزب الشعب» في فلسطين مثلاً)، لموافقتها خصّيصًا على «الديمقراطيّة الغربيّة» في بعدها السياسيّ الإجرائيّ: من دوريّة الانتخابات، إلى التداول على السلطة، والتعدديّة السياسيّة، والحريّات السياسيّة والمدنيّة، والقبول بوجود اقتصادِ سوقٍ وإنْ ضمن قيود.

فإذا أردنا أن نعرف ماهيّة اليسار اليوم يجب أن ننظر إلى اليسار القائم فعلاً، أيْ إلى الأحزاب والحركات التي تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعيّة في أرجاء مختلفةٍ من العالم. وأشير بشكل خاصّ إلى أمريكا اللاتينيّة، حيث نجد بدايةَ تكتّلٍ جديدٍ يسعى إلى العمل على نطاق عالميّ، لا محلّيّ فقط. فقد عُقد في مدينة كاراكاس في ڤنزويلا في شهر نوفمبر ٢٠٠٩ مؤتمرٌ لأكثر من خمسين منظمةً يساريّةً من ٣١ بلدًا لغرض تأسيس «أمميّة خامسة» للحركات والأحزاب اليساريّة والحركات الشعبيّة والاجتماعيّة. وسيُعقد مؤتمرٌ آخر حول هذا الموضوع أيضًا في كاراكاس هذا الشهر (في نيسان/ابريل) ٢٠١٠. وقد حقّقت الأحزابُ والحركاتُ اليساريّة في أمريكا اللاتينيّة نجاحاتٍ في عدد من الدول إضافةً إلى ڤنزويلا، منها أكوادور ونيكاراغوا وأوروغواي حيث فاز في منصب الرئاسة في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٩ الزعيمُ السابق لحركة توپاماروس الراديكاليّة. وفي بوليفيا حقّق إيڤو مورايس فوزًا باهرًا في الانتخابات الرئاسيّة التي عُقدتْ في ديسمبر ٢٠٠٩. اللافت للنظر أنّ اسم الحركة التي ينتمي إليها مورايس هو «الحركة **نحو** الاشتراكيّة» ـ ولعلّ كلمة «نحو» هي أفضلُ معبّرٍ عن برامج الحركات اليساريّة في عالم اليوم، لأنها تشير إلى التوجّه العمليّ لا التوجّه الإديولوجيّ «الخلاصيّ،» أكان ذلك للأفضل أمْ للأسوإ.

إذا كان عنوان «اليسار» هو العدالة الاجتماعيّة فإنَّ المجتمع العربيّ، قطعًا ويقينًا، في حاجة إليه.

وأضيفُ أنّ ما يجب اعتبارُه أيضًا من مكوّنات الحركات اليساريّة هو وجودُ توجّهٍ أمميّ واضح، سواء على صعيد التحالفات أو على صعيد النظرة والقيم. ومن دون ذلك يكون هذا «اليسارُ» عنصريّاً لأنه يفاضل بين بشرٍ وبشرٍ في القيمة والاستحقاق، ويكون شوفينيّاً أيضًا لأنه يحْصر اهتمامَه في من هم داخل دولته. ومن ناحية تاريخيّة كانت الأحزاب اليساريّة المختلفة دائمًا مناهضة للعنصريّة والشوفينيّة؛ لذا فإنّ كونَ العالم اليوم مقسّمًا إلى دول لا يستدعي معياريّاً أنّ هذه هي حدودُ الاهتمام أو أنه ينبغي أن تكون كذلك.

العدالة الاجتماعيّة

لقد آثرْتُ تناولَ «العدالة الاجتماعيّة» برنامجًا لأيّ حركةٍ يمكن أن تسمّى يساريّة، على الرغم من غموض دلالة العبارة، وإتاحتِها ـ كما هي من دون تخصيص ـ برامجَ مختلفةً جذريّاً بعضها عن بعض أحيانًا. لكني فضّلتُ البدءَ هنا في ما يُمْكن أن يسمّى «عدالة اجتماعيّة» لأغلبيّة سكّان الدول العربيّة المختلفة. وفضّلتُ أيضًا عدمَ الدخول في متاهات حول ماهيّة اليسار «الحقّة» بالحديث عن غاياتٍ نهائيّةٍ ما بعد تحقيق العدالة الاجتماعيّة (بالمعنى الذي سأحدّده الآن)؛ ذلك لأنّ مشكلة اليسار تاريخيّاً هي قدرٌ من الشرذمة الحركيّة، وقدرٌ من الشرذمة الفكريّة، والالتفاتُ المغالي إلى الخلافات اليساريّة ـ اليساريّة على ماهيّة اليسار، من باب أنّ «ظلمَ ذوي القربى أشدُّ مضاضةً...» أو لنزعةٍ طهوريّةٍ تؤْثر «النقاءَ» الإيديولوجيّ على الإنجاز الفعليّ. التوجّه هنا، إذن، هو اعتبارُ البرامج، لا الغايات النهائيّة («خلاصيّةً» أو غيرَ ذلك)، هي محكَّ ما هو يساريّ، ولو كانت تلك البرامجُ مرحليّةً.

أحدّد الآن المقصودَ بالعدالة الاجتماعيّة بالنسبة إلى المجتمعات العربيّة أولاً، ومجتمعاتٍ ودولٍ أخرى ثانيًا، كالآتي:

تعني العدالةُ الاجتماعيّة، في حدّها الأدنى، مناهضةَ نقل المسؤوليّات العامّة، أيْ مسؤوليّات الدولة، إلى القطاع الخاصّ بشكلٍ كلّيّ أو شبه كلّيّ، وذلك في ما يتعلّق بحاجات البشر الأساسيّة، ومنها: الصحّةُ، والتعليمُ، والتقاعدُ، والبطالةُ، والعوَزُ لأسباب مختلفة (كالعجز عن العمل أو العمل في الاقتصاد غير الرسميّ غير المُشرَّع له في معظم الدول العربيّة)، من بين أمورٍ أخرى.

إضافةً إلى ذلك، تعني العدالةُ الاجتماعيّة، في سياق التشريعات على اختلاف أنواعها، المساواةَ التامّةَ أمام القانون، وضمانَ هذه المساواة من خلال القانون، بغضّ النظر عن أيّة صفةٍ جائزةٍ أو عرَضيّةٍ من نوع الجنس أو الدين أو الطائفة أو العشيرة...، غير صفة المواطَنة الجوهريّة. وتلك صفاتٌ جائزة (أيْ ليست ضروريّة)، أو عرضيّة، من منظور حقوق المواطَنة في النظام الديمقراطيّ، وهي حقوقٌ لا تعير تلك الصفاتِ أيَّ وزنٍ في التشريعات. ويَنْبع من هذا أنّ على التشريعات، باختلاف أنواعها، أن تكون محايدةً، أيْ أنْ لا تتضمّن قيمًا تُخِلُّ بمبدإ المساواة في المواطنة.

قد يقال إنّ هذا لا يتعدّى نطاقَ ما هو موجودٌ في كثيرٍ من الدول من سياسات الرفاه (welfarism)، ومن بينها الدولُ الإسكندنافيّة وعددٌ من الدول الأوروبيّة مثل هولندا وفرنسا إلى حدٍّ ما ودول أخرى بدرجاتٍ متفاوتة. وقد يكون هذا صحيحًا. ولكنّ هذا البرنامج بالنسبة إلى الدول العربيّة، التي تعنينا هنا أولاً جذريٌّ حقّاً، وطموحٌ، ومن غير اليسير أن يتحقّقَ بسرعةٍ ومن دون نضال. وهو أيضًا برنامجٌ يساريّ للتغيير. وأنا، كما أسلفتُ، أتحدّث عن البرامج، لا عن الإيديولوجيا أو الأهداف النهائيّة.

وفي ما يتعلّق بالشقّ الأول من معنى العدالة الاجتماعيّة، فإنّ المساواة فكرةٌ أساسيّةٌ لدى اليسار تاريخيّاً. ولكنّ لـ «المساواة» أيضًا عدّةَ معانٍ، أشرتُ إلى أحدها، وهو إيفاءُ الحاجات الأساسيّة، والمساواةُ في ذلك الإيفاءِ بمعزلٍ عن وجود (أو عدم وجود) تفاوتٍ في مقدرة الفرد على أن يتساوى مع الآخرين في إيفائها؛ أيْ إنّ أيّ تفاوتٍ في الإمكانات الماديّة يجب ألاّ يؤدّي إلى تفاوت في إيفاء حاجات الإنسان الأساسيّة (كالصحّة أو التعليم). الفكرة بسيطة وواضحة: تحييد الموقع الطبقيّ من ناحية الأثر في إيفاء الحاجات الأساسيّة.

إنّ مفهوم المساواة هذا قديمٌ ومعروفٌ لدى العرب قبل أن يكتشفَه فلاسفةُ الأخلاق المعاصرون، بدليل القصة الشهيرة عن أعرابيّة سُئلتْ ذات مرة: «أيُّ أبنائكِ أحبُّ إليكِ؟» فقالت: «الصغيرُ حتى يَكْبر، والمريضُ حتى يَبْرأ، والغائبُ حتى يعود.» هنا نجد فكرةَ «التمييز الإيجابيّ» في حقّ البعض، تحديدًا بسبب ارتباطه بالحاجة. وهذا التمييز، وبهذا الارتباط، هو المساواة: المساواة في إيفاء الحاجات، ولكنْ بشرطٍ ضروريّ لاستقامة هذا النوع من المساواة، وهو معاملةُ مَن هم في الوضع نفسه والحاجةِ نفسها بالطريقة نفسها؛ وهذه هي المساواة في التعامل. أما في نطاق الدولة، فهي المساواةُ أمام القانون، ومن خلاله، بشرط ضمان القانون للمساواة في إيفاء الحاجات. وهذا هو المقصود بـ «المساواة في حقوق المواطَنة»: إنها المساواة أمام القانون، والمساواة من خلاله، أيْ إيفاء الجميع حاجاتهم الأساسيّة. وقد خيضت صراعاتٌ كبيرةٌ في الماضي حول هذا التمييز، بين المساواة أمام القانون، من دون المساواة من خلاله. فالمعنى الأول لا يضْمن العدالةَ الاجتماعيةَ إذا كان القانونُ نفسُه لا يَضْمن المساواةَ في حاجات البشر الأساسيّة.

المضمون السياسيّ لعمل اليسار

يوجد اختلافٌ جوهريّ في المضمون السياسيّ لعمل اليسار قبل انهيار الاتحاد السوفياتيّ وبعده. فخلال ستة عقود أو يزيد قليلاً، عمل اليسارُ العربيّ في ظلّ حكوماتٍ أغلبُها سلطويّة، وفي ظلّ «الديمقراطيّة المركزيّة،» أو في ظلّ قادةٍ كاريزميّين ملهِمين للجماهير، وكان جمال عبد الناصر أبرزَهم بلا منازع. وفي هذا السياق تبلور أيضًا ما سُمّي «الاشتراكيّة العربيّة.» وقد ألهب اليسارُ حسّ الجمهور في هذا السياق نظرًا إلى ارتباطه بمشاريع تحرريّة: تحرير فلسطين، التحرّر من الاستعمار المباشر وغير المباشر،... ولم يولِ الجمهورُ، ولا جلُّ المثقفين الملتزمين بالقضايا الوطنيّة، دمقرطةَ النظام السياسيّ العربيّ أهميّةً كبيرةً، إذ كان الهدفُ الأساسُ هو التحرّر والتحرير من خلال مشروعٍ واضحٍ ومحدّد.

تغيّر هذا الوضعُ عربيّاً، تحديدًا بعد حرب عام ١٩٦٧، لا بعد انهيار الاتحاد السوفياتيّ. ومع بداية أو منتصف السبعينيّات وجدنا عودةً إلى دعوات سابقة (كدعوة الكواكبي مثلاً) لإصلاح النظام السياسيّ باتجاه ديمقراطيّ. وما زالت هذه الدعواتُ قائمةً حتى اليوم، وانضمّ إليها آخرون، وتحديدًا عددٌ من التيّارات والأحزاب الإسلاميّة، ولاسيّما الإخوانُ المسلمون، وفي عدد من الدول العربيّة. الفارق هو أنّ جاذبيّة اليسار العربيّ في المرحلة السابقة كانت بارتباطه بالمشروع العربيّ التحرريّ، وبمساندة الاتحاد السوفياتيّ لهذا المشروع (وإنْ في حدودٍ معيّنةٍ تأخذ في الاعتبار التوازناتِ الدوليّةَ في حينه). هذه المرحلة انتهت، وتحوّلتْ أنظارُ الجمهور إلى الإسلام السياسيّ طلبًا للتغيير بعد فشل المشروع التحرريّ المرتبطِ بالحركات القوميّة وباليسار.

إنّ مستقبل اليسار في العالم العربيّ مرتبطٌ بما يمْكن أن يقدّمه للجمهور، وما إذا كان الجمهورُ يرى أنّ اليسار يمْكن أن ينجزَ المهامَّ المطلوبة. لكنّ هذا بدوره يثير عدّةَ أسئلة تشكّل نقاطَ بدايةٍ للتفكير في مستقبل اليسار: ماذا يريد الجمهور؟ هل يعرف الجمهورُ ما يريده من الأحزاب السياسيّة؟ أيوجد انفصامٌ بين الطموحات والهموم الفرديّة، المرتبطة بحاجاتٍ واضحةٍ ومدرَكةٍ لدى الجمهور، وبين اعتبار الأفراد أنّ الأحزاب لا تمكّنهم من تحقيقها؟ كيف يمكن إحداثُ الربط المأمول؟ أيوجد «وعيٌ زائف» يُولي قضايا الهويّة، كما هو حاصل الآن في المجتمع العربيّ، وزنًا أكبرَ من الصحّة والتعليم ومقوّماتِ الحياة الأساسيّة؟ وما أسبابُ ذلك؟

تأتي هذه الأسئلةُ في سياق سياسيّ جديد. فلقد تمّ فكُّ الارتباط في دول العالم المختلفة بين ما هو يسار سياسيّ، وبين النظم السلطويّة وإنْ كانت ذاتَ مشاريع تحرريّة. ما يحصل في أمريكا اللاتينيّة ودول أوروبا الشرقيّة هو أنّ إعادةَ إحياء اليسار تتمّ فقط من خلال السعي إلى الوصول إلى الحكم لغرض تنفيذ البرامج ومن خلال الآليّات والإجراءات الديمقراطيّة. هذه هي مشكلة أحزاب المعارضة العربيّة، إسلاميّةً أو يساريّةً أو غير ذلك. فالطريق مسدود حتى الآن بسبب سلطويّة النظم السياسيّة العربيّة: ذلك أنّ معظم الدول العربيّة لا «مشاريع» لها سوى بقاء النظام، خلافًا لتركيا وإيران وإسرائيل. هذه جميعُها لها مشاريعُ للدولة كدولة؛ ولكنْ لا توجد «مشاريعُ دولٍ» في معظم الدول العربيّة، وإنما مشاريعُ لبقاء الأنظمة.

التحدّي الماثل أمام الأحزاب الإسلاميّة، على الرغم من صعوبته، أقلُّ عُسرًا من التحدّي الذي يواجه اليسارَ. فلقد استمال الإسلاميون جمهورًا واسعًا، غير أنهم يسعوْن أيضًا إلى كسر احتكار السلطويين للسلطة السياسيّة. ويشترك معهم اليسارُ في مسعى دمقرطة النظم السياسيّة العربيّة، إلاّ أنّه لم ينجح حتى الآن في تحقيق القدر نفسه من تأييد الجمهور ودعمه.

هذه تحدّيات كبيرة، ويتوقّف عليها مستقبلُ اليسار. ولكنّ إذا كان عنوانُ اليسار هو العدالة الاجتماعيّة، فإنّ المجتمع العربي، قطْعًا ويقينًا، في حاجة إليه. اليسار وحده يَمْلك هذا المشروعَ، وهو القاسمُ المشتركُ بين الماضي والحاضر، وإن اختلفت الظروفُ. التحدّي الأكبر هو إقناعُ الجمهور بأنّ «نقاء» الهويّة، كما يتصوّرها جمهورٌ واسعٌ، لن تؤدّي في حدّ ذاتها إلى ما يصْبون إليه في حياتهم كبشر. والتحدّي الأكبر هو إقناع هذا الجمهور بأنّ اليسار خيار واقعيّ لغرض تحقيق العدالة الاجتماعيّة.

فلسطين

جورج جقمان

أستاذ في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافيّة، جامعة بيرزيت ـ فلسطين.

ماذا تبقّى من هويّة اليسار الشيوعيّ العربيّ اليوم؟

□ فيصل درّاج

تحيل كلمةُ «اليسار،» إنِ استُعملتْ في السياق العربيّ الراهن، على عموميّةٍ إيديولوجيّةٍ قد تتكشّف في نزوعاتٍ سياسيّةٍ تفتقر إلى الاستقلال الذاتيّ. فقد كانت لليسار المفترض، حين كان قوةً سياسيّةً ـ إيديولوجيّةً فاعلة، سماتٌ واضحةُ الحدود. كانت للشيوعيين ماركسيّتُهم والتحاقُهم الإيمانيّ بالحزب الشيوعيّ السوفييتيّ، وكانت للقوميين العرب قوميّتُهم الموروثة المنجَزة، وكانت «سوريا الطبيعيّة» مرجعَ القوميين السوريين. وكانت لهذه القوى قواسمُ مشتركة، تجلّت في أعداء قوميين وطبقيين: الإمبرياليّة والصهيونيّة والرجعيّة العربيّة، وفي غاياتٍ قريبةِ الوصول: العدالة الاجتماعيّة والوحدة وتحرّر فلسطين. بيْد أنّ ما يبعّد بين هذه القوى كان أكثرَ قوةً وفاعليّةً مما يقرّب بينهما، رغم انتسابها (طبقيّاً) إلى مراجعَ اجتماعيّةٍ متماثلة. ولهذا كان تاريخُ اليسار العربيّ هو تاريخَ الصدام بين أحزاب اليسار، إلى أن وصل إلى هزيمةٍ كاسحةٍ جعلت الصدامَ أمرًا نافلاً. فقد انهار النموذجُ السوفييتي للاشتراكيّة، وانهارت معه ماركسيّتُه، وترسّبت «الأحلامُ القوميّة» في أقاليمَ غائمةِ الحدود.

❖ ❖ ❖

يأمر اتساعُ الموضوع، الذي يحاور يسارًا افتراضيّاً، بتأمّل مصير جنسٍ يساريٍّ وحيدٍ، يضيء مآلَ غيره من اليسار الموروث. والجنس المقترح هو اليسارُ الشيوعيّ. ذلك أنّ في هذا اليسار من شرعيّة الماضي أكثرَ ممّا فيه من شرعيّة الحاضر، كما لو كان احتفظ باسمه وفقد مبرّراتِ الاسم وموضوعَه. والسؤال المطروح: ما الذي تبقّى من اليسار الشيوعيّ القديم في شرطٍ يفتقر، تاريخيّاً، إلى الأسباب الموضوعيّة القديمة التي سَمحتْ بولادته وصعوده؟ أو بشكل آخر: إذا كان ماضي التجربة الشيوعيّة يشكّل علاقةً داخليّةً في مستقبلها المحتمل، فما هي ملامحُ هذا الماضي، وما هي العناصرُ النظريّة والسياسيّة التي صاغت هويّتَه؟

❖ ❖ ❖

يمسّ السؤالُ، **في وجهه الأول**، السياقَ التاريخيَّ الذي شهد ميلادَ التجربة وصعودَها. وفيه تمازجتْ أبعادٌ مختلفة: الكفاح الشعبيّ ضدّ الاستعمار المباشر، ووعودُ التحرر الوطنيّ، وصعودُ الحركة الشيوعيّة العالميّة، والكفاحُ ضدّ سلطاتٍ محليّةٍ مثلومةِ الشرعيّة وضعيفةِ الفاعليّة والأجهزة. وهذا الكفاح، في شكليْه، كما الضعفُ السلطويُّ، أنتجا جملةً من الظواهر الوطنيّة الطليعيّة، مثل الأحزاب والنقابات والصحف، وصولاً إلى مقولة «المثقف الوطنيّ الملتزم» الذي أقبل على الأحزاب (ولاسيّما الشيوعيّة) بإرادةٍ فاعلة ومتفائلة. وفي الحالات جميعًا، فإنّ السياق التاريخيّ الذي أفضى إلى تكوّن «الشيوعيّة العربيّة» انتهى إلى غير رجعة، مخلّفًا وراءه سياقًا جديدًا يحتاج إلى شكلٍ غير مسبوقٍ من النظر والعمل.

ويمس السؤالُ، **في وجهه الثاني**، «النظريّةَ الثوريّةَ» التي تسلّح بها الشيوعيون، وهي الماركسيّة ـ اللينينيّة، «الفلسفة الكليّة الجبروت» التي تَعْرف الطريقَ إلى الحقيقة، إنْ لم تكن هي الفلسفةَ الحقّة، المتحرّرةَ من اللاهوت والميتافيزيقا. ولأنها «فلسفة علميّة،» فهي تتشجّر في علوم الاقتصاد والتاريخ واللغة والنقد الأدبيّ، وتعبّر عن ذاتها في تعبيرٍ جامعٍ هو «علمُ الثورة،» الذي هو محصّلةٌ لتكامل الإرادات الثوريّة (الإنسان الجديد) والنظرِ العلميّ إلى العالم. بل إنّ هذه «الفلسفة العلميّة» حليفٌ لـ «التاريخ،» السائرِ أبدًا إلى الأمام، يبرهن عن صحّتها وتعمل على تسريع خطاه. وتتعيّن الأزمةُ الراهنةُ بانتهاء السياق التاريخيّ، وسقوطِ الفلسفة ـ الحقيقة، و«مكرِ التاريخ» الذي لا يحتمل حركةً خطّيّةً مستقيمةً لا رجوعَ عنها. هكذا وقع الشيوعيون، أو مَن تبقّى منهم، في فخّ التاريخ، الذي ينكث بوعوده ويتحرّر من «تحالفاته،» وفي فخّ «الحقيقة المهزومة» التي بدت للبعض ـ ذاتَ مرة ـ علمًا للعلوم.

ويمسّ السؤالُ، **في وجهه الثالث**، الإستراتيجيّةَ النظريّةَ ـ السياسيّةَ العامّة للأحزاب الشيوعيّة، التي آمنتْ بصراعٍ طبقيٍّ، متميّزٍ وكونيٍّ في آن. فهو يتميّز داخل كلّ بلدٍ على حدة، حيث على الطبقة العاملة أن تقاتلَ ضدّ برجوازيّتها، وفقًا لمنطقٍ أحاديّ وحدّيّ يقسم العالمَ إلى بروليتاريّ ورأسماليّ، ويبشّر بانتصار «قوى التحرّر.» أما الصراع في شكله الكونيّ، فتَمثّل في المواجهة المفتوحة (المعروفةِ الأفق) بين المعسكر الاشتراكيّ والمعسكر الرأسماليّ. ولعلّ يقينَ الانتصار (وهو ضروريٌّ لكلّ حركةٍ ثوريّة) هو ما وضع على لسان

الشيوعيين، في العالم العربيّ وخارجه، جملةً شهيرةً تميِّز معنى القرن العشرين: «إنّه عصرُ الانتقال من الرأسماليّة إلى الشيوعيّة.» لكنّ القرن العشرين رحل مخلّفًا وراءه «نهايةَ التاريخ،» وحروبَ القوميّات المتصارعة والهويّاتِ المتقاتلة، والطوائفَ التي تديِّن السياسةَ وتسيِّس الدينَ. فالحال أنّ «الفلسفة ـ الحقيقة،» في شكلها التطبيقيّ، مَزجتْ بين العلم والإيديولوجيا، أو بين العلم والتبشير، منتهيةً إلى عموميّةٍ شعاراتيّةٍ، تحرِّض «الرفاقَ المقاتلين» ولكنها لا تشرح لهم بنية المجتمع الذين يريدون تحويلَه.

❖ ❖ ❖

يبدو السؤالُ، في وجوهه الثلاثة، منفتحًا على السديم، من دون أن يكونَ ذلك تمامًا، شريطةَ الإشارة إلى أمرين جوهريين: يرتبط أحدُهما بسياسة «دولة الاستقلال» في العالم العربيّ، التي رأت في القمع مقدّمةً لـ «التقدّم الاجتماعيّ والوطنيّ»؛ ويرتبط ثانيهما بنمط «الإدارة الشيوعيّة» التي آثرت المحاكاةَ والاختزالَ وأحاديّةَ الصوت.

أ) فمن الإجحاف قراءةُ أقدار الحركة الشيوعيّة العربيّة بمعزلٍ عن الممارسات السلطويّة العربيّة، التي تخوِّن الاختلافَ، وترى في الأحزاب الشيوعيّة «اختلافًا خائنًا» يستحقّ العقابَ. ولذا عملتْ «دولُ الاستقلال الوطنيّ» على تدمير الأحزاب الشيوعيّة تدميرًا ممنهجًا، متوسّلةً العنفَ والإرهابَ والتضليلَ، مزاوِجةً بين التخوين والتكفير، وبين السجنِ والحرمانِ من حقوق الحياة.

هكذا انتهت الأحزابُ الشيوعيّةُ العربيّة تاريخيّاً قبل أن تأتي نهايتُها الزمنيّة، وسقطتْ فعليّاً قبل أن تسقطَ فكرةُ الاشتراكيّة على المستوى العالميّ لاحقًا. فوفقًا لرواية غالب هلسا، **الروائيّون**، وهي وثيقةٌ تاريخيّةٌ في شكلٍ روائيّ، انتهت الشيوعيّة في مصر في منتصف ستينيّات القرن الماضي. ووفقًا لروايةٍ ـ وثيقةٍ أخرى، هي اللاز للطاهر وطّار، فقد قُوِّض الحزبُ الشيوعيُّ الجزائريّ قبل مجيء دولة الاستقلال. ولم تكن الحالُ مختلفةً في السودان والعراق وبلدانٍ أخرى.

ب) اكتمل التدميرُ السلطويُّ للأحزاب الشيوعيّة العربيّة بتدميرٍ ذاتيّ صادرٍ عن التحاقٍ رومانسيّ بـ «المركز الشيوعيّ العالميّ.» وتجلّى ذلك في مواقفَ شيوعيّةٍ عربيّةٍ استَهلكت الرصيدَ الوطنيَّ المتبقّي، مثل: موقف معظم تلك الأحزاب من دولة إسرائيل، ومن الوحدة السوريّة ـ المصريّة، واندراجها الفقير في سياسة «الأنظمة التقدميّة،» والتزامها بثنائيّة «التقدميّ/الرجعيّ» من دون تدبّرٍ كبير.

❖ ❖ ❖

يُفضي التدميرُ، في شكليه، وانطلاقًا من الراهن القائم، إلى نتيجتين. **الأولى** هي أنّ النضال من أجل الديمقراطيّة الاجتماعيّة علاقة داخليّة في النضال من أجل الاشتراكيّة. ذلك أنّ إمكانيّة تحقّق الاشتراكيّة هي من نضال المؤمنين بها، بعيدًا عن أسطورة «الاشتراكيّة القادمة» التي سيأتي بها التاريخُ في مستقبلٍ قريب. وعلى هذا فإنّ القول بالاشتراكيّة إنما هو انفتاحٌ على مجتمع يحتاج إلى الديمقراطيّة، مجتمع لا يمكن اختزالُه إلى «رجعيّ» و«تقدّميّ،» ولا تقسيمُه بشكلٍ وهميّ إلى «طبقةٍ عاملة» و«طبقةٍ برجوازيّة.» إنّ الأولوية هي للمشخَّص على الشعار، وللواقع على النظريّة، وللحاضر على المستقبل.

وإذا كانت النتيجة الأولى تردّ إلى وحدة الديموقراطيّة والاشتراكيّة، فإنّ النتيجة **الثانية** تدور حول التميّز السياسيّ للحاضر الوطنيّ، الذي له قضايا خاصّةٌ به، لا يمكن اختصارُها إلى قضايا كونيّةٍ و«أمميّة.»

❖ ❖ ❖

ما الذي تبقّى من اليسار الشيوعيّ اليوم؟ ماذا تبقّى من هويّته، ومن إيديولوجيّته القائلة بـ «الطبقات» و«الصراع الطبقيّ» و«الطبقة العاملة القائدة» و«النضال من أجل الاشتراكيّة»؟

يمكن اليومَ الاقترابُ من هذا السؤال اعتمادًا على الفكرة الماركسيّة القائلة بأنّ التاريخ الإنسانيّ كان، وما يزال، تاريخًا لصراع الطبقات، وبأنّ على الطبقة العاملة أن تحرِّر ذاتَها وتحرِّر المجتمعَ كلَّه معها في آن. غير أنّ هذا الاقتراب معوَّقٌ مرتين: مرةً أولى بسبب التحوّلات الجذريّة التي جعلتْ من القوى الحاكمة العربيّة طبقةً إقصائيّةً، لا تسمح بتكوّن طبقاتٍ خارجها؛ ومرةً ثانيةً بسبب الإفقار الثقافيّ الشامل، الذي يجعل الحديثَ عن الماركسيّة عبثيّاً.

فبعد عقودٍ من الاستئثار الكلّيّ بالسلطة، بعيدًا عن المراقبة العامّة، تحوّل الائتلافُ الحاكمُ إلى «طبقةٍ وحيدةٍ» نسبيّاً، تضمّ السلطةَ ورجالَ الأعمال... أو رجالَ السلطة من حيث هم رجالُ أعمالٍ أيضًا. وهذه الطبقة الجديدة تتمتّع بما يميِّزها اقتصاديّاً وسياسيّاً وإيديولوجيّاً، وتتمتّع بأجهزةٍ سلطويّةٍ تعيد إنتاجَها كطبقةٍ وحيدةٍ تمنع إمكانيّاتِ صعود طبقاتٍ أخرى. والسؤال الضروريّ هنا هو الآتي: إذا كانت الطبقاتُ لا توجد فرادى، بالمعنى الماركسيّ؛ وإذا كان الصراعُ الطبقيّ (كما يدلّ اسمُه) صراعًا بين طبقات؛ فما هو شكلُ الصراع الطبقيّ في مجتمعاتٍ عربيّةٍ تتعيّن فيها السلطةُ وملحقاتُها طبقةً وحيدة؟! أو: إذا كان الصراعُ الطبقيّ فعلاً سياسيّاً، فكيف تُمْكن ممارسةُ الصراع في مجتمعاتٍ لا سياسة فيها؟

الجواب قائمٌ في الاحتكار السلطويّ للسياسة، الذي يحوّل كلَّ ما هو خارجَها وخارجَ تحالفاتِها إلى «سواد،» بلغة طه حسين، أيْ إلى جماعاتٍ مقموعةٍ مستغلّةٍ تفتقر إلى شكلٍ طبقيّ. فالحرمانُ والجوعُ والاضطهادُ والأميّةُ لا تشكّل طبقة، لأنّ لهذه تعييناتها السياسيّة والإيديولوجيّة والاقتصاديّة، كما أوضح غرامشي. وتغدو الأسئلة المطروحة هي الآتية:

تبقى من اليسار العربيّ تجربة كفاحيّة مخفقة ودروس أخلاقيّة ـ تهذيبيّة (فرج الله الحلو، وعبد الخالق محجوب، وسلام عادل...)

ما هو شكلُ الصراع الطبقيّ في مجتمع تحتكره طبقةٌ واحدة، أو تخترقه «أزمةٌ عضويّةٌ مغلقةٌ» (بلغة غرامشي)، ويميل إلى التفتّت والاستنقاع (بلغة لينين)؟ وما حظّ الماركسيّة، وهي الشكلُ الأرقى للفلسفات البرجوازيّة، من النهوض في مجتمعاتٍ ما قبل رأسماليّة بالمعنى الإيديولوجيّ والسياسيّ؟ وماذا يتبقّى من الماركسيّة إذا كان معناها قائمًا في وجوه الماديّة التاريخيّة والطبقة العاملة، بلغة ألتوسير؟ وما معنى الماركسيّة إنْ كانت دلالتُها التاريخيّة تَصْدر من دورها الجماهيريّ، لا من علميّتها؟

لا مجالَ للإجابة بسبب تعقّد الأسئلة، لكنْ يمكن التخفيفُ من «الاختناق» النظريّ والعمليّ اتكاءً على أفكار ثلاث:

١) لا يُقرأ الواقعُ العربيُّ الراهنُ على ضوء الماركسيّة (وهو أمرٌ ممكنٌ بشكلٍ ما)، وإنما تُقرأ الماركسيّةُ على ضوء تحوّلات ذلك الواقع، بما يَعترف بأولويّته على النظريّة، ويَصْرف المفاهيمَ الجاهزةَ عن الطبقات والصراع الطبقيّ، وينفي «كيف؟» بـ «لماذا؟»، منتقلاً من توصيف الطبقات إلى شرح أسباب ضمورها والتباسها، ومن فلسفةٍ أحاديّةٍ (هي الماركسيّة) إلى فلسفةٍ محتملةٍ متعدّدةِ العناصر.

٢) ضرورة الاعتراف بالأزمة في شكلها الراهن، من دون مقاييساتٍ تستدعي الماضيَ أو تستقدم المستقبلَ اعتمادًا على تفاؤلٍ متواترٍ قوامُه «أزمة الرأسماليّة المتجدّدة.» لقد سمح المجتمعُ العربيّ، في زمنٍ مضى، بـ «اختراع» الطبقة العاملة، بسبب وجود «برجوازيّةٍ كولونياليّة» (بلغة مهدي عامل)، قبل الوصول إلى مرحلةٍ راهنةٍ تحتاج إلى «بناء المجتمع العربيّ» ـ الذي اختُصر إلى سلطاتٍ تمنع السياسة، وإلى «أغلبيّةٍ خاضعة،» أو إلى «جماعاتٍ» لا تعرف معنى السياسة لأنها لا تعرف معنى الفرد والفرديّة المستقلّة.

٣) إعادة التأسيس بعيداً عن أصوليةٍ إيديولوجيّةٍ تحتفي بالواحد وترفض المتعدّد، وعن أصوليّاتٍ تنظيميّةٍ تقول بـ «اللجنة المركزيّة» و«المكتب السياسيّ» و«المركزيّة الديمقراطية،» وتبشّر بالجديد وتنقضه في آن. فليس المطلوب وجود هياكلَ تنظيميّةٍ متوارثة ، تمنح نفسَها الصفةَ التي تشاء، بل توليدُ حركةٍ شعبيّةٍ جديدة، انطلاقًا من الحاجات اليوميّة، ومن ضرورة إعادة بناء الهويّة الوطنيّة والقوميّة.

ومع أنّ الهويّة الإيديولوجيّة ـ السياسيّة ضرورةٌ أكيدةٌ لكلّ حركةٍ نضاليّةٍ تبحث عن أفق، **فإنّ على الهويّة الشيوعيّة المحتملة أن تنتسب، قبل أيّ شيءٍ آخر، إلى نقد أخطاء الحركة الشيوعيّة الماضية.** ذلك أنّ الاعتراف بالخطإ مقدّمةٌ لفكرٍ نقديٍّ مفتوح، يواجه الأشكالَ الواضحةَ المتوارثة بأشكالٍ ممكنةٍ ومحتملة، ويَنقد الأشكالَ التي وُلدتْ بأشكالٍ لم تولدْ بعد. ولهذا فإنّ الحديث عن «علميّة الماركسيّة» لا معنى له، لأنّ المطلوب هو آثارُها الماديّة في الفعل السياسيّ؛ مثلما أنّ الحديث عن «نظريّةٍ ثوريّةٍ جديدة» فقيرُ المعنى، لأنّ المعنى الحقيقيّ للنظريّة يقوم في «البحث الجماعيّ» عنها. فالشيوعيّة تقول بما يتكوّن من وجهة نظر المستقبل، وبما يمكن الوصولُ إليه من وجهة نظر مثالٍ أخلاقيّ ـ جماليّ مرغوبٍ لم يلتقِهِ أحدٌ بعد.

❖ ❖ ❖

قد يتمثّل المطلوبُ، اليوم، في الانتقال من الإثبات إلى النفي، أو من الحقيقة ـ البداهة إلى شيءٍ مغايرٍ يتكوّن، بحيث يصبح الخطابُ عن الاشتراكيّة خطابًا عن معاداة الرأسماليّة، وهو خطابٌ يبدأ بمشخّص وينتهي إلى

مشخّص؛ ويصير خطابُ الطبقة والطبقات خطابًا عن تكوّن المجتمع الحديث وتوليد الحداثة الاجتماعيّة؛ وتتراجع العبارةُ اللاهوتيّةُ عن «صراع الطبقات» لتغدو كلمةً دنيويّةً موضوعُها السياسةُ والفضاءُ السياسيّ وسبلُ إعادة الاعتبار إلى «فعل الكلام» الذي يصادره الخطابُ الأبويّ؛ وتعطي كلمةُ «النضال» مكانَها لموضوع آخر هو: تثقيف المجتمع، أو المجتمعُ المثقف، أو الوعيُ الاجتماعيّ الذي يعرف الفرقَ بين الحياة الديمقراطيّة والعبوديّة المختارة.

فلا إثباتاتٌ إذنْ، ولا غاياتٌ بعيدةٌ، ولا شعاراتٌ نهائيّة. الواضحُ الوحيدُ هو الحاجاتُ اليوميّة والحقوقُ الإنسانيّة. والغايةُ ـ المثالُ هي الإنسان الذي يعرف ما فقده وما يحتاج إليه، وهي سيرورة تاريخيّة تعيد بناءَ النظريّة والحزب وأشكال الصراع الطبقيّ. ولهذا فإنّ تعبير «علم الثورة» الذي أخذ به الماركسيون هو مرآةٌ لوعيٍ زائفٍ اعتقدَ، مرّةً، أنه يمتلك العلمَ وناصيتَه. **ولهذا أيضًا يكون تعبيرُ «التحرّر الإنسانيّ في وجوهه المختلفة» أكثرَ ملاءمةً وموضوعيةً من مفاهيم كـ «الطبقات» و«الثورة الاشتراكيّة،» لأنّ المقصود هو انعتاقُ الإنسان لا الاحتفاءُ بالنظرية والمسمّيات.**

❖ ❖ ❖

أسهمت الإيديولوجيّات العقائديّة، والماركسيّةُ منها على الرغم من دورها الأخلاقيّ والتثقيفي والتعليميّ، في تعويق تحرير المجتمع العربيّ. ويعود ذلك إلى شكلٍ من الوعي التاريخيّ الذي أقنعها، ذاتَ مرّة، بأنّ الفكر النهضويّ العربيّ فكرٌ برجوازيّ، قادتْه «طبقاتٌ تابعة.»

والحال أنْ لا كرامةَ للأفكار إلاّ في نتائجها العمليّة، ولا كرامةَ لها إلاّ إذا ميّزت اللحظةَ التاريخيّة التي تتعامل معها. فمع أنّ الماركسيين العرب انتسبوا إلى «تقدّم التاريخ،» وإلى الماديّة التاريخيّة، فإنهم لم يميّزوا بين التنوير والنهضة، ولا بين الاستقلال الوطنيّ والحداثة الاجتماعيّة. وهم جعلوا من «التقدّم،» الذي هو عموميّة لغويّة، نظريّةً فلسفيّةً وسياسيّةً واقتصاديّة، متناسين معنى «الحقبة التاريخيّة» و«التحقيب» و«وسائط الانتقال من التنوير إلى الخطاب الاشتراكيّ.»

❖ ❖ ❖

تبقى من اليسار الشيوعيّ تجربتُه. وهذه التجربة قد تظفر بأفقٍ جديدٍ إنْ وعت أسبابَ صعودها وأسبابَ انطفائها، وإنْ تحرّرتْ من وهم «النظريّة الثوريّة» ومن الأشكال التنظيميّة التقليديّة، منتقلةً ـ في المجالات جميعًا ـ من الواحد إلى المتعدّد، ومن اليقينيّ إلى المحتمل، ومن المطلق إلى النسبيّ.

وتبقى من اليسار الشيوعيّ العربيّ تجربةٌ كفاحيّةٌ مخفقة، ودروسٌ أخلاقيّةٌ ـ تهذيبيّة (فرج الله الحلو، وسلام عادل، وعبد الخالق محجوب، وأحمد نبيل الهلالي،...). بيْد أنّ هذين العنصرين لا يشكّلان قاعدةً لتأسيس حركةٍ شيوعيّةٍ جديدة، بسبب الاختلاف الكيفيّ الهائل بين الزمن الذي أنتج التجربةَ السابقة، والزمنِ الراهنِ المحكوم بالجماعات الخاضعة المتجانسة والطائفيّاتِ المسيّسة وسلطةِ رجال الأعمال واستبدادِ الإعلام السمعيّ ـ البصريّ؛ وبسبب الفرق بين الموروث الأخلاقيّ القيميّ والتجدّد النظريّ ـ السياسيّ. وهذا الأخير يحتاج إلى الأخلاق والقيم، وإلى شيءٍ آخر هو: الاجتهاد الفكريّ الجماعيّ.

ومع ذلك فقد ترك اليسارُ العربيُّ هويّةً إيديولوجيّةً عامّة، عناصرُها: العدالة الاجتماعيّة، والعَلمانيّة، والتحرّرُ الاجتماعيّ، ومناهضةُ الإمبرياليّة والصهيونيّة وقوى التخلّف العربيّة. وهو جَمَعَ بين هذه العناصر في سياسةٍ واحدةٍ، بعيدًا عن تنظيراتٍ راهنةٍ تقول بـ «العَلمانيّة» ولا تربطها بغيرها وكأنّ هذه «العلمانيّة» بديلٌ من الديمقراطيّة والاشتراكيّة والتحرّر الوطنيّ! غير أنّ العناصر المذكورة لا تُسند هويّةً شيوعيّةً محتملةً إلاّ بإعادة تأسيس تلك العناصر اجتماعيّاً، أيْ بنقلها من حيّز الفكرة إلى واقع الفعل الاجتماعيّ. إنّ إعادة التأسيس هذه، التي تضع العناصرَ الآنفةَ في بنيةٍ فكريّةٍ متّسقة، هي التي يمكن أن تبني «الهويّة»... أو أن تعلنَ أنها هويّة من حقبةٍ تاريخيّةٍ ولّى زمنُها.

عمّان

فيصل درّاج

كاتب فلسطينيّ. صدر له مؤخّرا كتابٌ عن دار الآداب بعنوان: **روايةُ التقدُّم واغتراب المستقبل.**

اليسار العربيّ: حوار أجراه وائل عبد الرحيم

□ جلبير الأشقر

«اليسار العربيّ في أزمة»: لازمةٌ ترددّتْ منذ بدايات ظهور حركات اليسار العربيّة. كما هي ملازمةٌ على الأقلّ للعقود الخمسة الأخيرة التي شهدها العالمُ العربيّ وحفلتْ بتطوّرات سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة لم تستطع أن تنتج إلاّ نماذجَ متأخّرةً من الدول والنظم.

وإذا كان الحديث عن تطوّر اليسار من منظور الماركسيين العرب يرتبط بتحليل الصراع الطبقيّ في المجتمعات العربيّة، فإنّ هذا التحليل قد لا يكفي وحده لتوصيف الأزمة.

ذلك أنه على الرغم من الأثر الإيجابيّ لنضال القوى العمّاليّة والاشتراكيّة في المجالات الوطنيّة والاجتماعيّة، وأعني ما حقّقتْه في مجال المقاومة ضدّ الاستعمار والصهيونيّة، أو في العملين النقابيّ والنسويّ، وكلّ ما يتعلق بالحقوق وحركة التأميمات وغير ذلك، فإنّ ما اصطُلح على تسميته في التحليل الماركسيّ «البنية الفوقيّة» طغى وربّما أَجْهضَ مآلاته المحتملة.

إنّها خلاصةُ اتجاهٍ من التحليل في أسئلةٍ طرحتُها على البروفيسور جيلبير الأشقر، المفكّر الماركسيّ والأستاذ في معهد الدراسات الشرقيّة والأفريقيّة في جامعة لندن، اجاب عن بعضها بالإشارة إلى أهميّة النضال الإيديولوجيّ الثقافيّ الذي لم يعره اليسارُ العربيّ الأهميّةَ الكافيةَ... من ضمن إضاءاتٍ أخرى على جوانب مختلفة لـ «أزمة اليسار.»

و. ع (لندن)

*** الحديث عن أزمة اليسار الماركسيّ العربيّ سبق انهيارَ المنظومة الاشتراكيّة بوقتٍ طويل، ويبدو ملازمًا لشتّى مراحل تاريخ هذا اليسار. أليس هذا لافتًا للنظر؟**

ـ صحيح أنّ فكرة «أزمة اليسار العربيّ» ليست جديدة؛ فمنذ مرحلة التجذّر التي عشتُها مع جيلي إثر هزيمة ١٩٦٧ وأنا استذكر مقالاتٍ عن «أزمة اليسار العربيّ،» والمقصودُ بشكلٍ خاصٍّ اليسارُ الماركسيّ العربيّ. والحديث عن الأزمة بدأ منذ أولى مراحل تاريخه: كدوّامةِ أزماتِ التيّار الشيوعيّ في مصر وتشتّته إلى مكوّناتٍ عديدة، وانشقاقِ الحركة الشيوعيّة في فلسطين وسورية. والحال أنّ هذا اليسار عجز طوال تاريخه عن فرض نفسه قوةً مهيمنةً إلاّ في حالاتٍ نادرةٍ ومؤقّتة. وكانت هذه الحالات ذاتُها مولِّدةً للأزمات لأنّ اليسار ـ وأحيلكَ هنا على العراق في أواخر الخمسينيّات ـ كلّما أصبح قوةً قادرةً على الهيمنة، لم يبغِ في معظم الحالات أن يسعى إلى الاستيلاء على السلطة، وذلك لأسبابٍ مختلفةٍ تعود في الدرجة الأولى إلى تبعيّته للاتحاد السوفياتيّ الذي كان مؤيّدًا لحكم عبد الكريم قاسم وغيرَ راغبٍ في تسعير المواجهة مع الغرب في تلك المنطقة البالغةِ الحساسيّة.

*** تتحدّث عن الحزب الشيوعيّ العراقيّ...**

ـ بالتأكيد. وقد شكّلتْ تصفيةُ الحزب الشيوعيّ السودانيّ سنة ١٩٧١ قضاءً على آخر فصيلٍ شيوعيٍّ كبير تمتّع بالقدرة على الهيمنة في أحد البلدان العربيّة. بعد ذلك حصلتْ موجةُ التجذّر اليساريّ التي طاولتْ أجزاءً من الحركة القوميّة في المنطقة العربيّة ـ من حركة القوميين العرب والبعث وغيرهما ـ عقب هزيمة ١٩٦٧، وكانت بوادرُها قد برزتْ منذ أوائل الستينيّات لا سيّما داخل حزب البعث. أما الطرف المتمركس الوحيد الذي استطاع أن يصل إلى موقع السلطة فهو فرعُ حركة القوميين العرب في اليمن الجنوبيّ. وهذه التجربة الفريدة مرّت بأزماتٍ متتاليةٍ منذ ولادتها، ما أدّى إلى سقوطها. أما في الساحات الأخرى فقد عرف اليسارُ أزماتٍ وانشقاقاتٍ وخلافات، وتقاعس عن الارتفاع إلى مستوًى يخوّله قيادةَ الحركة الجماهيريّة نحو الاستيلاء على السلطة.

لكنْ علينا أن نميِّز في هذا الصدد بين كلمة «أزمة» عندما تُستعمل في زمننا الراهن، وبين الحديث عن «الأزمة» خلال موجة التجذّر بعد العام ١٩٦٧ والتي شكّلت الفرصةَ التاريخيّةَ الأهمّ أمام اليسار الماركسيّ العربيّ من حيث وجودُ ظروفٍ مؤاتيةٍ لتطوّره على امتداد المنطقة العربيّة. ففي تلك الفترة كان تعبيرُ «الأزمة» يحيل على أزمة نموّ، أو أزمة ارتفاع إلى مستوى المسؤوليّة التاريخيّة. أما بعد ذلك بعقدين فقد دخلنا في أزمة أفولٍ بدت بوادرُها قبل ذلك بسنوات. والواقع أنّ المدّ الجذريّ كان قصيرَ الأمد: فقد تلقّى أولَ ضربةٍ عظيمةٍ مع تصفية يسار الحركة الشيوعيّة العراقيّة (القيادة المركزيّة) إثر استيلاء البعثيين على السلطة سنة ١٩٦٨، وتلقّى ضربةً عظيمةً ثانيةً مع تصفية المقاومة الفلسطينيّة في الأردن بدءًا من العام ١٩٧٠. ومع أنّ قوًى يساريّةً متجذّرةً تابعتْ نموّها في ساحاتٍ عربيّةٍ أخرى، فإنّ الوضع العامّ في آخر السبعينيّات أصابها بالتأزّم وأدّى الى تراجعها. حصل ذلك في سياقٍ أعمّ: تراجعٌ واضحٌ لموجة التجذّر اليساريّ العالميّة منذ أواخر السبعينيّات، وانطلاقُ الهجمة النيوليبراليّة في الثمانينيّات. وقد وصل اليسارُ في المنطقة العربيّة إلى الحضيض مع انهيار

الاتحاد السوفياتيّ، الذي شكّل ضربةً شبهَ قاضية على الحركة الشيوعيّة العربيّة بمجملها؛ والحال أنّ ما نشهده اليومَ من إعادة تأسيسٍ أو إعادة نفخ الروح في الحزب الشيوعيّ في لبنان هو تقريبًا استثناءٌ على الصعيد العربيّ.

*** الحزب الشيوعيّ اللبنانيّ؟**

ـ نعم. تجري منذ سنواتٍ قليلةٍ محاولةٌ لنفخ الروح فيه ، ولا مثيل لها في أيّ بلدٍ عربيٍّ آخر، ما عدا السودان ربّما (ولستُ على اطّلاعٍ كافٍ على ما يدور هنالك). فلم يتبقّ من التيّار الشيوعيّ العربيّ الذي ارتبط تاريخيّاً بالاتحاد السوفياتيّ إلاّ الحزبُ الشيوعيّ اللبنانيّ كتنظيم يسعى إلى إعادة بناءٍ جدّيّة، وإنْ لم تكن جذريّةً بما يكفي في رأيي، علمًا أنّ الحزب في لبنان أضعفُ بكثيرٍ ممّا كان عليه في السبعينيّات. لكنّ الاستثناءَ هذا يؤكّد القاعدة، وهي أننا دخلنا منذ سنوات في احتضارٍ للتيّار الشيوعيّ العربيّ رافق احتضارَ الاتحاد السوفياتيّ، بما دلّ على مدى ارتهان ذاك بهذا وتذيّله له. وربّما كان الحزبُ الشيوعيّ اللبنانيّ أقلّ المتذيّلين بعد أن تولّى جورج حاوي قيادته، ولذلك لا تزال فيه حيويّةٌ مقارنةً بغيره.

*** تقول إنّ أحد أهمّ أسباب أزمة اليسار العربيّ كان ارتباطه بالاتحاد السوفياتيّ، وتحدّثتَ عن تجربة اليمن الجنوبيّ مثالاً. لكنّ هذه التجربة بالذات مرّت بمراحل، ولم تكن سوفياتيّةً بالكامل، وكانت فيها اتجاهاتٌ متعدّدة، وكان أحدُ عوامل تفجيرها البنيةَ الاجتماعيةَ للمجتمع اليمنيّ، والصراعاتِ القبليّةَ التي انتقلتْ إلى الحزب الاشتراكيّ اليمنيّ.**

ـ الهيمنة السوفياتيّة على اليمن الجنوبيّ لعبتْ دورًا أساسيّاً في الصدام الذي حصل بين عبد الفتّاح إسماعيل وسالم ربيع علي بشكلٍ خاصّ، وبشكلٍ عامّ في «بقرطة» التجربة وتحويلها من تجربةٍ ثوريّةٍ ذاتِ إشعاعٍ في المنطقة إلى دولةٍ حاولتْ أن تتكيّف مع المحيطِ الرجعيّ، الأمرُ الذي أدّى إلى القضاء عليها وتآكلها من الداخل وخنقِها. وإذا قارنّا بين الحركة الشيوعيّة الأوروبيّة منذ الخمسينيّات، والحركةِ الشيوعيّة العربيّة، فسنرى الفارق جليّاً في ما يتعلّق بالدور السوفياتيّ: ففي حين تقلّصتْ كثيرًا قدرةُ السوفيات بعد السبعينيّات على التأثير في معظم الأحزاب الأوروبيّة، كانت تبعيّةُ العديد من الأحزاب الشيوعيّة العربيّة للسوفيات كاملةً، إذ ارتهنتْ إلى حدٍّ كبيرٍ بدعمهم الماديّ بعد أن فقدتْ زخمَها الخاصّ بسبب تعرّضها للقمع. وهذا ينطبق على اليمن الجنوبيّ؛ والمقارنةُ مع كوبا مفيدةٌ في هذا الإطار: فقد اضطرّت كوبا، بسبب الحصار الأميركيّ الخانق المستمرّ، إلى الارتهان بالاتحاد السوفياتيّ اقتصاديّاً، بما جعلها تَخضع لسياساتٍ انتقصتْ من دورها الثوريّ؛ لكنّ زخمَ الثورة الكوبيّة وتماسكَ قيادتها في استقلالها عن موسكو لجَما ارتهانَ التجربة بحيث استطاعت كوبا ان تستمرّ في الصمود بالرغم من انتهاء الاتحاد السوفياتيّ، ثم جاء فكُّ عزلتها في أميركا اللاتينيّة مع المدّ اليساريّ الجديد ليصلّبَ صمودَها. أما في اليمن فقد كان التدخّلُ السوفياتيّ مستندًا إلى تآكلٍ وصراعٍ داخليّيْن في إطارٍ عامٍّ من انحسار موجة التجذّر العربيّة في السبعينيّات، فضلاً عن كون اليمن أفقرَ وأكثرَ تخلّفًا بكثير؛ وكلّها عواملُ أساسيّةٌ بكلّ تأكيد.

*** قد يُحمّل الاتحادُ السوفياتيّ مسؤوليّةً كبيرةً عن «خصْي» الأحزاب الشيوعيّة. ولكنْ ألا تتحمّل البنيةُ الاقتصاديّة والاجتماعيّة العربيّة مسؤوليّةً أكبر؟**

ـ أنا لا أحمّل الاتحادَ السوفياتيّ «المسؤوليّة.» صحيح أنّ دوره عاملٌ أساسيٌّ من بين عواملَ شتّى تفسّر الإخفاق، إلاّ أنّ مسؤوليّة الإخفاق ذاتيّةٌ بالتأكيد، تقع على عاتق قيادات الأحزاب الشيوعيّة، وتقع في التجربة اليمنيّة على جناح عبد الفتّاح إسماعيل الذي سيطر في القيادة. فالارتهان بالاتحاد السوفياتيّ أو غيره من الدول الممولّة لم يُفرضْ على أحد. أما في صدد البنية الاقتصاديّة والاجتماعيّة العربيّة فقد ذكرتُ دورَ الفقر والتخلّف الشديد في اليمن، لكنني أعتقد أنه كان بالإمكان سلوكُ مسلكٍ مختلفٍ لو كانت القيادةُ اليمنيّةُ أكثرَ تماسكًا، ولو فاز الجناحُ الحريصُ على السيادة الوطنيّة والرافضُ للارتهان بموسكو. وأما بالنسبة إلى أحزابٍ شيوعيّةٍ أخرى، كالعراقيّ أو السوريّ أو الأردنيّ، فلا تفسّر الشروطُ الاجتماعيّةُ والاقتصاديّةُ تحوّلَها إلى مسخ أحزابٍ شيوعيّة (هل كانت هذه الشروط في الصين أو ڤيتنام أكثرَ تقدّمًا لتنتج حزبيْن تولّيا قيادةَ الأمة؟). إنّ أزمة الحزب الشيوعيّ السوريّ قديمة، والجناح «الرسميّ» أو السوفياتيّ أصبح مومياءَ حزبٍ. أمّا الحزبُ الشيوعيّ العراقيّ فقد حافظ على بعض الزخم بعد السبعينيّات، لكنّ زخمَه تلاشى في المنفى مع الزمن، فانجرف بعد الاجتياح الأميركيّ للعراق إلى سياساتٍ لم تعد تمتّ بصلةٍ لا إلى الماركسيّة فحسب، بل ولا إلى الوطنيّة أو لمعاداة الإمبرياليّة اللتين شكّلتا قاسميْن مشتركيْن بين اليسار والقوميين حتى أواخر الستينيّات. لقد كان حريّاً بالحزب الشيوعيّ العراقيّ أن يغيّر اسمَه إلى الحزب الديمقراطيّ العراقيّ أو أيّ تسميةٍ أخرى من هذا القبيل على غرار يمين الحركة الشيوعيّة الإيطاليّة.

*** عندما تحدّثتَ عن أزمة اليسار العربيّ في مراحل سابقة قصدتَ التيّارات الماركسيّة، «المتجذّرة» أو التقليديّة. اليوم كيف يمكن أن نقرأ مفهومَ «اليسار»؟ أهو تيّارٌ ينطلق من خلفيّةٍ اجتماعيّةٍ واقتصاديّة، أمْ تيّارٌ يمتلك برنامجًا اقتصاديًا اجتماعيًا ثوريًا أو إصلاحيًا، أمْ ماذا بالتحديد؟**

ـ سؤالٌ وجيه: أهناك ما يزال بالإمكان تسميتُه يسارًا عربيًا؟ نجد في الواقع قوًى يمْكن تصنيفُها باليسار على اختلاف درجات جذريّتها، من المحيط إلى الخليج، لكنّ معظمَها محدودُ الحجم والتأثير. وبالتالي فإنّ الحديث اليوم عن «يسارٍ عربيّ» وكأننا ما نزال نتداول المفهومَ الذي كان مستعملاً بين الخمسينيّات والسبعينيّات قد يوحي بشيءٍ خاطئ. اليوم، جلُّ ما يمكن قولُه هو أنّ ثمة مشروعَ يسارٍ عربيٍّ جديد؛ ثمة بقايا من جهة، وأجنّة من الجهة الأخرى. والكلّ محدودٌ جداً: البقايا قياساً بماضيها،

أحد أهمّ شروط إعادة بناء اليسار في منطقتنا هو استقلاله الكامل عن الأنظمة العربيّة القائمة

والجميعُ قياسًا بمجتمعاتهم. في حديثي عن الماضي، انطلقتُ من التمييز بين أزمة النموّ وأزمة الاحتضار. أما اليوم فهل يمْكن الاستمرارُ في الحديث عن أزمة اليسار العربيّ؟ الحقّ أنّ الأزمة باتت وراءنا: لقد حصل احتضارٌ وموتٌ وفناء، والمطلوب إعادةُ بناء! لم تعد المسألة بالنسبة إلى اليسار العربيّ تفسيرَ «الأزمة» بقدْر ما هي معرفة «ما العمل؟.» وقد طُرح السؤالُ اللينينيُّ الشهيرُ عند الروس في بدايات الحركة في مستهلّ القرن العشرين، في ساحةٍ لم يكن فيها بعدُ يسارٌ جديرٌ بالذكر. وهذا السؤال نفسُه مطروحٌ لدينا في ساحةٍ لم يعد فيها يسارٌ جديرٌ بالذكر ــ وهذا فارقٌ عظيمٌ بالطبع، إذ إنّ وراءنا تاريخًا لا فراغًا. غير أنّ الأهمّ يبقى أنّ أمامنا مشروعَ يسار، بينما نقف في حاضرٍ يتميّز بشبه غيابٍ لليسار.

*** لكنْ هل يصحّ حصرُ اليسار بالماركسيين دائمًا؟ ثم إنّ الكثير ممن يسمّون أنفسَهم «يساريين عربًا» لا يعني اليسارُ بالنسبة إليهم أكثرَ من العلمنة.**

ـ ما المقصود باليسار؟ المقصود جميعُ الذين يَحملون برنامجَ تغييرٍ اجتماعيّ في اتجاه قيَمٍ تُصنّف بانها قيَمٌ يساريّة، ومنها العلمانيّة طبعًا، لكنْ ليس حصرًا وانفرادًا، بل منها أيضًا وبالضرورة قيَمُ العدالة الاجتماعيّة والمساواة والتحرّر من كافّة أشكال الاضطهاد ـ الوطنيّ والعرقيّ والجنسيّ والطبقيّ، الخ. وبين الأطراف الموجودة اليوم، أكانت بقايا أمْ أجنّة، تصوّراتٌ مختلفةٌ لقيَم اليسار. أما القواسم المشتركة فأهمُّها معاداةُ الرأسماليّة ومعاداةُ الإمبرياليّة.

*** طيّب، إذا انطلقنا من المفهوم الذي طرحتَه لليسار، ناتي إلى موضوع علاقة «البقايا و الأجنّة،» كما سمّيتَها، بالأنظمة القائمة، ولا سيّما التي تصنّف نفسَها وتصنّفها الإمبرياليّةُ في خانة معاداتها. هذه العلاقة تُنتقد، سواءً من الفريق الذي يذهب باتجاه التصالح مع المشروع الغربيّ، أو من أصواتٍ قد تكون يساريّةً لكنها مستاءةٌ من خضوع البقايا والأجنّة (أو بعضها) لهيمنة أنظمة الممانعة. إذا استعرضْنا معظمَ البقايا الموجودة، باستثناء الحزب الشيوعيّ العراقيّ الذي صنّفتَه خارج الخطاب الوطنيّ، وإذا تحدّثنا عن القوى التي قد تكون أكثرَ استقلاليّةً في ارتباطاتها، فإننا نجدها تقف في معسكر الممانعة...**

ـ أعتقد أنّ تعبير «معسكر الممانعة» مُبالَغٌ فيه بعضَ الشيء عند وصف ما قد لا يتعدّى تزاوجَ المصالح بين أنظمةٍ وقوًى ذاتِ منطلقاتٍ غير منسجمة. والحال أن بين نظام الحكم في سوريّا والنظام الأصوليّ الإيرانيّ هوّةً كبيرةً من الأسس الإيديولوجيّة، على الرغم من تزاوج المصالح بينهما [...]. والأمر ذاتُه ينطبق على العلاقة بين إيران وڤنزويلا: فهي علاقة المصلحة بين نظاميْن شديدَي الاختلاف، لكنّ بينهما قاسميْن مشتركيْن في كونهما دولتين نفطيّتيْن ومعاديتيْن للولايات المتحدة؛ وهذه العلاقة هزيلة إذا قورنتْ بعلاقات ڤنزويلا بشقيقاتها من الأنظمة اليساريّة في أميركا اللاتينيّة. وبالتالي فإنّ إطلاق تعبير «المعسكر» على ذلك التحالف، كما كان يقال «المعسكر الاشتراكيّ» في وجه «المعسكر الغربيّ» عند الحديث عن تحالفاتٍ صلبةٍ تميّزتْ بالثبات التاريخيّ واستندتْ إلى أنظمةٍ متجانسةِ الطبيعة، لهو أمرٌ مضلِّلٌ تمامًا.

أما ردّاً على سؤالك، فليست هناك على حدّ علمي قوًى يساريّةٌ عربيّةٌ ذاتُ علاقاتٍ بالنظام الإيرانيّ. فهذا الأخير، إذا سَهُل عليه التحالفُ بناءً على مصالحه مع دولٍ يراها يساريّةً، يَصْعب عليه تأييدُ قوًى يساريّة غير حاكمة في صراعها ضدّ أنظمة بلدانها، وبالأخصّ إذا كانت تلك القوى ناشطةً داخل «دار الإسلام» حيث توجد قوًى إسلاميّةٌ أصوليّةٌ تشاطر طهرانَ منطلقاتِها الإيديولوجيّة الأساسيّة، وكم بالأحرى إذا كانت القوى اليساريّة ماركسيّةً... أيْ «ملحدةً»! وقد سَحق هذا النظامُ اليسارَ في بلاده، بما فيه فصائلُ كانت مناصرةً للنظام الخمينيّ، الأمرُ الذي لم يمنعْه من نسج علاقات المصلحة مع دولٍ تحْكمها أحزابٌ شيوعيّة كالصين أو الاتحاد السوڤياتيّ.

إنّ النظام الايرانيّ يرتكز على إيديولوجيّةٍ دينيّة، إسلاميّةٍ أصوليّةٍ شيعيّة. وهذا المنطلق الإيديولوجيّ هو الذي يحدِّد طبيعةَ القوى التي يتعامل معها داخل «دار الإسلام»: فثمة قوًى يعتبرها شقيقة، إذ تشاطره كلَّ مكوِّنات إيديولوجيّته (مثل حزب الله في لبنان، والمجلس الإسلاميّ، والى حدٍّ ما حزب الدعوة وتيّار مقتدى الصدر، في العراق)؛ أما خارج إطار الأشقّاء ذوي التعريف الطائفيّ الإيديولوجيّ، فنجد سلفيين إسلاميين من أهل السنّة، كحركة الإخوان المسلمين في مصر وحركة حماس في الساحة الفلسطينيّة. وليس النظامُ الإيرانيّ مهتمّاً جدّاً بعقد علاقاتٍ مع قوًى شيوعيّةٍ في العالم الإسلاميّ.

*** لم أقصدْ علاقات تعاونٍ تنظيميّة أو ندّيّة، ولكنْ هناك حتى ضمن «يسار البقايا والأجنّة» مَن يروِّج لجبهةٍ طويلةٍ عريضةٍ تمتدّ من كوريا الشمالية إلى ڤنزويلا وما بينهما.**

ـ صحيح أنّ هناك مَن ينظِّر لمثل هذا من بين بقايا التيّار القوميّ، أو بين قوًى يساريّةٍ سابقًا تأسلمتْ لاحقًا على غرار ما يمثّله منير شفيق. لكنني أعتقد أنّ المشكلة هنا هي عند اليسار. ففي رأيي أنّ أحدَ أهمّ شروط إعادة بناء اليسار في منطقتنا هو استقلالُه الكاملُ عن الأنظمة العربيّة القائمة، لا بل إدانتُه

لممارساتها القمعيّة [...]. فلا مصداقيّة لأيّ طرفٍ يدّعي اليسارَ ويدّعي تبنّي قيَم اليسار ـ والديمقراطيّةُ من بديهيّاتها ـ ثمّ يَعْقد علاقةً مع نظامٍ غير ديمقراطيّ.

*** بالعودة الى التاريخ قليلاً، كان الشيوعيون في العراق يُذبحون، وكانت أحزابٌ عربيّةٌ شقيقة في الحركة الوطنيّة اللبنانيّة وفي منظّمة التحرير الفلسطينيّة تقيم علاقاتٍ على مستوى القيادة مع حزب البعث العراقيّ.**

ـ كلامك صحيح. والأحزاب اليساريّة التي تنسج علاقة اليوم مع النظم القمعيّة تفعل ذلك على حساب صدقيّة مواقفها وعلى حساب هويّتها. هي في النهاية تبيع روحها. ومن أجل ماذا؟ لا شيء تقريبًا...

*** أليس الأمر أنّ مَن ادّعوْا تجذيرَ الحركة الشيوعيّة بعد سنة ١٩٦٧، وانتقدوا موقفَ الأحزاب الشيوعيّة من القضيّة القوميّة، غَلّبوا القوميّةَ على قضايا الناس وعلى موضوع التغيير الاجتماعيّ، فتحالفوا مع الأنظمة البورجوازيّة القوميّة؟**

ـ كانت لدى معظم أحزاب اليسار بعد سنة ١٩٦٧علاقاتٌ بهذه الأنظمة. خُذ النظامَ البعثيّ العراقيّ على سبيل المثال: لقد كان نظامَ بطشٍ وسفح رهيبيْن، وجاء إلى الحكم عن طريق الانقلاب سنة ١٩٦٨ (وبالتنسيق مع وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة) لإنقاذ الدولة البرجوازيّة في العراق من الإطاحة. وقد تمّ ذلك بسحق الخطر الشيوعيّ الذي تَهدّد تلك الدولةَ، وتمثّل في جناح «القيادة المركزيّة» في الحزب الشيوعيّ العراقيّ وبؤرة الكفاح المسلح بقيادة خالد أحمد زكي. وما لبث أنْ سُحق جناحُ الحزب الآخر، اليمينيّ والسوفياتيّ، بعد مرحلة من التعاون القذر مع السلطة هناك. صحيح أنّ النظام حاول أن يَفرضَ نفسَه على الساحة العربيّة ببعض المزايدة القومجيّة اللفظيّة، لكنّ هذه لم تمنعْه على سبيل المثال من دعم النظام الأردنيّ في تصفية المقاومة الفلسطينيّة في أيلول ١٩٧٠، وذلك بمنع نظام ٢٣ شباط السوريّ من مدّ يد العون إليها. ثم شنّ حربًا على الأكراد أفضت به إلى عقد اتفاقٍ مشينٍ مع شاه إيران، وما لبث أن شنّ حربًا كارثيّةً على الجمهوريّة الإسلاميّة (بعد انتصار الثورة الإيرانيّة) وبتشجيعٍ أمريكيّ.

ترى إذًا أنّ دخولَ بعض فصائل اليسار، الفلسطينيّ خاصّةً، في علاقةٍ بنظام بغداد لم يدلّ في الواقع على تغليب الوجهة القوميّة كما ذكرتَ، بل كان نفيًا كاملاً للبعد القوميّ. فالتنظيمات المعنيّة لم تنْظرْ إلى غير مصلحتها القُطْريّة الضيّقة، فرأت أنها تستطيع أن تستفيدَ من علاقتها بنظامٍ قمعيٍّ في بلدٍ آخر. ولو كان فعلاً لدى تلك الأحزاب منظورٌ قوميّ، بمعنى إدراك تلازُم النضالات في كافّة الساحات القُطْريّة العربيّة، لا بمعنى الإيديولوجيا القوميّةِ طبعًا، وبمعنى رفع الوعي إلى مستوى مهمّة التوحيد القوميّ العربيّ التي ينبغي أن تكون مهمّةً رئيسيّةً في برنامج أيّ حركةٍ جذريّةٍ في العالم العربيّ، لما قامت ببناء علاقةٍ بنظامٍ على شاكلة حكم بغداد. العلّة إذًا ليست في المنظور القوميّ، بل في المنظور القُطْريّ. خُذ الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين بوصفها فصيلاً رئيسيًا من فصائل «اليسار الجديد» في آخر الستينيّات، وهي فصيلٌ نتج من تجذّرٍ و«تمركسٍ» في حركةٍ قوميّةٍ برجوازيّةٍ صغيرة، لكنه فصيلٌ حَسِبَ أنّ تمركسَه يقضي بالغاء هويّته القوميّة الأوّليّة، والتركيز على الساحة الفلسطينيّة بشكلٍ مطلق (طبعًا تحوّلتْ بعضُ فصائل «حركة القوميين العرب» إلى منظّماتٍ حملت اسمَ «حزب العمل الاشتراكيّ العربيّ» في ساحاتٍ عربيّةٍ شتّى، لكنها بقيتْ هزيلةً). هذا المنطق لخّصه جورج حبش بشعار «الحركة في خدمة الجبهة، وليست الجبهة في خدمة الحركة» ــ وهذا منطقٌ قُطْريٌّ خالص، يؤدّي إلى تحويل «الحركة» إلى ذيلٍ للجبهة، مثلما تحوّلت الحركةُ الشيوعيّة من أمميّةٍ أحزابٍ متساويةٍ في تصدّيها لمهامّ ثوريّة، كلٌّ في بلده، إلى أذنابٍ للاتحاد السوفياتيّ. فالمنطق القُطْريّ هو الغالب عندما يَعتبر اليسارُ الفلسطينيُّ أنّ مصلحته الضيّقة في التعامل مع الأنظمة أوْلى من واجبه الثوريّ في التعاون مع القوى الوطنيّة الديموقراطيّة الجذريّة.

*** ولكنْ هنالك اختلاف. فالقول بأنّ الأحزاب الشيوعيّة، بنموذجها السوفياتيّ، نادت بالدفاع غير المشروط عن الاتحاد السوفياتيّ، شيء، والحديثُ عن فصيلٍ معيّنٍ ومقاتلٍ وعلى تماسٍّ مباشرٍ مع المؤسّسة العسكريّة والاستيطانيّة والكولونياليّة الإسرائيليّة شيءٌ آخر؛ فهذا قد يُفهم تجسيدًا عمليًا لشعار «تحرير فلسطين.»**

ـ هذا ليس اختلافًا في واقع الأمر. فقد كان يُنظر إلى الاتحاد السوفياتيّ أيضًا على أنه فصيلٌ مقاتلٌ من أجل إزالة الرأسماليّة العالمية؛ فألغى مفهومَ «الثورة العالميّة» واستبدله بشعار «الاشتراكيّة في بلدٍ واحد،» وحوّل أداةَ الثورة العالميّة في نظره ـ أي الأمميّة الشيوعيّة ـ إلى حركة تضامنٍ لامشروطٍ مع دولته، فكيّفت الأحزابُ الشيوعيّةُ في مختلف البلدان سياساتِها وفقًا لعلاقات الدولة السوفياتيّة بحكومات بلدانها. كلُّ ذلك يجعل التشبيهَ الذي أتيتُ على ذكره مشروعًا، مع أخذ الفروق الأكيدة في عين الاعتبار. أقصدُ أنّ الفصيل الفلسطينيّ المقاتل للصهيونيّة غلّب مصالحَه القُطْريّة على مفهوم «الثورة العربيّة،» وذوّب الثورةَ العربيّة في الثورة الفلسطينيّة، مثلما ذُوّبت الثورةُ العالميّة في دعم «الاشتراكيّة» (أي الستالينيّة) في الاتحاد السوفياتيّ. والنتيجة أنّ المنطقَ القُطْريّ، الذي يقضي بتغليب المصلحة الآنيّة الضيّقة للفصيل الفلسطينيّ على أيّ اعتبارٍ آخر، يتيح له أن يتلقّى الدعمَ الماديّ من بعض الأنظمة، ويساهم لقاءَ هذا الدعم في سعي هذه الأخيرة إلى أن تضفي على نفسها (زورًا) شرعيّةً وطنيّةً وقوميّة. أما إذا كان الفصيلُ يَعتبر أنّ نضاله يندرج في مهمّة بناء الحركة الثوريّة على صعيد المنطقة العربيّة بأسرها، ويَعتبر أنّ ثمة تشابكًا بين مصالح العمل الثوريّ في كلّ قطر، فإنّ الأمور تصبح عظيمةَ الاختلاف: فعندها، سيُخضع الفصيلُ موقفَه من كلّ ساحةٍ من الساحات الأخرى لموقف المناضلين الثوريين داخل تلك الساحة.

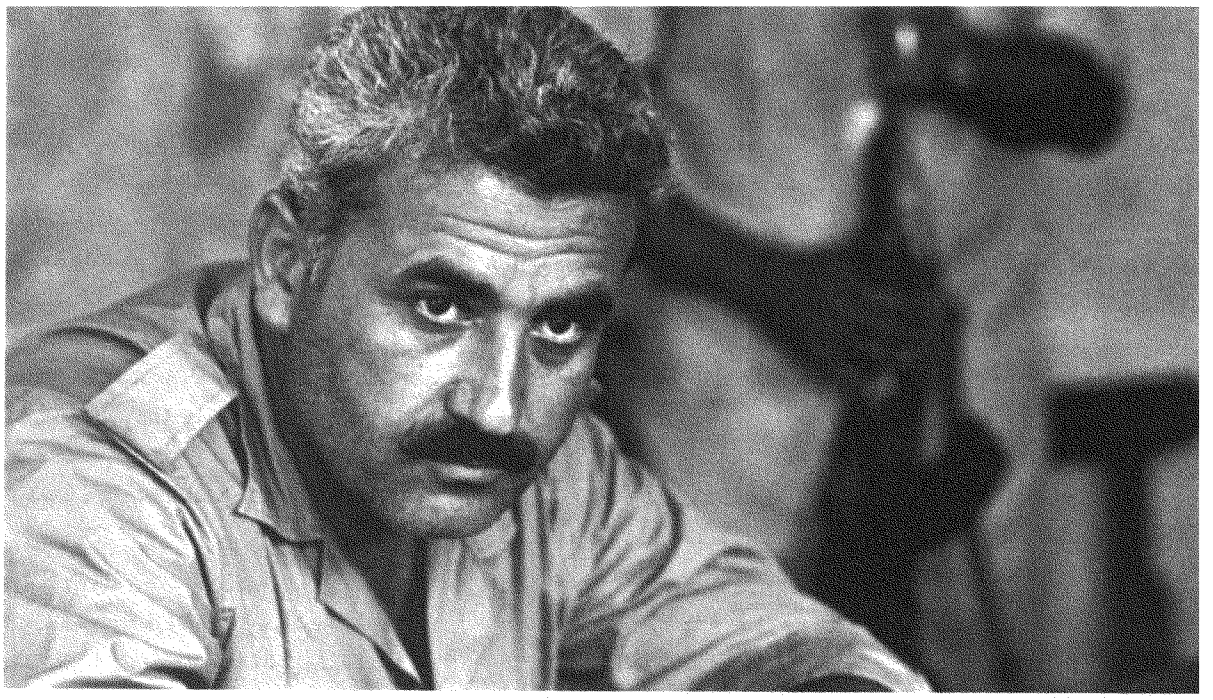

المنطق القُطْري هو الغالب عندما يعتبر اليسارُ الفلسطيني أنّ مصلحته الضيّقة مع الأنظمة أوْلى من لقائه مع القوى الجذريّة.

*** لن ندخل الآن في موضوع منظمة التحرير وفصائلها وموضوع الهويّة الوطنيّة الفلسطينيّة، أو موضوع الجبهة الشعبيّة التي كان لها موقفٌ ومشاركةٌ في الأردن عام ١٩٧٠ وفي الحرب اللبنانيّة. لكنني أريد التوقّف عند ما ذكرتَه من أنّ أحد أبرز أسباب تعثّر اليسار العربيّ هو تغليبُه المصلحةَ القطْريّة على القوميّة.**

ـ يُبنى اليسار ارتكازًا على الأدوات التي تكون صالحةً في خدمة إستراتيجيّته. والسؤال إذًا هو: كيف تكون الإستراتيجيّة اليساريّة في المنطقة العربيّة؟ إذا نظرنا إلى جميع الأنظمة العربيّة القائمة في السبعينيّات (باستثناء اليمن الجنوبيّ)، نراها جميعًا متناقضةً على حدٍّ سواء مع قيام حركةٍ جماهيريّةٍ ثوريّة. ولا يجوز بالتالي أن يراهنَ أيُّ فصيلٍ ثوريّ على الأنظمة العربيّة، بل ينبغي أن يكون رهانُه حصرًا على الحركة اليساريّة الثوريّة في كلّ بلدٍ عربيّ.

أضفْ الى ذلك بندًا أساسيّاً آخرَ من بنود أيّة إستراتيجيّةٍ ثوريّة، ألا وهو تشخيصُ الجبهة المعادية. فنحن نجد أنّ التوحيد العربيّ مهمّةٌ أساسيّةٌ من مهامّ الثورة العربيّة. الثورة، بأعمق معاني الكلمة، ليست فشّةَ خلق، بل منعطفٌ تاريخيٌّ يؤدّي إلى تحرير القوى المنتِجة من البنى الاجتماعيّة والسياسيّة التي تعوّق تطوّرها.

والحال أنّ تطوّر القوى المنتِجة العربيّة لا يصطدم بالطبيعة الطبقيّة لكلّ دولةٍ عربيّةٍ فقط، ولا بالهيمنة الإمبرياليّة على السوق العالميّة وحسب، بل يصطدم أيضًا وبالدرجة الأولى بتفتيت المنطقة العربيّة إلى أقطارٍ منفصلة، يرتبط كلٌّ منها بالاقتصاد الإمبرياليّ أكثرَ بكثيرٍ من ارتباطها بعضِها ببعض. نحن في عصر تشكُّل الوحدات الاقتصاديّة الكبيرة. وأتذكّر قبل بضع سنوات سائقَ سيّارة نقل عموميّ على طريق بيروت ـ دمشق، كان يعاني (مع سائر الركّاب) التعقيداتِ البيروقراطيّةَ التي تطيل مدّة اجتياز الحدود بين البلدين: لقد كان يشتكي من كون الأوروبيين الذين يتحدّثون لغاتٍ عديدةً قد توحّدوا، أما نحن العرب الذين نتداول جميعًا لغةً واحدةً فلا زالت الحواجزُ قائمةً بين دولنا.

إنّ الموجة القوميّة العارمة التي عرفتْها الخمسينيّاتُ والستينيّاتُ لا تزال كامنةً، وإنّ إعادة إحيائها ممكنة تمامًا في حال وجود أطرافٍ قادرةٍ على تجسيدها في نظر الجماهير. المعلوم أنّ مفهوم «الأمميّة» عند ماركس ليس مفهومًا أخلاقيّاً بل مبنيٌّ على تحليلٍ لطبيعة النظام الرأسماليّ كنمط إنتاجٍ عالميّ في جوهره، وللتضامن المحتوم بين الطبقات الرأسماليّة العالميّة في وجه الحركة العمّاليّة العالميّة، ومن ثم لوحدة مصالح هذه الحركة. وتؤدّي كلُّ هذه المعطيات الى أن يتنافى مفهومُ «الأمميّة» مع قيام أيّ فصيلٍ عمّاليّ بعلاقة مع الحكومة البرجوازيّة في بلدٍ آخر (طبعًا، يختلف الأمر في حال تسلّم فصيلٍ عمّاليّ زمامَ السلطة في بلدٍ ما، فلا بدّ عندها من التمييز بين العلاقات الدبلوماسيّة التي تقيمها الدولةُ الثوريّة والعلاقاتِ النضاليّة التي يقيمها الحزبُ الثوريّ)؛ فكم بالأحرى أن تصحّ القاعدة على الصعيد العربيّ الذي هو أكثرُ تداخلاً من الصعيد الأمميّ! والمصالحُ التي ينبغي أن يُبنى اليسارُ على أساسها هي مصالحُ الكادحين في كافّة الدول العربيّة، والعلاقةُ التي يجب أن تُبنى هي العلاقةُ الأفقيّةُ بين فصائل الحركة الثوريّة العاملة في صفوف الطبقات الكادحة على نطاق المنطقة العربيّة بأسْرها، لا العلاقة بين فصائلَ تدّعي تمثيلَ مصالح الكادحين وبين حكومةٍ تُشْرف على استغلالهم وقمعهم.

*** في السابق تمّ تمريرُ (أو تبريرُ) مثل هذه العلاقات بشعار «التحالف الجبهويّ العريض» الذي يضمّ، إلى ممثّلي الطبقة العاملة، القوى البرجوازيّة الصغيرة «الثوريّة.» هذا الشعار ربّما خَنَقَ الحركةَ الشيوعيّة بالأمس، وجعلها تابعةً وذيليّة. أفلا يهدّد مثلُه اليومَ بخنق الأجنّة والمشروع، ولا سيّما حينما يتمّ الحديثُ مجدّدًا عن مقولةٍ مثل «التناقض الرئيسيّ والتناقض الثانويّ» وتغليبِ الأول على الثاني؟ فمثلاً، إذا وُجد فصيلٌ كحزب الله يقاتل إسرائيل ولكنه يتناقض مع أهداف اليسار الأخرى، فهل نغلّب «التناقضَ الرئيسيّ» على «التناقض الثانويّ» هنا أيضًا؟**

ـ هذا المنطق سطحيٌّ وخاطئ. لا يوجد تناقضٌ «رئيسيّ» وآخر «ثانويّ» بحيث يتحوّل الثاني إلى علاقة صداقة! والحقّ أنّ حالات المراهنة على «التناقض الثانويّ» في وجه «الرئيسيّ» غالبًا ما انتهت بقيام النقيض «الثانويّ» بطعن الحليف في الظهر لدى عقده صفقةً مع النقيض «الرئيسيّ»؛ ومسارُ حرب لبنان في مرحلتها الأولى خيرُ شاهدٍ على ما أقول. كما إنّ وحدة مصالح الكادحين على امتداد المنطقة العربيّة ليست مسألة تحالفٍ جبهويّ، بل وحدةٌ عضويّة، ويجب أن تتجسّد بارتباطاتٍ عضويّةٍ للحركة الثوريّة على الصعيد العربيّ. وينبغي أن تقوم هذه الارتباطاتُ على أساس العلاقة المتساوية بين أطرافٍ تنظّم الكفاحَ الطبقيَّ والمجهودَ الثوريَّ في بلدانها، لا على أساس ارتباط كلّ فصيلٍ بالحكومات المنافسة لحكومة بلده! أمّا القول بأنّ «الأنظمة القوميّة تمثّل البرجوازيّةَ الصغيرة» فيتغاضى عن نقطةٍ أساسيّة، وهي أنها لم تكن قطّ حكوماتٍ تعبّر حقّاً عن مصالح البرجوازيّة الصغيرة أو الطبقات الوسطى، بل تغلّب فيها مصلحةُ الجهاز «الأمنيّ» على أيّة مصلحةٍ أخرى.

*** لكنّ هنالك أيضًا حركاتٍ شعبيّةً مثل حماس وحزب الله، وهذه تقاتل إسرائيل!**

ـ نعم، وهاتان الحركتان من طبيعةٍ برجوازيّةٍ صغيرةٍ حقّاً، وتختلفان عن حالة الأنظمة التي تحدّثتُ عنها. إنهما حركتان تجسّدان الصراعَ ضدّ الدولة الصهيونيّة، لكنْ بأفقٍ اجتماعيّ وإيديولوجيّ سلفيّ يشكّل بذاته أفصحَ تعبيرٍ عن الارتداد العميق الذي أصاب الساحةَ العربيّة خلال العقود الثلاثة الأخيرة. طبعًا، لا حماس ولا حزبُ الله يدّعيان اليسار، ولا عاقلَ يصنّفهما في خانة اليسار، بل هما قوّتان حاملتان لإيديولوجيّةٍ دينيّةٍ مناقضةٍ لكلّ ما يمثّله اليسارُ في المجال الاجتماعيّ والثقافيّ، وإنْ كانتا أيضًا وبالتأكيد قوّتان وطنيّتان بمعنى معاداتهما للصهيونيّة ومعارضتهما للمشروع الإمبرياليّ. وفي ما يتعلّق بـ «حماس» تحديدًا، فإنّ للتصنيف الأخير حدودًا جليّة، لأنّها ذاتُ علاقة أيضًا بالمملكة السعوديّة، المحميّةِ الإمبرياليّةِ الأساسيّةِ في العالم العربيّ بعد الدولة الصهيونيّة، بل قبلها؛ وينطبق على «حماس» بالتالي ما انطبق على حركة «فتح» في الماضي للسبب ذاته. وعلى الرغم من أنّ ارتهان «فتح» بالمملكة كان أكبرَ من ارتهان «حماس،» إلاّ أنّ إيديولوجيّتها كانت أقلّ رجعيّةً بكثيرٍ من إيديولوجيّة الأخيرة.

*** لكنّ سؤالي هو: هل يجوز لليسار أن يبقى ملتحقًا بمثل هذين الطرفين (حزب الله وحماس)؟**

ـ هناك فرقٌ أساسيٌّ بين علاقة اليسار بالأنظمة القمعيّة، وعلاقتِه بالقوى المقاتلة: فهذه تجتذب الجماهيرَ تأطيرًا لنضالها، أما تلك فتلجمها منعًا لنضالها. أرى، على سبيل المثال، أنه من المشروع لفصيلٍ يساريٍّ في لبنان أن يكون على علاقةٍ بحزب الله، لكنني لا أرى أنه من المشروع لليسار في لبنان أن يكونَ على علاقةٍ بالنظام الإيرانيّ. النظام الإيرانيّ نظامٌ رأسماليّ وديكتاتوريّةٌ دينيّة، يعمل بوحيٍ من مصالحه الطبقيّة والفئويّة. أما حزبُ الله، فبالرغم من ارتباطه بالدولة الإيرانيّة، إلاّ أنه يمثّل بالدرجة الأولى زخمًا شعبيّاً في لبنان، وبات درعَ طائفةٍ هي أحدُ المكوّنات الأساسيّة للمجتمع اللبنانيّ، وبالتالي فهو حامٍ للوطن أجمع. المسألة هنا ليست مشروعيّة العلاقة في ذاتها (وأنا أراها مشروعةً تمامًا) بل مسألة شروطها وكيفيّتها: كيف تكون العلاقةُ بأطرٍ دينيّةٍ مشاركةٍ في كفاحٍ وطنيّ؟ الشرط الرئيسيّ هنا هو أن تكون العلاقةُ من موقع الاستقلال التامّ، مع ممارسة الصراع الإيديولوجيّ ضدّ الطرف المعنيّ وإنْ كان حليفًا في الكفاح الوطنيّ. وبالطبع يرتبط ذلك بضرورة قيام اليسار بواجبه الثوريّ (المقاوِم بشتّى الوسائل) من دون تقصير، كي يَظهرَ في نظر الجماهير بمظهر الطرفِ الأكثرِ تعارضًا مع الوضع القائم المطلوبِ تغييرُه.

فلنتحدّثْ عن نموذجٍ فعليّ. اليسار الفلسطينيّ مثلاً لم يقم بواجبه في التصدّي الإيديولوجيّ لتيّار «حماس» بصورةٍ ثابتةٍ وصارمة. وإذا عدنا إلى الانتفاضة الأولى في العام ١٩٨٨، فقد كان زخمُ اليسار أقوى بدرجاتٍ من زخم «حماس» التي كانت في بداية نشوئها. وقد لعبت الفصائلُ اليساريّة، كالجبهة الشعبيّة وغيرها، دورًا أساسيّاً في تنظيم الانتفاضة. لكنّ أمرين أدّيا إلى اضمحلال اليسار في الساحة الفلسطينيّة. **أوّلُهما** عدمُ تصدّيه الصارم للقيادة اليمينيّة لمنظمة التحرير، وقبولُه بقيام هذه القيادة باحتواء الانتفاضة، ولاسيّما من خلال مصادرة قرار قيادات الداخل وبثّ البيانات من تونس، فتخلّى اليسارُ بذلك عن موقع القوّة الذي تمكّن من أن يبنيَه في الأراضي المحتلّة سنة ١٩٦٧. **وثانيهما** هو عندما بدأ التصادمُ مجدّدًا مع اليمين الفلسطينيّ بعد اختياره المراهنةَ على واشنطن، فتحالف اليسارُ الفلسطينيّ مع «حماس» تحت رعايةٍ سوريّة، متخلّيًا عن الصراع الإيديولوجيّ. فعلى سبيل المثال، صَدرتْ في دمشق بياناتٌ مشتركةٌ عن الفصائل العشرة للمعارضة الفلسطينيّة كانت تبدأ بالبسملة، مع أنها حَملتْ تواقيعَ فصائل تَعتبر نفسَها ماركسيّة (طبعًا هذا مجرّدُ عارضٍ رمزيٍّ من عوارض التقصير في واجب الصراع الإيديولوجيّ). وهكذا تُركت للتيّار الدينيّ مهمّةُ النقد الصارم للقيادة الفلسطينيّة ولسطوتها على المؤسّسات الوطنيّة، ففَرضتْ «حماس» نفسَها بديلاً جذريّاً للقيادة العرفاتيّة، في حين ظهر موقفُ اليسار متذبذبًا متراوحًا بين التعبير عن الامتعاض الشديد من اليمين العرفاتيّ والالتحاقِ به باسم

يجب أن نسعى إلى بناء حركة جماهيريّة ديمقراطيّة لاطائفيّة في الشارع ـ وأساسُها المصالح الطبقيّة.

«الوحدة الوطنيّة.» هذا الأمر قضى على الزخم الذي كان يمكن أن يوظّفه اليسارُ في تحوّله إلى قيادةٍ بديلةٍ للكفاح الفلسطينيّ، وسَمح لحركة حماس بأن تستقطبَ بنفسها النقمةَ الجماهيريّةَ على قيادة منظّمة التحرير.

*** إذا انتقلنا إلى سياقٍ آخر، وهو موقفُ قوى اليسار العربيّ الحاليّة من موضوعة «بناء الدولة،» ألا ترى أنّ هذه الموضوعة لم تكن أولويّةً بالنسبة إلى اليسار، وليست كذلك الآن؟**

ـ مهمّة اليسار الحقيقي ليست المساهمةَ في بناء دول الطغيان الطبقيّ والفئويّ القائمة في الساحة العربيّة، بل بناءُ دولٍ جديدةٍ قائمةٍ على إرادة الشعوب والجماهير الكادحة. قُل لي أيّ دولة في العالم العربيّ يمْكن يسارًا يستحقّ هذه التسميةَ أن يسْهم في بنائها؟! كان ذلك ممكنًا في حالة الدولة اليمنيّة الجنوبيّة في أوائل السبعينيّات. وما عدا ذلك، فأين؟

*** وهل يجب هدمُ البنيان كلّه، أمْ إصلاحُه؟**

ـ قُل لي أين يمْكن إصلاحُه؟ ليس من دولةٍ في المنطقة العربيّة يمْكن إصلاحُها! طبعًا أنا أتحدّث هنا عن **الأفق الإستراتيجيّ**. والمسألة أبسطُ وأكثرُ أوّليّةً من موضوع تحطيم الدولة البرجوازيّة في المنظور الماركسيّ المعروف. فدولُ أوروبا دولٌ رأسماليّة، لكنّها تَصْلح على الأقلّ إطارًا للنضال من أجل تغييرها سلميّاً من خلال المؤسّسات الديمقراطيّة. أما في منطقتنا العربيّة، فالحالتان العربيّتان الوحيدتان اللتان نجد فيهما اليوم مجالاً ما من الديمقراطيّة الانتخابيّة هما تركيبتان طائفيّتان: لبنان والعراق. هذا هو الواقع المُزري القائم. طبعًا، يتحتّم على اليسار أن يسعى، حيث أمكن، إلى توسيع المجال الذي تستطيع الحركةُ الجماهيريّةُ أن تسير من خلاله، أيْ توسيع مجال الحريّات والنضال من أجل المطالب الآنيّة، سواء أكانت ديمقراطيّةً أم اجتماعيّةً متعلّقةً بمستوى المعيشة الكارثيّ على الصعيد العربيّ؛ هذا ناهيك بمجالاتٍ أخرى أساسيّةٍ مثل المجال النسائيّ (إذ لدينا من بين جميع مناطق العالم أسوأُ مستوى من الاضطهاد الجنسيّ بشكل عامّ، والنسائيّ بشكل خاصّ). كلّ هذه النضالات نضالاتٌ يوميّة، وأيُّ فصيلٍ يساريّ يقوم بواجبه النضاليّ سيصطدم بالضرورة بالأطراف الأخرى، الدينيّةِ وغيرِ الدينيّة.

*** ألم يكن ممكنًا تحقيقُ اختراقٍ ما في لبنان لو نجحتْ قوى اليسار وقوًى مدنيّةٌ في فرض قانونٍ انتخابيّ متوازنٍ ونسبيّ؟**

ـ أنت تشير إلى حالةٍ استثنائيّةٍ لبلدٍ عربيّ يوجد فيه مجالٌ للنضال الديمقراطيّ. ولكنّ هذا المجال ضيّقٌ أو معدومٌ في كافّة البلدان العربيّة الأخرى، بحيث يكتسب مطلبُ الديمقراطيّة فيها طابعًا ثوريّاً، ويحتاج تحقيقُه إلى خضّ النظام على أقلّ تقدير. لبنان أمرٌ آخر؛ فالدولة فيه ضعيفة نسبيّاً، وقد تحوّلتْ جزئيّاً إلى فدراليّة طوائف، فيمْكن النضالُ من أجل تغيير القانون الانتخابيّ. غير أنه من الوهم في رأيي أن يتصوّر المرءُ إمكانَ تغيير النظام السياسيّ اللبنانيّ في اتجاهٍ ديمقراطيٍّ لاطائفيّ عن طريق الضغط الإصلاحيّ **بواسطة مؤسّسات النظام عينها**. لماذا؟

لأنه نظامٌ مقفل. فما دام تعديلُ القوانين يتطلّب المرورَ بأكثريةٍ من ضمن التركيبة الطائفيّة الحاليّة، فلن تلغي التركيبةُ نفسَها بنفسِها. وإذا توخّينا التغييرَ وجب أن نسعى إلى بناء حركةٍ جماهيريّةٍ ديمقراطيّةٍ لاطائفيّةٍ في الشارع. والأساس الوحيد القادر على جمع مثل هذه الحركة، بما تحتاج إليه من زخمٍ وقوّة، هو أساسُ المصالح الطبقيّة. وإذا قامت مثلُ تلك الحركة، فلن تغيّرَ القانونَ الانتخابيَّ وحسب، بل ستغيّر أكثرَ منه بكثير أيضًا، وستُدخل البلادَ بالتالي في ديناميّةٍ ثوريّة. أقول هذا لا لأنفي أهميّة النضال من أجل تغيير القانون الانتخابيّ، بل للتحذير من التوهّم بأنّ التغيير سيتمّ من ضمن التركيبة الحاليّة. ومع ذلك، فأنا مع طرح هذا المطلب لغايةٍ تربويّةٍ تثقيفيّة، بوصفه من المطالب التي تُرفع سعيًا وراء بناء حركةٍ تمثّلُ مصالحَ الجماهير الكادحة، ولا بدّ أن تكون عَلمانيّة ونسويّة وبيئيّة،...

*** ما الذي يجب أن يغيّرَه اليسارُ العربيّ في المطالب التي كان يحْملها من قبل؟**

ـ أعتقد أنّ علاقة اليسار العربيّ بالمطالب المذكورة كانت ركيكةً جداً في الأصل.

*** كانت موجودةً في أدبيّاته على الأقلّ.**

ـ في أدبيّاته نعم، أما في النضال الفعليّ فبشكلٍ راح يتضاءل مع مرور الزمن؛ ناهيك تحديدًا بالموضوعين النسويّ والعلمانيّ، اللذين أدّت طبيعتُهما الحسّاسةُ إلى استسلامٍ كاملٍ من قِبل معظم اليسار في شأنهما.

*** بحجة عدم استفزاز المجتمع...**

– نعم. أمّا إذا تناولنا المسألتين الديمقراطيّة والاجتماعيّة حصرًا، فسنجد تنظيماتٍ ضمن اليسار الجديد في السبعينيّات قامت بسعيٍ جدّيّ في هذا المضمار. وعلى صعيد المشرق العربيّ، فإنه يمْكن أن نشير إلى تجربة منظمة العمل الشيوعيّ في لبنان، التي سرعان ما غرقتْ في مستنقع «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» الواقعة بين القيادة الجنبلاطيّة والوصاية العرفاتيّة. هذا وبقيت التنظيماتُ الجذريّةُ الأخرى جنينيّة. أما الفصائل الكبرى المؤلّفة من الحركة الشيوعيّة التقليديّة واليسار الفلسطينيّ المنحدر من أصلٍ قوميّ، فإنّ علاقتها بالقيَم اليساريّة كانت هشّةً على العموم، وقد غلب عليها منطقُ التذيّل للفئات البرجوازيّة التي اعتبرتْها «وطنيّة.» ويكفي النظرُ في حالتَي اليسار اللبنانيّ (ممثلاً بالحزب الشيوعيّ ومنظمة العمل الشيوعيّ) واليسار الفلسطينيّ: ففي الحالتين تذيّلٌ لقياداتٍ برجوازيّة: بعضُ اليسار الفلسطينيّ تذيّلَ للقيادة العرفاتيّة، والبعضُ الآخر بدا عاجزًا عن التصدّي الجذري لها؛ واليسار اللبنانيّ تذيّلَ للقيادة الجنبلاطيّة (وهي قيادةٌ برجوازيّةٌ طائفيّةٌ فوق ذلك).

*** كان اليسار العربيّ في حضن يسارٍ عالميّ. وإذا أردنا الحديثَ عن يسارٍ عالميّ اليوم، فإنّ حركة مناهضة العولمة حاضرةٌ ربّما على حساب الحركة العمّاليّة التي تراجعتْ كثيرًا؛ ونرى حركةً في أميركا الجنوبيّة وقد أصبحتْ حركة أنظمة. هل يمكن أن ينمو يسارٌ عربيّ من دون حاضنةٍ واضحةٍ متمثّلةٍ في يسارٍ أكبرَ وأشمل؟**

ـ اليسار العربيّ في أزمةٍ هي من العمق بحيث يحتاج فعلاً إلى مثالٍ خارجيٍّ يشير إليه كي يعيدَ بعضَ الصدقيّة إلى المشروع الاشتراكيّ. اليوم، في أميركا اللاتينيّة، تتطوّر تجاربُ يساريّةٌ بالمعنى الفعليّ للكلمة، وليست مسوخًا كما شهدنا في منطقتنا العربيّة. إنها حركاتٌ قائمةٌ على تعبئةٍ شعبيّةٍ واسعة، وحركاتٌ ملتزمةٌ بالأطر الديمقراطيّة، تحاول دفعَ المجتمع إلى الأمام عبر التغييرات الاجتماعيّة وغيرها. وهي تذكّرنا، إلى حدٍّ ما، بالتجذّر القوميّ الذي ساد في منطقتنا العربيّة في الخمسينيّات والستينيّات، لكنْ بصيغةٍ مبنيّةٍ على المشاركة الشعبيّة التي كانت مفقودةً تمامًا عندنا في زمن الناصريّة، حيث كانت الأنظمةُ القوميّةُ مخابراتيّة (أما فلولُها اليوم فمخابراتيّةٌ صرف، بلا أيّ زخمٍ قوميّ أو شعبيّ).

لكنّ أميركا الجنوبيّة بعيدةٌ عنّا جغرافيّاً وثقافيّاً. والحقّ أننا أكثر تأثّرًا بما يحصل في تركيا وإيران، ناهيك بتأثّر كلّ بلدٍ من بلداننا بما يجري في البلدان العربيّة الأخرى. بل إننا أكثر تأثّرًا بأوروبا من تأثّرنا بأميركا اللاتينيّة، بسبب القُرب الجغرافيّ والارتباطات المتعدّدة الناجمة عن الإرث الاستعماريّ. لكننا لم نشهدْ عالميًّا، ولن نشهدَ عمّا قريبٍ على الأرجح، ثوراتٍ مرادفةً للثورتين الروسيّة والصينيّة من حيث الأهميّة العالميّة، بل نشهد نموَّ حركةٍ عالميّةٍ جديدة ـ أسماها البعضُ «أمميّةً جديدة» ـ مكانَ اليسار القديم الذي احتضر في آخر القرن المنصرم. ففي بداية قرننا الحادي والعشرين، بدأ ظهورُ الحركة المناهضة للعولمة النيوليبراليّة، وتمحورتْ حول المنتديات الاجتماعيّة العالميّة الدوريّة. وبالفعل حصلت ارتباطاتٌ عربيّةٌ بتلك الحركة. في البدء كان تمثيلُ المنطقة العربيّة داخلها شبهَ غائب، وفي الفترة الأخيرة أصبح هنالك تمثيلٌ لكنّه محدود، والجزءُ الأكبر منه مكوّنٌ من منظماتٍ غير حكوميّة لا ارتباطَ لها بحركاتٍ سياسيّةٍ مناضلة. وهذا يشير في رأيي إلى استمرار العقليّة القديمة لدى بقايا اليسار، فيما الأجنّةُ الموجودةُ صغيرةُ الحجم تحاول أن تشاركَ بقدراتها المحدودة عندما يتاح لها الأمر.

لكنّ المسألة الرئيسيّة إزاء البناء المستقبلي لليسار العربيّ هي طبعًا مواقفُه وممارستُه في ساحته. والظاهرة الأساسيّة التي رافقتْ أفولَ اليسار منذ أواخر السبعينيّات هي احتلالُ التيّارات السلفيّة الدينيّة ساحتَي الكفاح الوطنيّ والمعارضة الشعبيّة للأنظمة. هذه هي المعضلة الرئيسيّة التي تواجه اليسارَ العربيّ. فالمشروع اليساريّ في المنطقة العربيّة يصطدم بهذا الجدار على أرض النضال الشعبيّ **قبل** أن يصطدمَ بالأنظمة. لذلك أقول إنّ على اليسار أولاً، إذا أراد أن يتمكّنَ من بناء ذاته، أن يكون يسارًا كاملَ الهوية. فأيُّ يسارٍ ينتقص من هويّته ويسْتر بعضَ قيَمه بغية التعاون أو التحالف مع قوًى أخرى، دينيّةٍ أو غير دينيّة، فإنّ هذه القوى ستبتلعه. وعلى اليسار أن يكون وفيّاً لكافة القيَم التحرريّة بحيث يؤكّد تمايزَه عن الأطراف المنافسة له في كسب العطف

على اليسار أن يكون وفيًّا لكافة القيم التحرُّريّة... وهذا لا يتنافى مع عقد العلاقة مع الأطراف الأخرى في النضال ضدّ الصهيونيّة والإمبرياليّة ومواجهة قمع الأنظمة.

الجماهيريّ. غير أنّ ذلك لا يتنافى مع عَقْدِ العلاقة مع الأطراف الأخرى، وإنْ كانت دينيّة، في النضال ضدّ الصهيونيّة والإمبرياليّة، أو في مواجهة قمع الأنظمة، للأسباب التي سبق أن شرحتُها، ومع الالتزام بشروط التحالف كما وصفتُها. في لبنان مثلاً يلتقي اليسارُ مع حزب الله في التصدّي للعدوان الإسرائيليّ وللهيمنة الإمبرياليّة؛ وهذا أمرٌ طبيعيّ. لكنّ اليسار اللبنانيّ لن يتمكّن من إعادة بناء قوّته والمضيّ إلى الأمام في «حرب المواقع» على صعيد المجتمع عن طريق المزايدة على حزب الله في المجال الوطنيّ، وبشكلٍ خاصّ في مجال الكفاح المسلّح (لا سيّما أنه لن يحصلَ على المساعدات أو التمويل التي حصل عليها الشيوعيون حين كان الاتحادُ السوفياتيّ ما يزال قائمًا). إنّ هيمنة حزب الله على ساحة المقاومة المسلّحة تجعل جُلَّ ما يمكن اليسارَ أن يفعله هو القيام بواجبه الوطنيّ، لكنه لن يستطيع إطلاقًا أن يزيحَ تلك الهيمنةَ في المستقبل المنظور. غير أنّ هناك مجالاتٍ أخرى عديدةً يستطيع اليسارُ أن يتميّز فيها عن كافّة القوى الأخرى، وأوّلُها الصراعُ الطبقيّ. هذه ساحةٌ أساسيّة، وهي أقدرُ على كسر الجدار الطائفيّ. وطبعًا هناك الديمقراطيّة بمفهومها العميق الذي يشمل العلمانيّة (لا «إلغاءَ الطائفيّة السياسيّة» وحسب)، ناهيك بساحات التحرّر الاجتماعيّ، والساحةُ النسائيّة في صدارتها كما سبق الذكر. كلُّ الساحات التي أوردتُها ليس لليسار منافسٌ فيها، ومن الحكمة الإستراتيجيّة البديهيّة بالتالي أن يسعى اليسارُ إلى بناء نفسه بالتركيز عليها.

*** ما حظوظُ هذه المهمّة من النجاح؟**

ـ المهمّة صعبة بالتأكيد، وقد كنتُ شديدَ التشاؤم طوال ربع القرن الأخير، بعد أن توصّلتُ إلى إدراك انسداد الأفق أمام اليسار العربيّ منذ أوائل الثمانينيّات. فقد أدركتُ أنّ صعودَ التيّار السلفيّ ناتجٌ من الإخفاق التاريخيّ لليسار القديم، ومن عجز اليسار الجديد عن فرض نفسه بعد العام ١٩٦٧، علمًا أنّ هناك عواملَ أخرى انضافت إلى ذلك، ومنها استعمالُ الأنظمة للتيّارات الدينيّة في ضرب اليسار الجديد. وقد ترك إخفاقُ اليسار الجديد مجالاً مفتوحًا أمام التيّار الدينيّ بوصفه الحركةَ الوحيدةَ التي لم تُجرَّبْ حتى ذلك الوقت: فقد أظهرت القوى الليبراليّةُ العربيّةُ تقاعسَها في وجه الإمبرياليّة والصهيونيّة منذ الأربعينيّات، وجُرّب القوميون من بعدها وفقدوا الصدقيّة، وتأكّد العجزُ التاريخيّ لليسار الشيوعيّ التابع للاتحاد السوفياتيّ، وأخفق اليسارُ الجديدُ الذي ظهر بعد العام ١٩٦٧. وكان تقييمي منذ أول الثمانينيّات أنّ الموجة السلفيّة ليست بموجةٍ آنيّةٍ ستزول بعد ثلاث سنواتٍ أو أربع، بل ستبقى مهيمنةً حتى حصول أحد أمرين: ظهور بديلٍ لها ذي مصداقيّة، أو إخفاقها من خلال أزماتها الداخليّة. والحال أنه لم يحصلْ أيٌّ من الأمرين منذ الثمانينيّات. أما اليوم فأرى بوادرَ تحقيق الشرطين بالتزامن: **أولاً**، ظهرتْ بوادرُ تأزّم التيّار الدينيّ في تجربة غزّة والإمارةِ الحماسيّةِ وتناقضاتها الداخليّة. والأهمّ منها، طبعًا، الأزمةُ في إيران، وهي لاتزال في بداياتها، ولا ندري كيف ستتطوّر، لكنّ تعمّقها ليس بالمستبعَد. ومثلما أدّت الثورةُ الإيرانيّة سنة ١٩٧٩ إلى إعطاء قوة دفع هائلةٍ للتيّارات السلفيّة الإسلاميّة على اختلاف أشكالها، فإنّ تأزّم التجربة الإيرانيّة (إذا تأكّد) سيُسهم في تأزيم المشروع السلفيّ برمّته وإفقاده الصدقيّة. **ثانيًا**، نشهد بدايةً جديدةً لصعود قوةٍ بديلةٍ في الساحة الجماهيريّة، تتجلّى في تصاعد الصراع الطبقيّ والنضالات العمّاليّة في عددٍ من البلدان العربيّة من المغرب الأقصى إلى الأردن والعراق، مع وجود مصر في الصدارة، حيث تتطوّر منذ ثلاث سنوات أعظمُ موجةٍ للنضالات العمّاليّة منذ أكثر من نصف قرن. وقد أدّى هذا التحرّكُ الطبقيّ في مصر، للمرّة الأولى منذ العهد الناصريّ، إلى قيام نقابةٍ مستقلّةٍ هي «نقابة موظّفي الضرائب العقاريّة،» وهناك محاولاتٌ لتكرار التجربة في قطاعاتٍ أخرى. أما التيّار الدينيّ فشبهُ غائبٍ عن هذه الساحة، والناشطون فيها يساريون بالمعنى الواسع لليسار الذي يَجْمع الناصريين الجذريين إلى الماركسيين.

*** أهذه إشاراتُ تفاؤل؟**

ـ إنها بوادرُ لا أكثر، في الوقت الراهن. لكنها كافيةٌ لتجعلني أشعرُ ببعض التفاؤل للمرّة الأولى منذ أكثر من ربع قرن، وإنْ بشكلٍ محدودٍ وحذر. أشعر أننا على عتبة منعطفٍ تاريخيّ، وأمام بداية النهاية للحقبة التاريخيّة التي تلت اندثارَ الحركة القوميّة، وربّما بوادر موجةٍ جديدة. وإذا استمرّت وتعمّقت الظاهرتان اللتان تحدّثتُ عنهما ـ أزمةُ التيّارات الدينيّة وصعودُ الموجة الطبقيّة ـ فعندها يمكن أن تنضجَ ظروفٌ مؤاتيةٌ لبناء الحركة اليساريّة من جديد. لقد ضاعت الفرصةُ الأولى بعد هزيمة ١٩٦٧، وعلى اليسار العربيّ أن لا يضيّع الفرصة المقبلة!

لندن

جلبير الأشقر

أستاذ في معهد الدراسات الشرقيّة والأفريقيّة في جامعة لندن. له كتب عديدة، آخرها: **العرب والمحرقة النازيّة: حربُ المرويّات العربيّةُ ـ الإسرائيليّة** (القاهرة وبيروت، ٢٠١٠).

كيّ يكون اليسارُ سبيلَنا إلى النهضة

□ غسّان بن خليفة

لا يسعى هذا المقالُ إلى سرد تاريخ اليسار العربيّ بمختلف تيّاراته، ولا إلى تحليل أزمته الراهنة، بقدر ما يهتمّ بالتركيز على أحوال اليسار الديمقراطيّ القوميّ العربي، ومحاولةِ تلمّس آفاقه المستقبليّة.

I ـ اليسار القوميّ الديمقراطيّ اليوم

يصعب المسحُ الدقيقُ لما وصلتْ إليه حالُ هذا اليسار. ولذلك سأكتفي بعددٍ من البلدان العربيّة التي أعرف شيئًا عن وضعها أو جمعتُ بعضَ المعلومات عنها. كما أنني لن أتحدّث عن حركاتٍ قد يعتبرها البعضُ يساريّةً وحدويّةً، كالبعث وأغلب الأحزاب الناصريّة، نظرًا إلى موقف الأول من المسألة الديمقراطيّة، ولالتباس علاقة بعض الناصريين (كأنصار فكر عصمت سيف الدولة) بأحد أهمّ المبادئ اليساريّة في رأيي، أي العلمانيّة، ومحدوديّةِ إيمانهم بالتضامن الأمميّ.(١) كما يمثّل موقفُ بعض هذه التيّارات من حلّ قضيّة الصراع مع الصهيونيّة نقطةَ خلافٍ مع اليسار الوحدويّ الذي تؤمن كلُّ تيّاراته تقريبًا بحلّ الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة الواحدة على أرض فلسطين التاريخيّة.

يَشْهد اليسارُ القوميّ الديمقراطيّ في مختلف الأقطار العربيّة حالةً من الضعف، شأن بقيّة التيّارات اليساريّة. ففي مصر، يمثّل «حزبُ التجمّع الوطنيّ التقدّميّ الوحدويّ» أبرز عنوانٍ في هذا الإطار. لكنْ، بعد بدايةٍ واعدةٍ لهذا الحزب في منتصف السبعينيّات، أصابه التهرّمُ والنخبويّة، ولم يعد له أيُّ دورٍ رياديّ في النضال ضدّ الاستبداد في مصر ولا في النضالات الاجتماعيّة. وعلى الرغم من تضحيات شبابه المناضل، فقد تحوّل إلى سياسة «الأسقف المنخفضة،»(٢) فصارت معارضتُه للنظام ضعيفةً، في حين تطرّف في معارضة «الإخوان المسلمين.» كما عارض التحرّكات الميدانيّة لحركات التغيير الديمقراطيّ ، كـ «كفاية» وأخواتها.

أمّا في تونس، فقد كان «التجمّع الاشتراكيّ التقدّميّ» (تأسّس في بداية الثمانينيّات) عنوانًا للتيّار اليساريّ الوحدويّ الديمقراطيّ في تونس، واعتُبر مثالاً للتجديد والدقرطة في الفكر اليساريّ، إذ تميّز بنقده للتجارب الاشتراكيّة الشموليّة في العالم، وبتأكيده العروبةَ ركيزةً أساسيّةً في خطابه. لكنه، مع نهاية التسعينيّات، راح يركّز على «الديمقراطيّة،» جاعلاً منها أولويّةً في برنامجه، والمحدِّدَ الرئيسَ في تكوينه وتحالفاته. فسادت قراءةٌ تجعل من «التجانس الفكريّ» غيرَ ذي ضرورة، بل عقبةً أمام «التوحّد،» وفُتحتْ أبوابُ الحزب لأفرادٍ وتيّاراتٍ من خلفيّاتٍ إيديولوجيّةٍ مختلفة، منها غيرُ اليساريّ وغيرُ العلماني ومَنْ لا يعترف بالعروبة أصلاً! وتتوّج ذلك كلُّه في مؤتمر الحزب سنة ٢٠٠١، حيث أُسقطت الاشتراكيّةُ من برنامجه وتمّ تغييرُ اسم الحزب إلى «الحزب الديمقراطيّ التقدّميّ.»(٣) وعلى الرغم من وجود تيّار يساريّ وازنٍ داخل الحزب يصرّ على مسألة الفصل بين الدين والسياسة، فإنّ خطاب جزءٍ أساسيّ من قيادة «التقدّمي» متبرّئ من العلمانيّة.(٤) ولئن تميّز الحزبُ في العقد الأخير

١ ـ يكفي ذكرُ المواقف الملتبسة لبعض المثقّفين والناشطين القوميين من الأحداث التي تلت الانتخابات الإيرانيّةَ الأخيرة. لعلّ أبرزَها موقفُ الصديق دياب أبو جهجه (الذي أعتبره من أكثر المثقّفين والناشطين القوميين يساريّةً وتقدّميةً). فعلى أهمّية تحليله «الطبقيّ» للصراع بين المعارضة والنظام في إيران، فإنه يبدو أنّه تبنّى روايةَ النظام الإيرانيّ عن نتائج الانتخابات، وذلك من زاوية الحرص على «الأمن القوميّ العربيّ،» من دون اعتبارٍ يُذكر لمشروعيّة مطالب المحتجّين الديمقراطيّة (**القدس العربيّ**، ٢٠٠٩/٦/١٨). كما ورد الموقفُ «الغامضُ» نفسُه، بتحليلٍ أكثر تفصيلاً، في مقالين لعزمي بشارة على موقع الجزيرة نت، في الفترة نفسها.

٢ ـ أحمد بهاء الدين شعبان، مجلّة الآداب ٣ ـ ٤/٢٠٠٥.

٣ ـ أشيرُ إلى أنّني أنتمي إلى هذا الحزب، وشاركتُ في المؤتمر المذكور، وكنتُ مقتنعًا وقتذاك بفكرة التخلّي عن «الاشتراكيّة» وبضرورة توحيد مختلف التيّارات داخل حزبٍ واحدٍ من أجل القضيّة الديمقراطيّة. وبالتالي فإنّي أتحمّل قدرًا من المسؤوليّة عمّا أنتقُده اليوم. إلاّ أنّ تراكم التجربة الشخصيّة داخل الحزب وخارجه، وتوسُّعَ الأفق المعرفيّ، خلّفا عندي بالتدريج رؤيةً نقديّةً لأولويّات الحزب وللفكر السائد في قيادته.

٤ ـ أنظر الحوار الذي أجرته قناةُ «الحوار» التونسيّة المعارضة مع أحمد نجيب الشابّي، الأمين العامّ السابق للحزب، ومؤسّسه وأحد أبرز قياديّيه وأكثرهم تأثيرًا إلى اليوم. وكان قال فيه: «أنا لست علماني... أنا مسلم حديث» (٢٦ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٦)، علمًا أنّ التيّار اليساري في مؤتمر ديسمبر ٢٠٠٦ نجح في إدراج عبارة في النظام الداخلي مفادُها أنّ الحزب «حداثيّ... ويفصل بين الدين والسياسة.»

بكفاحيّته العالية في النضال الديمقراطيّ، فإنّ طرحَه «اليساريّ الوسطيّ» في الجانب الاقتصاديّ ـ الاجتماعيّ لا يقدّم شيئًا مختلفًا جوهريّاً عمّا تطرحه السلطةُ الحاكمة.

أمّا في المغرب الأقصى، فقد انحسر التيّارُ اليساريّ القوميّ منذ اغتيال قياداتٍ يساريّةٍ كانت قريبةً من التجربة الناصريّة، مثل المهدي بنبركة وعمر بنجلّون. ولا شكّ في أنّ بروز المطالب الثقافيّة الأمازيغيّة جعل من التأكيد على الطرح العروبيّ أمرًا أكثرَ تعقيدًا. ومن ثم لا توجد في المغرب أحزابٌ يساريّة وحدويّة عربيّة، بل أفرادٌ ومجموعاتٌ منتمية إلى أحزابٍ يساريّةٍ صغيرةٍ نسبيًا، لعلّ أهمّها «حزبُ الطليعة الديمقراطيّ الاشتراكيّ.»

ويستحيل طبعًا عدمُ التطرّق إلى لبنان وفلسطين ـ وإلى حدٍّ ما الأردن واليمن ـ وجميعُها عرف تجاربَ متميّزةً ومترابطةً في هذا المجال. إذ فرّختْ تجربةً «حركة القوميين العرب،» لاسيّما بعد صدمة هزيمة ٦٧، تجاربَ يساريّة قوميّة ثريّة ماتزال حاضرةً بقوّةٍ في وعي الشباب اليساريّ العربيّ اليوم. إلاّ انّ هذه التجارب انتهت إلى الانحسار الجماهيريّ. وتمثّل الجبهتان الشعبيّة والديمقراطيّة لتحرير فلسطين، وحزبُ الوحدة الشعبيّة في الأردن، والحزبُ الاشتراكيّ اليمنيّ، والحزبُ الشيوعيّ و«حركةُ الشعب» في لبنان، أبرزَ أمثلةٍ على ذلك. أمّا الخيبة الكبرى فكانت الانقلابَ الإيديولوجيّ لتجربة الحزب التقدّميّ الاشتراكيّ، الذي كان يقود «الحركةَ الوطنيّةَ اللبنانيّة،» وانداثرَ تجارب بدت واعدةً كتجربة «منظّمة العمل الشيوعيّ» في لبنان: فهذه المنظّمة التي أَنتجتْ مثقّفين لامعين أسهموا ويسْهمون حاليّاً في تطوير الفكر السياسيّ اليساريّ الديمقراطيّ العروبيّ،[1] أفرزتْ أيضًا نقيضَهم ممّن ارتدّوا عن أفكارهم وانخرطوا في التيّارت «الليبيراليّة» المتماهية مع سياسات «محور الاعتدال العربيّ.» كما أنّ أكبرَ الخيبات في هذا المجال ـ على الأقلّ بالنسبة إليّ ـ كانت تجربة «حركة اليسار الديمقراطيّ،» التي تحطّمتْ على صخرة الجمود الفكريّ لقيادتها، ولاسيّما شبه تقديسهم لفكرتَيْ «الدولة» و«الشرعيّة الدوليّة» (في سياقاتٍ لا تحتمل ذلك، في رأيي، كحالتيْ لبنان وفلسطين) وطموحاتها السياسويّة.

وفي فلسطين المحتلّة عام ٤٨، تبرز تجربةُ «التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ،» رغم خصوصيّة العمل في الهامش الضيّق للعبة السياسيّة التي أفرزها نظامُ الأپارتهايد الإسرائيليّ. إذ يمثّل الحزبُ، الذي أسّسه المفكّرُ والمناضلُ القوميّ ذو الخلفيّة اليساريّة د. عزمي بشارة، مثالاً يستحقّ المتابعة، لقدرته الكبيرة على الجمع بين المرونة السياسيّة التكتيكيّة (مثل قراره دخولَ البرلمان الإسرائيليّ مع ما ينجم عن ذلك من تطبيعٍ إلزاميٍّ مع بعض رموز الدولة الصهيونيّة) والثباتِ المبدئيّ خدمةً لأهدافٍ إستراتيجيّةٍ مناقضةٍ للمشروع الصهيونيّ. لكنّ التحدّي الكبير في ظنّي هو في حفاظ الحزب على وجهه الديمقراطيّ التقدّميّ، وعدم التحوّل إلى حزبٍ قوميّ محافظ.

طبعًا لا يتسّع المجال، ولا عدمُ اطّلاعي الكافي، للتعرّض إلى كلّ التجارب اليساريّة الديمقراطيّة الوحدويّة العربيّة ـ وهي عديدةٌ لا على المستوى الحزبيّ وحده، وإنّما أيضًا على مستوى المجموعات غير الحزبيّة والمثقّفين المنخرطين في الشأن العامّ مِن حَمَلة هذه القيم. وقد يلاحظ البعضُ، عن وجاهة، أنّ حدود تعريف هذه القيم فضفاضةٌ بعض الشيء؛ وربّما يستغرب البعضُ الآخر ذكرَ تجاربَ قد لا يراها متجانسةً سياسيّاً أو إيديولوجيّاً. وهذا ما يستوجب توضيحًا أكثر دقّةً للقيم الأساسيّة التي أدعو إلى أن تكون الأرضيّةَ الفكريّةَ السياسيّةَ لبناء التيّار اليساريّ الديمقراطيّ الوحدويّ، أو بالأحرى لاستئناف عمليّة بنائه.

❖ ❖ ❖

II ـ أفكار لانطلاقةٍ نهضويّةٍ جديدة

١ ـ مرتكزات اليسار الديمقراطيّ الوحدويّ. من الضروريّ، إذًا، عرضُ القيم الأساسيّة المنشودة لهذا اليسار، الذي هو بمثابة الوريث الطبيعيّ لتيّارات اليسار القوميّ الديمقراطيّ الآنف الذكر. وبهذا المعنى فإنها قيمٌ «مُحيِّنة» تستجيب لمستجدّات الواقع العربيّ والعالميّ، ولتطوُّرِ الفكريْن اليساريّ والوحدويّ. وهذه القيم هي:

أ) الحرّية بمختلف أشكالها. فإلى جانب الحرّيات العامّة الوثيقة الصلة بالنظام الديمقراطيّ (حرّية الإعلام، والتعبير، والتنظيم، والترشّح، والانتخاب،...)، هنالك مسائلُ الحرّيات الفرديّة. وهذه تشمل: حرّيةَ الاعتقاد أو اللااعتقاد الدينيّ، والمساواةَ التامّة بين الجنسين، والدفاعَ عن حقوق الأقلّيّات الثقافيّة والإثنيّة في العالم العربيّ، والنضالَ البيئيّ، والدفاعَ عن الفئات المهمّشة من مُعطّلين عن العمل ومعوّقين ونساءٍ ومثليين ومثليّات...

ب) العَلمانيّة. وأعني العلمانيّة ذاتَ المضمون المنفتح، التي لا تعادي الدينَ أو المتديّنين، وتتعاطى بإيجابيّةٍ مع الموروث الثقافيّ ومع أهميّة الدين في المجتمع. إنّها، في المحصّلة، منظومة قانونيّة وتربويّة تؤكّد «الحيادَ الإيجابيّ» للدولة تجاه كلّ الديانات والمعتقدات، وترسم حدودَ التمايز بين مجالَي الدين والسياسة.

ج) العدالة الاجتماعيّة. وهي تشمل مختلفَ الاجتهادات المتمحورة حول هذا الهدف العامّ، أكانت ديمقراطيّة اجتماعيّة، أم اشتراكيّة، أمْ شيوعيّة ـ شرط ألاّ تدعو هذه الأخيرةُ إلى إقامة نظامٍ شموليّ باسم العمّال على شاكلة التجربة الستالينيّة.

د) العروبة. وهي عروبة قائمة على المُشترك الثقافيّ، وفي القلب منه اللغة، لا على أوهام النقاء العرقيّ أو الإثنيّ. إنّها عروبة تكرّس فكرة المساواة التامّة بين

١ ـ على سبيل المثال لا الحصر: فوّاز طرابلسي، ونهلة الشهّال، والراحل جوزيف سماحة.

كلّ المنتسبين إليها، على اختلاف معتقدهم أو أصلهم الإثنيّ أو موقعهم الاجتماعيّ. فهي ذات «طاقةٍ وحدويّةٍ علمانيّةٍ حداثيّةٍ من الدرجة الأولى.»[1] وهذا يعني تصوّرًا أكثر «ديمقراطيّةً» للعروبة التقليديّة: لا أفضليّة فيه لبلدٍ (أو بلدانٍ بعينها) على البلدان الأخرى، باسم «الريادة التاريخيّة» أو غيرها من المبرّرات لخطابٍ أو سلوكاتٍ تمّ تأويلُها (عن حقٍّ أو سوء فهم) على أنّها استعلائيّة، ولاسيّما في بلدان المغرب العربيّ، تجاه بعض بلدان المشرق والخليج. بهذا المعنى وحده تكون الهويّةُ العربيّةُ الجامعة، إذا اعتُمِدَ تصوّرٌ تقدّميٌ لها، قادرةً على استيعاب التنوّع الإثنيّ والقوميّ داخل الإطار الوحدويّ الذي ستختاره الشعوبُ العربيّة (أكان فيديراليّاً أمْ كونفدراليّاً على شاكلة الاتّحاد الأوروبيّ). إنه تصوّرٌ يقْطع مع التعريفات الإثنيّة الشوفينيّة التي شابت خطابَ بعض الأنظمة الاستبداديّة من رافعي شعار «القوميّة العربيّة.»[2] كما يعترف للأقلّيّات القوميّة غير العربيّة ليس بحقوق المواطنة للأفراد فحسب، بل أيضًا بـ «حقوقٍ جماعيّةٍ للجماعات التي تصرّ على تعريف نفسها كغير عربيّة عبر حركاتها القوميّة ضمن الدول القائمة.»[3]

هـ) الطموح الوحدويّ العربيّ. تمثّل الفكرةُ الوحدويّة العربيّة إحدى ركائز أيّ مشروعٍ مناهضٍ للهيمنة الرأسماليّة الأميركيّة على العالم، عبر تشكيل عالم متعدّدِ الأقطاب. كما أنّها مصلحةٌ «شعبيّة» في الأساس. يقول المفكّرُ اليساريّ د. سمير أمين في هذا الصدد: «تمتلك الطبقاتُ القائدةُ في هذا [المقصود: الانقسام العربيّ] مصالحَ موضوعيّةً، في حين أنّ الشعوب تمتلك أقلّ بكثير، وهي بحاجةٍ ماسّةٍ إلى كسر هذا القيد من أجل أن تحقّق تقدّمًا حاسمًا.»[4] لكنّه يضع لذلك شرطًا مهمّاً، هو أن تكون هذه الفكرة الوحدويّة ذاتَ مضمونٍ ديمقراطيّ قادرٍ على «الاعتراف بالتنوّع.»[5] وعليه، يجب أن تكون الوحدةُ العربيّة نتيجةً لمسار ديمقراطيّ تدريجيّ، يَحْفظ لكلّ شعبٍ عربيّ سيادةَ قراره، ولكلّ بلدٍ خصوصيّاتِه الثقافيّة. كما يجب التأكيدُ على أنّ الوحدة العربيّة ليست غاية لذاتها، وإنّما **وسيلة** لتحقيق النهضة العربيّة ذات المضمون التقدّميّ الاشتراكيّ.

و) حلّ تقدّمي لقضيّة فلسطين. وهذا يَشْمل ضمانَ كافّة الحقوق الوطنيّة للشعب الفلسطينيّ على كامل أرض فلسطين، وعلى رأسها «حقُّ العودة.» ومن نافلة القول أنّ ذلك يستوجب تفكيكَ نظام الأپارتهايد الإسرائيليّ. ويشمل هذا الحلّ أيضًا الاستجابةَ للمطلب الأخلاقيّ بإيجاد صيغةٍ لدمج مَنْ يَقْبل من اليهود الذين وُلدوا وعاشوا في «إسرائيل» التخلّيَ عن الصهيونيّة. وتمثّل «الدولةُ الديمقراطيّة العلمانيّة الواحدة» الحلَّ الأكثرَ استجابةً لهذه المبادئ حاليًا، وقد رفعه اليسارُ الفلسطينيُّ والعربيُّ منذ الستينيّات. لكنّ ذلك لا يعني عدمَ إمكانيّة تطويره أو اجتراح حلولٍ أخرى بما يضْمن المحافظةَ على عروبة فلسطين.

ز) الأمميّة. وهذا يعني اعتبارَ قضيّة كلّ أمّةٍ مظلومةٍ أو إنسانٍ مظلوم في هذا العالم قضيّةً تخصّنا وتستوجب منّا أقصى درجات التضامن والنضال المشترك. وهذا يمرّ بالضرورة عبر تقديم الهمّ الإنسانيّ في مختلف أنحاء العالم على المصالح القوميّة الضيّقة، لاسيّما عند تعلّق الأمر بقضايا وحقوقٍ تهمّ الجميعَ، مثل: البيئة وحقوق الأفراد والجماعات، وحقّ تقرير المصير. وهذا لا يتناقض أبدًا مع أولويّة التعامل مع المجال القوميّ، مسرحِ الأحداث والنضال اليوميّ.

أما من أين نستلهم هذا المشروع، فمن التجارب الماضية (أبرزُها التجاربُ التنظيميّة والفكريّة التي أسّسها جورج حبش) والحاضرة في منطقتنا العربيّة، ومن تجارب أخرى في العالم جَمعتْ بين الفكر اليساريّ (بمختلف أطيافه) والفكر الوحدويّ. ولعلّ تجربة اليسار الوحدويّ في أمريكا اللاتينيّة، من غيفارا الثوريّ إلى شافيز البوليڤاريّ، أبرزُ وأقربُ مثالٍ في هذا السياق.

٢ ـ العوامل الموضوعيّة والذاتيّة لتشكّل هذا التيّار. ليس الهدف من طرح هذا المشروع خلق تنظيم سياسيّ جديد. وإنّما أنطلق ممّا أعتقد أنّه حاجةُ المجتمعات العربيّة إلى قطبٍ يساريٍّ ديمقراطيٍّ وحدويٍّ وازن، يمثّل بديلاً ذا صدقيّة ومَخرجًا ممكنًا من حالة الاستقطاب الثنائيّ بين الأنظمة الحاكمة والحركات الإسلاميّة... هذا مع الأخذ بعين الجدّ الدورَ التخريبيّ للعامل الخارجيّ، ممثّلاً في التحالف الإمبرياليّ ـ الصهيونيّ وضرورة التصدّي له.

وقد يجادل أناسٌ باستحالة الأمل في مشروع كهذا، استنادًا إلى التجارب السياسيّة المذكورة أعلاه. لكنّ ما قد لا يلحظونه هو وجودُ إرهاصاتٍ لحراكٍ

---

١ ـ عزمي بشارة، **أن تكون عربيًا في أيّامنا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ٢٠٠٩)، ص ٢٧.

٢ ـ تحديدًا نظام البعث في العراق بقيادة صدّام حسين، الذي أضرّ بالقوميّة العربيّة عبر أدلجتها وتوظيفها لغاياتٍ سياسيّةٍ ضيّقةٍ لتبرير الحرب مع إيران وتصويرها على أنّها حربٌ بين الفُرس والعرب.

٣ ـ عزمي بشارة، مصدر سابق، ص ١٨.

٤ ـ من دراسته: «الصراع الصهيونيّ ـ العربيّ على ضوء المشروع الأمريكيّ للسيادة العالميّة»
http://www.forumtiersmonde.net/arabic/Samir_Amin_Writings/US_Domination.htm

٥ ـ المصدر نفسه.

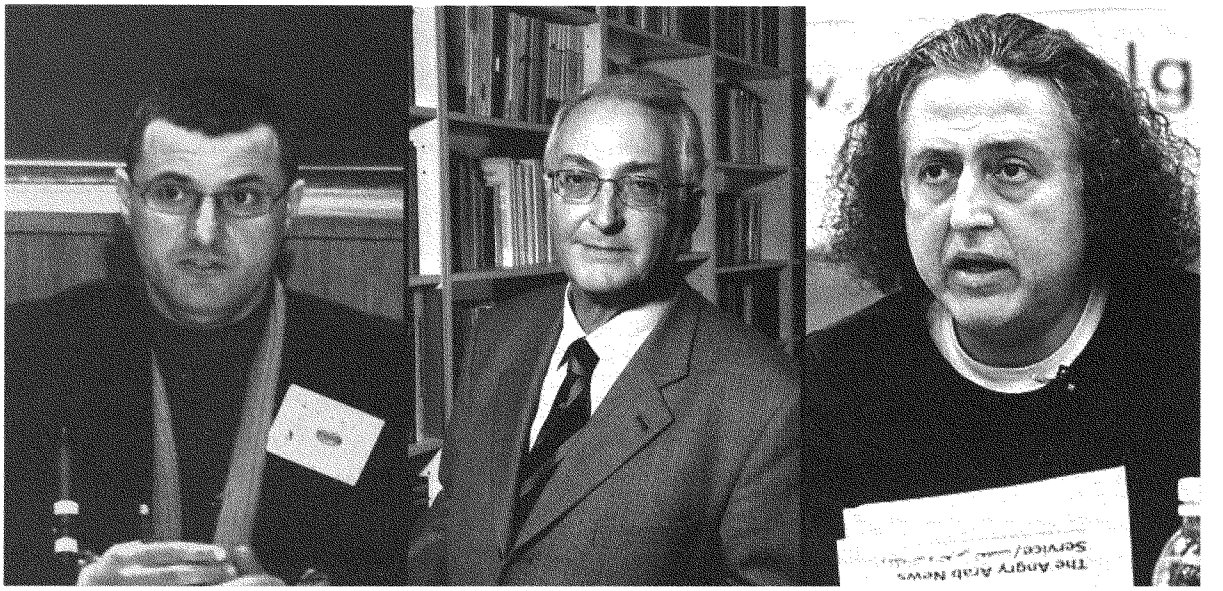

من أبرز المثقّفين الدّالين على إمكانيّة البديل الديمقراطي الحداثي العروبي: أسعد أبو خليل، جورج قرم، عمر البرغوثي،...

يختمر ببطء، وغالبًا بعيدًا عن أضواء الإعلام، يصبّ في اتجاه تبلور ذلك المشروع. وهذه الإرهاصات هي نتيجةُ لتشابك عوامل وأحداثٍ عديدة، أبرزها: أ) غزوُ العراق سنة ٢٠٠٣ ، واتّضاحُ نوايا أميركيّة وإسرائيليّة في تحويل المنطقة العربيّة الى حالةٍ من الطوائف والمذاهب والإثنيّات والقوميّات المتصارعة، بما يقضي على أحلام النهوض العربيّ؛ ب) انكشاف كذبة «تشجيع الديمقراطيّة» في غير بلدٍ عربيّ، ومواصلة تزكية الأنظمة الديكتاتوريّة على قدر تواطئها مع المشروع الأمريكيّ في المنطقة؛ ج) تراجع قدرات الهيمنة الإسرائيليّة بعد حربيْ ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ بفضل استبسال المقاومة اللبنانيّة وصمود مقاومة غزّة وأهلها؛ د) بروز مساوئ النظام الرأسماليّ المعولَم، وعدم نجاح الدعاية النيوليبيراليّة في إخفاء وجهه القبيح؛ هـ) الصعود اللافت لليسار في أميركا اللاتينيّة، عبر صناديق اقتراعٍ ضحّت شعوبُ تلك المنطقة كثيرًا كي تجعلها تنطق بإرادتها الحرّة، رغم قمع الأنظمة الديكتاتوريّة التي تسندها الولاياتُ المتّحدة.

كلّ هذه العوامل الموضوعيّة أدّت الى بداية تشكّل وعيٍ جديدٍ في الوطن العربيّ، وبخاصّةٍ لدى شبابٍ غير راضٍ بأوضاع أمّته. لكنّ هذا الشباب، الذي لا ينتمي في معظمه الى أحزابٍ سياسيّة،[1] يحتاج إلى وجودٍ **ملموسٍ** لهذا البديل الديمقراطيّ التقدّميّ، وإلى أفكارٍ وبرامجَ واضحةٍ عن سبل تحقيق التغيير المنشود؛ فمن دون هذه الأدوات، يُخشى أن يدبّ اليأسُ في نفسه، فيَنزع إلى الاستقالةِ والعودةِ إلى الاستهلاك، أو إلى تيّارات التطرّف والماضويّة.

٣ ـ بناء حركة مجتمعيّة متعدّدة الأبعاد. لا يعني ما سبق غيابًا كلّيًا لعناوين دالّةٍ على هذا المشروع، لكنّ الموجودَ منها أشبهُ بمؤشّراتٍ متفرّقة. فعندنا مثقّفون ومثقّفاتٌ دأبوا منذ زمنٍ على تقديم رؤيةٍ نقديّةٍ للواقع العربيّ، مختلفةٍ جذريّاً في بعض الحالات مع الممارسات والشعارات التي تروّج لها القوى المهيمنةُ، المتحكّمةُ في أدوات الحكم السياسيّ والسيطرة الاقتصاديّة، أو المعارضةُ لها، فضلاً عن قوى الهيمنة الخارجيّة. كما نمتلك فنّانين متألّقين يَحملون هذه القيم ويُلْهمون بفنّهم شرائحَ واسعةً من الشباب. وصارت عندنا منابرُ ثقافيّة وإعلاميّة، تتميّز، على ندرتها، بجودة المضمون وجذريّته. وعندنا أيضًا شبابٌ منخرطٌ في العمل الاجتماعيّ بأشكاله المتعدّدة: النقابيّة، والحقوقيّة، في «المنظّمات غير الحكوميّة» أو الأهليّة وغيرها. وأخيرًا، لدينا شبابٌ عاد يستهويه النضالُ السياسيّ، لكنه لا يجد غيرَ أحزابٍ مترهّلة، على رأس أغلبها قياداتٌ هرمةٌ (في الفكر قبل السنّ) غيرُ قادرةٍ على التجديد والإبداع، ويَفرض عليها اختلالُ موازين القوى لصالح الأنظمة الحاكمة معادلاتٍ صعبةً وحساباتٍ ضيّقةً تؤدّي إلى كبح اندفاع الشباب، فيخسر المجتمعُ برمّته أجيالاً متلاحقةً ذاتَ طاقاتٍ كامنةٍ للإبداع والثورة.

السؤال الذي يطرح نفسَه إذنْ: كيف نَجْمع بين مختلف هذه الحلقات بهدف بناء تيّارٍ مجتمعيٍّ واسع، يعمل بذكاءٍ ونجاعةٍ وطول نفسٍ لتغيير أوضاع مجتمعاتنا وأمّتنا؟ والجواب الذي أقترحُه هو: بالسعي إلى أن يشعر أعضاءُ هذه الحلقات

١ ـ أنظرْ مثلاً على موقع «فيس بوك» كيف نجحتْ مجموعةٌ بعنوان «من أجل تجمّع يساريّ ديموقراطيّ وحدويّ عربيّ» في استقطاب أكثر من ٥٠٠ شابّ وشابّة من مختلف الأقطار العربيّة بعد فترةٍ قصيرةٍ على تأسيسها.

بأنّهم ينتمون إلى مشروعٍ كبيرٍ واحد، وإن اختلفتْ ميادينُ فعلهم المباشر، بحيث يعملون، كلٌّ من موقعه، على بناءِ حركةٍ مجتمعيّةٍ متعدّدة الأبعاد، لكنها تتفّق جميعُها على القيم العامّة للمجتمع البديل الذي ننشده، قيم اليسار الديمقراطيّ الوحدويّ التي تعرّضنا إليها سابقًا.

أ) المثقّفون. من أبرز المثقّفين والمثقّفات الدّالين على إمكانيّة البديل الديمقراطيّ الحداثيّ العروبيّ: فوّاز طرابلسي، نهلة الشهّال، عزمي بشارة، سماح إدريس، أسعد أبو خليل (ذو الشعبيّة المحترَمة عند قطاع من الشباب العربيّ المسيّس)، المنصف المرزوقي، هيثم منّاع، نوال السعداوي، إلياس خوري، بيار أبي صعب، جورج قُرم، برهان غليون، توجان الفيصل، عمر البرغوثي، وغيرهم وغيرهنّ. لكنْ لا شيء يدلّ على أنّهم يحملون رؤيةً عامّةً متجانسةً لمستقبل العالم العربيّ؛ وهم بالتأكيد مختلفون في عددٍ من القضايا؛ كما أنّ درجةَ يساريّتهم و«وحدويّتهم» متفاوتة. غير أنّ ما يجمعهم من القيم الأساسيّة المذكورة أعلاه أهمُّ وأوسعُ بكثيرٍ ممّا يفرّقهم.

ثم إنه لا شيء يوحي أنّ هؤلاء المثقّفين ينْظرون إلى أنفسهم كحمَلة مشروع عامٍّ واحد، ولا أنّهم يعملون بشكل جماعيّ أو ينسّقون في ما بينهم لتحقيق أهدافٍ بعينها. وإنّما يسعى كلٌّ منهم، عبر علاقاته، وبحسب اهتماماته، إلى الإفادة بمعارفه وجهده، وذلك عبر منبرٍ ما أو في إطارٍ ثقافيّ أو سياسيّ أو أكاديميّ ما. ويفتقر العديدُ منهم إلى أُطُرٍ للتواصل مع الأجيال العربيّة الشابّة. ولهذه الأسباب أرى ضرورةَ أن ينظّموا أنفسَهم في إطارٍ تنسيقيّ أو شبكيّ ذي هويّةٍ واضحة، بما يتيح لهم الحدَّ الأدنى من التواصل والعمل المشترك، وبما يَسمح لتلك الأجيال الشابّة التي تنظر إليهم بإعجاب، كأفراد، أن تراهم **كمجموعةٍ** حاملةٍ لهويّةٍ ومشروعٍ متكاملٍ لتغيير الواقع العربيّ.

لا، ليس المطلوبُ من هؤلاء المثقّفين أن يكوّنوا تنظيمًا سياسيًا؛ فأغلبُهم لا يقْدر ولا يرغب في العمل السياسيّ المباشر. بل المطلوب أن يعتبروا أنفسَهم جزءًا من تلك «الحركة المجتمعيّة» المتعدّدة الأبعاد، يلعبون فيها دورَهم الأساسيّ كمثقّفين عضويّين: لا يستنكفون من السياسة، ومن التعبير عن مواقفهم بشجاعة، ومن المشاركة المباشرة في تحقيق ما يَدْعون إليه. أمّا العمل السياسيّ المباشر، أي التنظيميّ الميدانيّ اليوميّ، فيجب أن يقع على عاتق «حلقةٍ أخرى» من الأشخاص الحاملين لهذه المُثُل، لكنهم أكثرُ استعدادًا لمهامّ التنظيم والمتابعة اليوميّة.

ب) الناشطون السياسيّون. هنا نوضح أنّ هؤلاء ليسوا مجرّدَ أدوات تنفيذٍ لأفكارٍ يسطّرها لهم «المثقّفون،» بل يجب أن يكونوا، بدورهم، من ذوي التكوين الفكريّ المتين. يجب النظرُ إلى الأمر، إذن، على أنّه توزيعٌ مرنٌ ومتناغمٌ للمهامّ والأدوار، بما تَسمح به قدراتُ كلّ شخص. فليست هناك تراتبيّة تنظيميّة، ولا فصلٌ بين مختلف حلقات هذه الحركة المجتمعيّة الشاملة، بحيث يمْكن ناشطًا سياسيّاً أن تأخذه تجربتُه إلى موقع المثقّف، أو إلى غيره من المواقع، أو إلى الجمع بين عدد منها إذا إستطاع ان يكون ناجعًا فيها جميعًا. يجب، في رأيي، أن تكون المهمّة الأساسيّة لهذه الحلقة هي بناء تنظيم سياسيّ عصريّ ومبدع في هيكلته وأساليب نضاله وخطابه: تنظيم على مستوى قوميّ، يتفرّع قطريّاً ـ ليس بالضرورة إلى فروعٍ تابعةٍ لهذا التنظيم نفسه، وإنما قد تكون حركاتٍ أو أحزابًا موجودةً يرى الناشطون السياسيون في كلّ قطر قدرةً على «استصلاحها» و«تجذيرها.»

ج) الناشطون الاجتماعيون. لهؤلاء في اعتقادي دورٌ محوريّ في بناء هذا المشروع وإنجاحه. فمن الأخطاء الفادحة التي وقعتْ فيها حركاتُ التغيير في بلادنا، ولاسيّما حركاتُ التغيير الديمقراطيّ التي ظهرتْ في السنوات الأخيرة من نوع «كفاية» في مصر و«١٨ أكتوبر» في تونس وغيرها، أنّها كانت دائمًا تأتي «من فوق،» أيْ من ميادين السياسة والثقافة والإعلام. وفي المقابل، كانت هنالك أيضًا حركاتٌ يساريّة اعتقدتْ أنّها تعمل «من تحت،» من خلال نظرةٍ «عمّالويّةٍ» همّشتْ دورَ الثقافة والفنّ والإعلام، فبقي العملُ التحتيُّ مقتصرًا على «اختراق النقابات الصفراء،» وذلك في تطبيقٍ أرثوذوكسيّ لتجربة الثورة البولشيفيّة ولأفكار لينين.

المطلوب إذًا هو أن يكون هناك مَنْ يجعل أولويّتَه العملَ الميدانيَّ عن قرب مع النّاس، في مختلف أماكن وجودهم، من أجل تحقيق قضاياهم اليوميّة، أيْ تلك التي قد لا تكون ذاتَ علاقةٍ مباشرةٍ بالقضايا السياسيّة.[1] هنا كانت نقطةَ الضعف الكبرى لمختلف تيّارات اليسار العربيّ! فقبل أن نحدِّث النّاسَ عن الديمقراطيّة والدستور والتداول السلميّ على الحكم وغيرها من المبادئ التحرّريّة الرائعة، علينا أن نسمعَ منهم عن مشاغلهم اليوميّة: عن مشاكلهم في السكن والعلاج والشغل وفي تربية الأبناء وتسديد أقساط القرض. وعلينا ألاّ نكتفي بالسماع، بل أن **نعملَ معهم** على حلّ قضاياهم بأساليبَ نضاليّةٍ أخلاقيّةٍ تُبعدهم عن شراك الزبونيّة السياسيّة والانتهازيّة والرشوة وغيرها من «الحلول» التي يَفْرضها عليهم نظامُ الاستبداد الحاكم مستغلاً قلّةَ حيلتهم. هنا يكون المكانُ الأوّلُ لليسار الديمقراطيّ الوحدويّ: بين الناس ومعهم، في الحيّ والمستشفى ومدرسة الأطفال والشغل والمقهى والمسجد وملعب كرة القدم وكلّ الأماكن التي تمثّل لهم أهمّيةً. علينا أن نكافحَ معهم، بكلّ تواضعٍ وطولِ نفسٍ واستقامةٍ أخلاقيّة، من أجل **تحقيق انتصارات صغيرة** تحسّن من واقع

١ ـ في هذا السياق، تمثّل حركةُ «تضامن» المصريّة مثالاً واعدًا يستحقّ المتابعة. انظرْ بيانَهم التأسيسيّ وتعريفَهم بأنفسهم على هذا الموقع:
http://tadamonmasr.wordpress.com

قبل أن نحدِّث الناس عن المبادئ التحرُّريَّة الرائعة، علينا أن نسمع منهم عن مشاغلهم اليوميَّة... بل أن نعمل معهم على حلّها بأساليب نضاليّة أخلاقيّة.

حياتهم، وتعيد إليهم الثقةَ في جدوى المطالبة بالحقوق عبر الإصرار عليها وعن طريق العمل الجماعيّ المنظّم. كلّ ذلك من دون أن نفكّر في الكسب السياسيّ المباشر من انخراطنا في هذه النضالات، ومن دون رفع الشعارات «الكبيرة» التي قد تخيفهم. عندها نكون ساهمنا في تسييس وعيهم بشكلٍ تدريجيّ، وفي مساعدتهم على استكشاف قدرتهم على تغيير واقعهم بأنفسهم من دون ارتهانٍ بأحدٍ أو منّةٍ منه. ومن البديهيّ أنّ النّاس سيهتمّون شيئًا فشيئًا ببقيّة ما نَطْرحه من أفكار ومطالب، ويقتنعون بترابط المطالب الكبيرة بمطالبهم «الصغيرة،» بما يعزِّز استعدادَهم للنضال والتضحية من أجل الأُولى أيضًا. وعندها ستكون للقوى التقدّمية العربيّة القاعدةُ الاجتماعيّةُ التي طالما افتقدَتْها.

د) **الفنّانون.** لا يتجاوز المطلوبُ من أشخاص أمثال مارسيل خليفة، وزياد الرحباني، وريم البنّا، وأنور براهم، وشربل روحانا، أن يواصلوا إلهامَ الشباب العربيّ معانيَ الثورة على السائد. لكنْ من المهمّ أن يعوا أنّهم جزءٌ من مشروعٍ واسعٍ ذي عناوين واضحة. ومن المهمّ أن يعرف الشبابُ، بدوره، أنّ فنّانيه المحبوبين جزءٌ من هذا المشروع. فهذا «الوعي المزدوج» قادرٌ في رأيي على خلق ديناميّة أملٍ وتغييرٍ لافتةٍ يكون الشبابُ العربيّ عمودَها الفقريّ.

هـ) **المنابر الإعلاميّة والثقافيّة.** في العصر الذي نعيشه، ورغم الدعاية النيوليبيراليّة الفجّة عن «نهاية الإيديولوجيا،» تبقى للأفكار وظيفةٌ كبرى في تغيير الواقع. فلا يمكن تصوّرُ حركةٍ تريد تغييرَ أحوال مجتمعاتٍ متأزّمةٍ من دون وسائل إعلام وتثقيف. وعليه، لا بدّ من التفكير جدّيًا في بعث أدواتٍ إعلاميّةٍ واسعة الانتشار، تبدأ من مواقع عصريّة مُتقنة الإنجاز على شبكة الإنترنت، فإلى الجريدة اليوميّة، والمجلّة الفكريّة، والقنوات الفضائيّة. ورغم ما تتطلّبه هذه المهامُّ من إمكانيّاتٍ ضخمة، فإنّ التفكير في إنجازها في إطار مشروع حركةٍ مجتمعيّةٍ واسعةٍ أسهلُ من أن تقوم بذلك حركةٌ سياسيّة أو مجموعةُ مثقّفين أو شباب مناضل، كلٌّ على حدة. ونحن لا ننطلق من الصفر في هذا المجال: فلدينا قلعةٌ فكريّةٌ ثقافيّةٌ صامدةٌ منذ عقود، لم تؤثّر السنون في حيويّة مضمونها ولم تمنعْ تطويرَه، هي المجلّة التي تقرأون فيها هذه السطور. ومثلها دارُ الآداب، أكثرُ دُور النشر تقدّميّةً في الوطن العربيّ. كما صارت لدينا منذ سنواتٍ قليلةٍ جريدةٌ جريئةٌ تعبِّر عن هويّتها اليساريّة الديمقراطيّة العربيّة بوضوح، هي جريدة **الأخبار** اللبنانيّة، التي أهدانا إيّاها، قبل أن يرحل، الصحفيُّ والمثقّفُ اللامعُ جوزيف سماحة، أحدُ رموز الفكر اليساريّ الديمقراطيّ الوحدويّ.

❖ ❖ ❖

لا يَطْمح هذا المقال أن يكون بيانًا تأسيسيّاً لتنظيمٍ ما، وإنّما هو بمثابة عمليّة «عصفٍ ذهنيّ» تهدف إلى فتح الحوار على مصراعيْه بين مختلف الأطراف المهتمّة باستئناف مشروع النهضة العربيّة ذات المضمون التحرّريّ التنويريّ الاشتراكيّ. إنه مقالٌ من أجل تجديد الأمل والوفاء لأحلام النساء والرجال الذين بدأوا المسيرةَ منذ أجيال.

مونتريال

غسان بن خليفة

صحفيّ وناشط سياسيّ من تونس، مقيم حاليّاً في مونتريال.

نحو تصوّرٍ عامّ ليسارٍ عربيٍّ جديد (التجربة المصريّة)

□ شريف يونس

طال وقوفُ اليسار العربيّ عند مفترق الطرق. فهو، بعد زمن صعوده المشهود من الأربعينيّات إلى السبعينيّات، وفي بقاعٍ عربيّةٍ مختلفة، يعيش غروبًا طويلاً لم تتوقّفْ فيه عمليّاتُ النقد والنقد الذاتيّ على أيدي أجيالٍ جديدةٍ تدين القديمَ وتنادي بكفاحيّاتٍ أخرى. إنّ تاريخ اليسار هو تاريخُ صراعاته، خصوصًا في غروبه الطويل، حول أسئلةٍ من نوع: ما هو برنامجُه؟ ما هي قضيّته المحوريّة؟ مع مَن يتحالف؟ أيّة نظريّةٍ يبني عليها مشروعَه السياسيّ؟ ما موقفُه من تيّارات اليسار في العالم؟

هذا الملفّ الذي تفتحه الآداب مناسبةٌ جديدةٌ لعمليّات إعادة التفكير والنقد المتتالية هذه. والفكرة الجوهريّة التي يساهم بها هذا المقالُ هي محاولةُ وضع شروقِ شمس اليسار وغروبِه في سياقٍ أعرض، هو سياقُ التحوّلات الأساسيّة في المنطقة. وبسبب تفاوت مستوى إلمامي لا غير، سينصبّ هذا الاستعراضُ على مصر أساسًا، مع بعض إشاراتٍ إلى بلدان المشرق العربيّ، مبنيّةٍ على تصوّر وجود درجاتٍ من التشابه في السياقات. ومن خلال هذا التحليل يهدف المقالُ إلى تقديم تشخيصٍ لطبيعة الأزمة، واقتراح شيءٍ بشأن المستقبل.

ولكنْ بدايةً يجب أن أحدّدَ ما أعنيه بـ «اليسار» ليصبحَ المقالُ مفهومًا. اليسار، في عرفي، هو اليسار الماركسيّ وبعد الماركسيّ. التعريف، إذًا، يستبعد التيّاراتِ القوميّة، الناصريّةَ والبعثيّةَ وما يشْبههما، وإنْ كانت تنادي بإصلاحٍ اجتماعيّ أو عدالةٍ اجتماعيّةٍ ما، مصحوبيْن بموقفٍ مُعادٍ للاستعمار، وقدْرٍ يزيد أو ينقص من العَلمانيّة. ولكنّ البرهنة على معقوليّة هذا التعريف ليست موجودةً في هذا المقال إلاّ بشكلٍ جزئيّ، ومن خلال التحليل التاريخيّ الآتي.

تشكّل اليسار العربيّ وسياقاته

جاء اليسارُ العربيّ من العالم الحديث وتحوّلاته، قبيْل الحرب العالميّة الثانية وأثناءها وبعدها، أساسًا. فقد شهدت الثلاثينيّاتُ والأربعينيّات تبلورَ ثلاث قوًى عالميّةٍ كبرى: الليبراليّة الرأسماليّة، والفاشيّة (ومعها النازيّة)، والشيوعيّة السوفييتيّة (ولاحقًا الصينيّة). هذه التيّاراتُ الثلاثة الكبرى تركت انعكاساتِها على مختلف بلدان العالم. وبشيءٍ من التبسيط نقول إنّ الليبراليّة في البلدان العربيّة الأكثر تقدّمًا كانت مذهبَ الأعيان على اختلاف تجمّعاتهم المتصارعة؛ وكانت الفاشيّةُ من نصيب قطاعاتٍ مهمّةٍ من الطبقة الوسطى الجديدة الصاعدة (الإنتليجنسيا، أي المتعلّمين تعليمًا حديثًا عمومًا)؛ وكانت الماركسيّة خيارَ قسمٍ من هذه وبعض أطراف الطبقة العاملة الصاعدة.

وكانت لكلّ فكرةٍ من هذه الأفكار الثلاث رؤيتُها الخاصّةُ إلى القضيّة المحوريّة آنذاك، ألا وهي قضيّةُ التحرر الوطنيّ من الاستعمار. وبنوع من التبسيط، قالت الفكرةُ الليبراليّة إنّ التحرّر نهضةٌ علمانيّةُ الطابع بصفةٍ عامّة، قائمةٌ على المشروع الخاصّ، الملتبس بالعلاقات شبه الإقطاعيّة التي كان الأعيانُ حماتَها الرئيسيين. وقالت إنّ الاستقلال يتحقّق من خلال نوعٍ من التحالف الوطنيّ العامّ بقيادتهم، يتولّى الضغطَ على الاستعمار من أجلِ الوصول إلى تفاهمٍ يُسْفر عن الجلاء، ويستبقي في الوقت نفسه العلاقاتِ مع ما أصبح يُعرف بـ «العالم الحرّ.» وقد نجح أعيانُ سوريا والعراق ومصر في تحقيق هذا النوع من الاستقلال بدرجاتٍ متفاوتة.

ولكنّ انقساماتِ الأعيان وتفاقُمَ المشكلات المحليّة أدّت في النهاية إلى خروج الطبقة الوسطى المتعلّمة عن سيطرتهم، لتتحوّلَ من حليفٍ وتابعٍ إلى عدّة تنظيماتٍ مستقلة. وكانت هذه عمومًا «أحزابًا إيديولوجيّةً،» أو تيّاراتٍ منظّمةً في أحزابٍ وتجمّعاتٍ، قَدّمتْ في مجملها طبعةً متطرّفةً للوطنيّة، اتّهمتِ الأعيانَ بالتخاذل والتواطؤ، وأنكرتْ أن يُسمّى ما حصلوا عليه «استقلالاً.» أما فكرتُها الأساسيّةُ عن الاستقلال فدارت حول استرداد «هويّةٍ» فُقدتْ، أو أضعفها الاستعمارُ، أو هُدّدتْ، أو شُوّهتْ: هويّةٍ عربيّةٍ، شاميّةٍ (بالمعنى الواسع)، مصريّةٍ، إسلاميّة. والحقّ أنّ هذا التحوّل طبيعيّ: فالإنتليجنسيا هي في نهاية المطاف فئةٌ اجتماعيّةٌ وثيقةُ الصلة بالحداثة، وضروريّة، ولكنها تتغذّى على الشعارات العامّة بصفتها المنتجَ الأساسَ للإيديولوجيا، ولأنها ليست طرفًا رئيسًا في أيّ نمط إنتاج.

على هذا الأساس نشأتْ تنظيماتٌ تحمل طبعةً «هويّاتيّةً» من الفاشيّة (ولا أقصد أنّ هذه التيّارات فاشيّة، بل متأثّرةٌ بها): شعب واحد (عربيّ، مصريّ، شاميّ،...)، له طموحٌ واحدٌ وتاريخٌ واحدٌ، وبالتالي يجب أن يعبّر عن هويّته هذه صوتٌ واحدٌ، صوتٌ «أصيلٌ.» وعلى الرغم من أنّ فكرة «الهويّة» هذه غربيّة، فقد

قامت بالضرورة على ادّعاءٍ مطلقٍ بالأصالة، ينبذ الغربَ كثقافة. وتشمل هذه الفكرةُ الهويّاتيّةُ «حركة الإخوان» وما تفرّع منها، بقدر ما كانت بدورها باحثةً عن الأصالة. ويُمكن بالتالي القول إنّ هذه التنظيمات، على اختلاف رؤاها الهويّاتيّة، تشترك في محوريّة فكرة الهويّة هذه نفسها، والتي عبَّر عنها شعارٌ عامٌ، مؤدّاه: فلنؤْمنْ بأنفسنا (ديننا ـ والمقصودُ الإسلامُ وحده، والسُنِّيُّ بالذات ـ قوميّتنا، ثقافتنا، خصوصيّتنا، حضارتنا، رسالتنا الخالدة، الخ)، متغذّيةً على النقد الفاشستيّ، وأحيانًا الشيوعيّ، للنظام السياسيّ الليبراليّ. وبطبيعة الحال، ومثلَ كلّ فكرةٍ عقائديّةٍ هويّاتيّة، كان المشروعُ استبداديّاً في صميمه؛ ففكرتُه هي تحقيقُ الحريّة، التي هي الأصالة، من خلال فرض المشروع الهوياتيّ.

أين كان اليسارُ في هذه الخريطة؟ كان اليسار يحمل قواسمَ مشتركةً مع كلا الفريقين. ففكرة اليسار أولاً عالميّة، تتحدّث عن تحرّر طبقيٍّ عالميّ، وهي بالتالي ليست «هويّاتيّة» (دينيّاً أو عرقيّاً أو قوميّاً)، ومن ثم فإنها تضع نفسَها منذ البداية في توافقٍ مع الحداثة، وفي إطار مشروع عالميّ نظيرٍ لعالميّة الرأسماليّة. إنها، في آنٍ معًا، فكرةٌ منفتحةٌ من حيث المبدأ كالليبراليّة، ومتشدّدةٌ في مواجهة الاستعمار كالهويّاتيّة. ولكنّ الاختلاف المهمّ الذي يميّزها من الفريقين هو فكرةُ **تعبويّةٌ طبقيّةٌ** في إطار المجتمع المدنيّ بالمعنى الهيجليّ. فاليسار كان، منذ البداية، مشروعًا لتعبئة الناس أنفسِهم، لا بالنيابة عنهم، وذلك من خلال منظّماتهم الكفاحيّة (نقابات، جمعيّات أهليّة، مجالس محليّة،...)، سعيًا إلى ملء المحتوى المجرّد، وبالتالي الفارغ، المسمّى «الشعب،» بأجسادٍ عينيّةٍ منظّمة. وهو يلجأ إلى الفئات الأرفع وعيًا وتنظيمًا (وهم أساسًا العمّال والمتعلّمون)، لا إلى الكتلة الأفقرِ والأضعفِ والأقلِّ تنظيمًا (كالفلاّحين) التي هي الزادُ التجريديُّ اللازمُ لكلّ هويّاتيّةٍ سلطويّةٍ، شعبويّةٍ بالتعريف: صوت مَنْ لا صوت له، شرطَ أن يبقى بلا صوتٍ خاصّ.

واقعُ الأمر أنّ المجتمع في البلدان العربيّة المذكورة لم يكن مهيّأً لسيادة تصوّر اليسار، من حيث قواه الإنتاجيّة وبنيته الطبقيّة وخبرته التاريخيّة (بما فيها التنظيميّة). فكان من الطبيعيّ أن تجذبَ هذه الأفكارُ شرائحَ محدودةً، هي أقليّةٌ مدينيّةٌ أساسًا. فليس مصادفةً أنّ المتعلّمين كانوا هم الأغلبيّة الساحقة في معظم التنظيمات الشيوعيّة، ومعهم قطاعٌ متقدّمٌ من العمّال. ومن هنا مالت الحركةُ الشيوعيّةُ إمّا إلى التحالف مع الأحزاب الليبراليّة، وإمّا إلى التحالف مع الشعبويّة الهويّاتيّة، والأخير غدا ميلاً متزايدًا. ولكنه في كلّ الأحوال تحالفٌ قلقٌ.

في التحليل الأخير كان ما قدّمته الحركةُ الشيوعيّةُ لتاريخ المنطقة شيئين. أوّلُهما فكرةُ النضالات الجماهيريّة المنظّمة، التي كان الشيوعيون أولَ مَن أدخلوها في بعض هذه البلدان (العراق مثلاً). والثاني، والأكثر دوامًا حتى الآن، هو العمقُ الفكريُّ للنضالات الجارية، ذاتِ الطابع العلمانيّ في عهد ما بعد الاستعمار (المتمثّلِ في صيغة «الاستعمار الجديد»)، وربطُ النضالات الاجتماعيّة بالنضالات الوطنيّة، الأمرُ الذي مَنح السياسةَ والثقافةَ العربيتين أبعادًا جديدة. وليس مصادفةً أنّ أحد أهمّ مجالات النفوذ الباقية لليسار هو المجالُ الثقافيّ، بالمعنى الأوسع للكلمة.

التحوّل الهويّاتيّ وتشكّلُ مأزق اليسار الحاليّ

كان التيّارُ الهويّاتيّ، الذي يقوم على عبادة الدولة، هو الذي تكفّل بتحطيم دولة الأعيان شبهِ الليبراليّة، ولو بأفكارٍ منقولةٍ (مع إعادة تكييفها) من اليسار (ولاسيّما في نقد الليبراليّة، وفي ما أصبح يُسمّى «العدالة الاجتماعيّة»). وضَع أديب الشيشكلي (حاكمُ سوريا بين عامَيْ ١٩٤٩ و١٩٥٤) نموذجَ العسكريتاريا الهويّاتيّة للمنطقة ككلّ، ليُحتذى تدريجيّاً في البلاد الأكثر حداثةً في المنطقة: مصر منذ العام ١٩٥٢، وسوريا منذ العام ١٩٦٣، والعراق منذ العام ١٩٦٨. وبموجب هذا النموذج تمّ إغلاقُ المجال السياسيّ برمّته، لتصبح السياسةُ احتكارًا في أيدي حفنةٍ مدعومةٍ بجهازٍ أمنيٍّ قويّ. وقد عنى ذلك إغلاقَ المجال الضروريّ لفكرة اليسار التي تقوم على النضالات الجماهيريّة. ولأنّ هذا الإغلاق تمّ باسم «الشعب» (أعربيّاً كان أمْ قطْريّاً، لا فرق من زاوية نظرنا هذه)، فقد أصبحت السمةُ الثانيةُ لليسار، أيْ عالميّتُه، مبرِّرًا لإدانته: فهو «استعمارٌ ثقافيّ،» وهو «فكرٌ مستورَدٌ،» إلى آخر المقولات المعروفة التي تعرّض فيها اليسارُ لحملةٍ هي الأكبر في تاريخ «مكافحة الشيوعيّة» في المنطقة، سقط فيها ضحايا على يد الأنظمة القوميّة يفوقون كلّ ما سبق وتلا. ومن جهةٍ أخرى سَحبتْ «مكاسبُ الشعب» (كالتأميمات وسياسات الرعاية الاجتماعيّة) البساطَ من تحت أقدام اليسار، إذ نُفِّذتْ في إطار فكرة هيمنة أجهزة الدولة المطلقة على الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

المهمّ بالنسبة إلى موضوعنا هو أنّ انتصار الهويّاتيّين غيَّر مجملَ السياق الذي يعمل فيه اليسار، بل تغلغلتْ آثارُه داخل اليسار ذاته. ويمْكنني هنا أن أقدّم صورةً أوضحَ لهذه الآثار من خلال استعراضٍ سريعٍ لتحوّلات الحركة الشيوعيّة المصريّة، التي أعرفُها أكثرَ من غيرها.

مثلَ معظم التنظيمات الشيوعيّة العربيّة، أتى أكثرُ كوادر الحركات الشيوعيّة المصريّة في الأربعينيّات من صفوف المتعلّمين، ومن ثمّ لم يكونوا بعيدين اجتماعيّاً وفكريّاً عن تيّارات الهويّة. وكان استعدادُ الحركة الشيوعيّة للوقوع تحت تأثير النُّظُم الشعبويّة الجديدة قائمًا منذ ما قبل صعودها؛ وهذا ما نستشفّه من معالجة الشيوعيين المصريين للقضيّتين التنظيميتين المطروحتين منذ منتصف الأربعينيّات: «التمصير،» أي التخلّص من الكوادر الأجنبيّة التي لعبتْ دورًا أساسيّاً في تأسيس التنظيمات الشيوعيّة؛ و«التعميل،» أي التركيز على

تجنيد الطبقة العاملة للتخلّص من سيطرة المتعلّمين على التنظيمات. وليس من باب المصادفة أنّ الشعار الأول تحقّق في النهاية، على الرغم من معارضة أصواتٍ كثيرةٍ بناءً على فكرة «أمميّة اليسار،» بينما لم يتحقّق الشعارُ الثاني.

غير أنّ الصبغة الهويّاتيّة لليسار تبلورتْ بتشكيل «الحزب الشيوعيّ المصريّ ـ الراية» عام ١٩٥٠، بقيادة فؤاد مرسي وإسماعيل صبري عبد الله. فقد نجحا في جمع الشراذم المتمرّدة المنشقّة عن «حدتو» (التنظيم الشيوعيّ الأكبر في مصر)، باسم التمصير والتعميل و«النظرية الصحيحة،» وشكّلا تنظيمًا تميّز بأفكارٍ جديدةٍ تَصْلح في مجملها أساسًا للتقارب مع وطنيّةٍ شعبويّةٍ هويّاتيّة. فقد تبنّى أفكارًا نظريّةً جامدةً، لقيتْ قبولاً لدى كثير من الشيوعيين بفعل استشهادها المكثّف بنصوص لينين وستالين، الأمرُ الذي أوحى بأنها أفكارٌ «صحيحةٌ» من ناحية المرجعيّة. وتَميّز التنظيمُ أيضًا بعبادة الفرد، إذ كان هتافُ أعضائه «عاش الرفيق خالد [أيْ فؤاد مرسي] ألفَ عام،» ورَفَضَ إلاّ في أضيق الحدود عضويّةَ النساء (لأسبابٍ أخلاقيّة!)، ورفض عضويّة الأجانب، محقّقًا بذلك شعارَ التمصير الذي كان هاجسَ المنشقّين عن حدتو، على الرغم من أنّ مؤسِّسَي الحزب حصلا على الدكتوراه من فرنسا، وكانا أثناء إقامتهما فيها عضويْن في الحزب الشيوعيّ الفرنسيّ (أيْ من الأجانب)، وأغريا الأعضاءَ بالانضمام على أساس اعترافٍ أمميّ (أيْ على أساس اعتراف الحزب الشيوعيّ الفرنسيّ بالتنظيم باعتباره التنظيمَ الشيوعيَّ «الشرعيَّ» في مصر).

وباختصار، فإنّ التقاليدَ المحافظة، والنزعةَ الوطنيّة، وعبادةَ الفرد، والجمودَ، كلّها عناصرُ جعلت تنظيمَ «الراية» قريبًا فكريّاً من تيّارات الهويّة. وكان من الطبيعيّ أن يترتّب على ذلك أن يَعتبر حزبَ الوفد العدوَّ الأول (على أساس فكرة خيانة البرجوازيّة «لمهامّها الوطنيّة»)، بينما قبِل، مثلاً، بالتحالف مع الإخوان المسلمين في نشاطٍ مشتركٍ ضدّ الضبّاط الأحرار عام ١٩٥٤، قبل أن ينقلبَ بعد ذلك إلى تأييدهم. هذه العواملُ كلّها ـ بالإضافة إلى ضعف الطبقة العاملة موضوعيّاً، وهيمنةِ خطاب التحرّر الوطنيّ ـ تفسّر لماذا انتهت تنظيماتُ الحركة الشيوعيّة إلى تأييدٍ متزايدٍ للنظام الشعبويّ الذى أقامه الضبّاطُ الأحرار، بعد الإجهاز على المجال السياسيّ برمّته، وصولاً إلى قبول قيادات التنظيمين الشيوعيين الكبيرين (نسبيّاً) بحلّهما عام ١٩٦٥.

القضيّة هنا ليست إدانةَ ذلك الحلّ، بل فهمُ منطق الحركة الكامن وراءه أو وراء التأييد. تدلّ كتاباتُ الحركة الشيوعيّة ومواقفُها آنذاك (مع تحفّظٍ جزئيٍّ من جانبي في ما يتعلّق بتنظيم «طليعة العمّال») على أنها انقلبتْ إلى تأييد النظام الناصريّ بناءً على إنجازاته في مواجهة الاستعمار، وابتعادِه عن الولايات المتحدة، وتقاربِه من الاتحاد السوفييتيّ. وفي هذا السياق عملت الحركةُ الشيوعيّةُ على تهدئة النضالات العمّاليّة، ودفع العمّالِ إلى التعبير عن «مظالمهم» بالطرق التي يرتضيها النظامُ السلطويُّ الجديد، بما في ذلك الترحيبُ بإنشاء اتحادٍ عامٍّ للعمّال تحت هيمنة الأمن ـ وهو تطوّرٌ (كما هو واضح) لصيقُ الصلة بفشل التعميل وانتصار التمصير.

هذا لا يعني أنّ الناصريّة (أو أيّاً من التيّارات والتنظيمات القوميّة في البلدان العربيّة) قد ابتلعت اليسارَ تمامًا وألغت الفوارق. ففي ذروة التأييد، بل بعد حلّ التنظيمات، ظلّ الفارقُ الجوهريُّ قائمًا: الشيوعيون يحثّون النظامَ على أن يحوّل «اتحادَه الاشتراكيّ» إلى تنظيم جماهيريٍّ تعبويٍّ فاعل، بحجّة أنه ضروريّ لحماية «الثورة» و«المكتسبات الاشتراكيّة»؛ في حين كان النظام، وهو أكثرُ درايةً بوسائل حماية نفسه، مصرّاً على إبقاء الجمهور في مقاعد المتفرّجين المصفّقين تحت القبضة الأمنيّة. وبدلاً من التعبئة، قدّم النظامُ أغانيَ واستعراضاتٍ و«مكاسبَ» على طريقة الأباطرة الرومان، «الخبز والألعاب،» وقمَع كلَّ المحاولات لتنشيط سياسةٍ جماهيريّة. هذا الاختلاف يفسِّر لماذا كان لا بدّ من تحطيم الحركة الشيوعيّة في ذروة تأييدها للنظام.

كَرّس هذا النوعُ من التحالف ـ الخضوع فكرةَ اليسار كمنبرٍ ثقافيّ، أكثر منه قوةً سياسيّةً فاعلة. فاستعان النظامُ بمفكّري اليسار لتبرير وجوده وسياساته، بينما حَرم كوادرَه العماليّة من مجرّد فرص العمل و«أكل العيش،» وذلك في مشهدٍ مريرٍ ومزْرٍ. كان لسانُ حال النظام هنا: لا بأس من الشعارات والأفكار في إطار التأييد، ولكنّ الحركة السياسيّة المستقلّة للجماهير، ولو في إطار «الاتحاد الاشتراكيّ،» تظلّ هي المحظورَ الأكبر.

على الصعيد الفكريّ تمثّلتْ هذه الازدواجيّة العميقة في الحركة الشيوعيّة في فكرتين تبدوان متكاملتين. **الأولى** هي فكرة «تمثيل الشيوعيين للطبقة العاملة،» أو لتحالفٍ طبقيٍّ تقوده الطبقةُ العاملة. ووفقًا لهذه الفكرة يكون استقلالُ الحركة الجماهيريّة والقضاءُ على الاستبداد هما المهمّة الجوهريّة، باعتبار ذلك شرطًا ضروريّاً لبناء حركةٍ عمّاليّةٍ أصلاً، لا يمْكن أن تتكوّن إلاّ في مجالٍ سياسيّ. أما الفكرة **الثانية** فهي فكرةُ «المهامّ التاريخيّة»؛ وبحسبها، يعبِّر الشيوعيون عن اتجاه التاريخ نحو الاشتراكيّة، فالشيوعيّة، وفقًا لمراحلَ تتناسب مع تأخّر البلدان العربيّة ونقص تبلور تكوينها الرأسماليّ. وبتحديد «المهامّ التاريخيّة،» يصبح الشيوعيون، وهم أقليّةٌ سياسيّةٌ في كلّ الأحوال، مضطرّين، بشكلٍ أو بآخر، إلى تأييد «محقّقي المهامّ التاريخيّة،» ولو حقّقها مَنْ لا يرضوْن عنهم، بل ويقمعونهم أيضًا! ويكون عليهم فوق ذلك أن يفسّروا اتجاهَ «التاريخ» (وهو هنا نوعٌ من إلهٍ محتجِب) إلى تحقيق المهامّ على أيدي النظم العسكريّة الوطنيّة، فلجأوا إلى التبرير الفكريّ للنظام القائم.

وبالفعل كان ظهورُ نُظُمٍ عسكريّة إحراجًا قويّاً أجبر الحركةَ الشيوعيّة على رفع إحدى الفكرتين فوق الأخرى. فنحن أمام نُظمٍ «تحقّق المهامّ التاريخيّة،» ولكنْ

النظام الناصري كان مصرّاً على إبقاء الجمهور في مقاعد المتفرّجين المصفّقين تحت القبضة الأمنيّة.

من وراء ظهر الجمهور، أو بشرط رفض أيّ حركةٍ مستقلةٍ يقوم بها، وأيّ درجة من الاستقلال التنظيميّ عن أجهزة الأمن، بما في ذلك الطبقة العاملة. وهكذا تلاشت قدرةُ الحركة الشيوعيّة على ممارسة أيّ استقلالٍ فكريّ وسياسيّ.

لم تنحلّ المشكلة بظهور السياسات الساداتيّة. فما تمّت تسميتُه «الثورة المضادّة» لم يكن أكثرَ من امتدادٍ لهزيمة ١٩٦٧ ولأزمة الاقتصاد السلطويّ القائم على التوازنات الاجتماعيّة. لقد بعثت «الردّة» تنظيماتٍ شيوعيّةً قديمةً، وأقامت أخرى مستجدّةً، ولكنها كانت ـ كما أوضحَتْ أروى صالح ـ تلعب على المسافة الفاصلة بين شعارات النظام وواقعه (مثلاً برفع شعار «حرب التحرير الشعبيّة» لإحراج النظام الذي يؤجّل الحربَ مع إسرائيل). بعبارةٍ أخرى، أصبحت الحركة الشيوعيّة أكثرَ «وطنيّةً» و«ناصريّةً،» على الرغم من إدانتها الجزئيّة لهذه الأخيرة، وعلى الرغم (أو بفعل) دخولها في مواجهةٍ مع وريث الدولة الناصريّة الشرعيّ. كذلك أصبحت الحركة في طورها الجديد أقلّ اتصالاً بالطبقة العاملة، في ظلّ القبضة البوليسيّة المحْكمة للنظم الهويّاتيّة. لذا ليس من المصادفة أنّ اليسار كان نشطًا في «القضايا القوميّة» ضدّ نظام السادات ومبارك، ولكنه كان بلا دورٍ في الكفاح الطبقيّ، رغم قيام إضراباتٍ هائلةٍ في السبعينيّات، وانتفاضةِ الخبز في ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧، وحتى لحظتنا هذه.

من جهةٍ أخرى، قدّمت الحربُ الأهليّةُ اللبنانيّة إغراءً قويّاً، إذ أتاحت لليسار المشْبع بالهويّاتيّة الاحتفاظَ بأجندته الوطنيّة الطبقيّة كما هي، بقدْرِ ما كانت ساحةً مثاليّةً لاندماج ما هو «تقدّميّ» بما هو «وطنيّ.» وعوضًا من النظم الهويّاتيّة التي خاب الأملُ فيها، أصبح الخروجُ على مبدإ الدولة مغْريًا في حدّ ذاته، وأصبحت الميليشيّاتيّة (التي تسمّى أحيانًا «ثقافة المقاومة») المنارةَ التي تهْدي الضالّين. ولكنّ فكرة الميليشيا لم تكن أقلّ توفيقًا في إقالة اليسار من عثرته من فكرة العسكريتاريا الدولتيّة. وسرعان ما اقتنصت الحركةُ الإسلاميّةُ الفكرةَ، لتواجه بعد عقدين المأزقَ نفسَه، مأزقَ اللاأفق، بالمعنى السياسيّ.

نحو سياسةٍ جديدةٍ لليسار

نأتي إلى الخلاصة: مثلَ النظم الهويّاتيّة، اصطدم اليسارُ المتزايدُ الهويّاتيّةِ بالحائط، حائطِ غياب الأفق. هذه الخلاصة ليست «إدانة» ـ وبصفةٍ عامّةٍ يبدو لي أنّ التخلّي عن منطق الإدانة ضروريّ لفهم أيّة ظاهرة، ولإيجاد مناخٍ صحّيٍّ يتنفّس فيه اليسارُ بمختلف اجتهاداته. نحن إذًا أمام تشكُّلٍ تاريخيٍّ لليسار، امتدّ بضعة عقود، بناءً على تطوّراتٍ اجتماعيّةٍ وسياسيّةٍ شكّلتْ سياقاتِه ونطاقَه المحدّد من الخيارات، سواء من خلال طبيعة الكوادر المتاحة لبناء الحركة، أو طبيعة البنى الاجتماعيّة ما بعد الاستعماريّة، أو طبيعة الأنظمة السياسيّة التي وَجّهتْ إليه ضرباتٍ قاتلةً، أمنيّةً وإيديولوجيّةً على السواء.

المشكلة الجوهريّة التي تواجه اليسارَ الآن هي أنّ الزمن قد استدار مرةً أخرى، وأخذت الأسسُ التي انبنى عليها هذا اليسارُ، والنظمُ الشعبويّةُ التي كان استجابةً لها، تتآكل. والفكرة العامّة هنا هي أنّ موجة الهويّة الطويلة (من الثلاثينيّات وحتى الآن) تنحدر منذ السبعينيّات، ولو ببطء. فمبرِّراتُ وجودها، فضلاً عن تاريخها الخاصّ الذي تراكمتْ فيه الكوارثُ بأنواعها، وأزماتها الداخليّة المتفاقمة، وعدم مواتاة الأوضاع العالميّة (تضاؤل فرص اللعب على تناقضات المعسكرات العالميّة المتصارعة مثلاً)، كلُّ ذلك يشير إلى أنه قد آن الأوانُ لليسار أن يخلعَ بدوره أثوابَه القديمةَ التي ألبسته إيّاها ظروفُ تلك الموجة الطويلة. وبدلاً من أن يشاركَ الهويّاتيّين مصيرَهم، وهو الذي كان دورُه مجرّدَ مساعدٍ وملقّنٍ فكريٍّ معرَّضٍ لقمعٍ ضارٍ، فربما كانت الفرصةُ متاحةً لاستعادة القيم الكفاحيّة التعبويّة لليسار بعيدًا عن الصبغة الهويّاتيّة، في ظروفٍ أكثر مواتاةً، أو (من الناحية الفكريّة) استعادة وجهه التعبويّ الطبقيّ، وبالتالي ممارسته السياسيّة الكفاحيّة، والتخلّص من عقيدة «الرسالة التاريخيّة،» الجامدةِ والمؤدّيةِ إلى تذيُّل اليسار لتيّارات الهويّة. كيف؟

أولاً تأتي أزمةُ اليسار في إطارٍ أعرضَ بكثير، هو أزمةُ السياسة عمومًا. فالحالُ أنّ اليسار ليس وحده الغائبَ، إذ أين هم الليبراليون أو المحافظون مثلاً؟ بل أين أحزابُ الهويّة نفسها... أقصد كأحزابٍ سياسيّةٍ لا كتنظيماتٍ رسميّةٍ يقال إنها تَحْكم؟ أين المجال السياسيّ الذي يتيح وجودَ هذه التيّارات؟ أنْ تُعتبر مؤسّساتٌ مثل الأحزاب الحاكمة «أحزابًا» لهو أمرٌ من قبيل التجاوز. ولواحقُها، من «جبهاتٍ تقدّميّةٍ» و«أحزاب شرعيّة،» ليست كياناتٍ تضع سياساتٍ أو تسيطر على الدولة أو تعمل بوسائلَ سياسيّة، بل هي أجهزةٌ مساعدةٌ لنظمٍ أمنيّةٍ في جوهرها.

هذه الصيغة التي انبنت على الهويّاتيّة الشعبويّة تعاني أزمةً متفاقمةً وجوهريّة. كان نجاحُ النظم الأمنيّة في تأسيس نفسها وإدامتها يقوم، مع ذلك، على توتّر دائم بين الجهاز الأمنيّ (الجهاز السياسيّ للنظام) وبين مؤسّسات الدولة المختلفة ـ وزاراتٍ ومصالحَ حكوميّةً وجمعيّاتٍ أهليّةً ونقاباتٍ وغيرها. وهذه نقطة احتكاكٍ مستمرّة تثير ضيقَ الرسميين أنفسهم. نقطة الاتصال هذه هي نفسُها نقطة ضعف النظم الحاكمة، لأنه يصْعب تقنينُها، بما يصمها بصبغةٍ بوليسيّةٍ لا فكاكَ منها. وفي الوقت نفسه يَدفع نموُّ النظام إلى تقوية المؤسّسات الخاضعة، لأنها هي التي تقوم بالأعمال المختلفة. وبالتالي فإنّ نقطة ارتكاز النظام هي نقطةُ ضعفه أيضًا، والتي تزداد بالضرورة ضعفًا. ومن الناحية الخارجيّة، ومع سقوط الأنظمة الشموليّة عمومًا، ومع العولمة المتزايدة، أصبحت القمعيّة الهويّاتيّة في مهبّ رياحٍ متزايدةِ القوة، تمتدّ إلى الداخل. فمع الإنترنت والفضائيّات وهجرةِ العمالة، لم تعد هذه النظمُ قادرةً على احتكار المجال الإيديولوجيّ.

وفقًا لهذه التطوّرات المذهلة والنوعيّة، أصبح مشروعُ «تربية الشعوب» الشعبويُّ محاصَرًا، وبات أكثرَ صعوبةً حصرُ شباب الطبقة الوسطى في شعارات الدولة، أو في أيّة عقائد جامدةٍ، دينيّةً كانت أو علمانيّةً يساريّةً من النمط العقائديّ (راجع مثلاً مناقشات التيّار الدينيّ على موقع «إسلام أون لاين»). كذلك أصبحت المجتمعاتُ أكثرَ تمدّنًا، وتزايدتْ كثافةُ منظّمات المجتمع المدنيّ، وإنْ في إطار الخضوع للديكتاتوريّة، وتضخّمت الطبقةُ العاملة. وعلى الرغم من كلّ الآثار السلبيّة المصاحبة لهذه العمليّات، فإنّ أسس إعادة فتح المجال السياسيّ تتدعّم باستمرار، وبالضرورة؛ أيْ ضرورة نموّ مؤسّسات الدولة.

باختصار، نحن نمرّ بفترة تحوّلٍ كبرى في الداخل والخارج، قوّتُها الدافعةُ هي العولمة، وما يواكبها من تغيّراتٍ في البنية الاجتماعيّة وآفاقِ النقاش السياسيّ المطروح وطبيعةِ الممكنات المتاحة. وإنّ تغيّر السياق، وفقًا لمنطق هذا المقال، يتطلّب تغيّرًا جوهريًا في أجندة اليسار، وربّما في طبيعته. والفكرة المحوريّة هنا هي أنّ ما يأفل هو شمسُ اليسار الهويّاتيّ، أعربيًا كان أمْ قُطريًا، لأنّ عالمه نفسَه يتّجه إلى المغيب؛ وبالتالي فإنّ هذا هو أوانُ مراجعة مسلّماته، بحثًا عن لبناتٍ أولى لإعادة بناء اليسار على أسسٍ جديدةٍ وسط فوضى الانهيارات الشاملة. والمأمول أنّ اليسار، بصفته احتجاجيًا ومستقبليًا، هو الأقدرُ على أن يرى في انهيار عالمٍ قديمٍ ما يستحقّ، على الأقلّ في جوانب منه، الاحتفاءَ، بدلاً من مشاركة الهويّاتيّة في البكاء على الأطلال، وأن يرى وسط آلام الفوضى والهزائم مخاضَ بنًى سياسيّةٍ وآفاقٍ جديدة. هذه هي على الأقلّ إحدى المزايا التي تستحقّ الاستبقاءَ من الماركسيّة بعد تخليصها من الهويّاتيّة التي أُقحمتْ عليها في ظروفٍ تاريخيّةٍ تشهد لحظةَ أفولها.

صحيح أنّ صوتَ اليسار القوميّ عالٍ، ومازال يأمل في جمع جماهير غفلٍ حول «القضايا القوميّة» بالاعتماد على غرائز هويّاتيّة، و«يفكّر» بنمطٍ ميليشياويّ خارج فكرة الدولة أصلاً. ولكنه، مثلَ النظم السلطويّة وتيّارات الهويّة عمومًا، يواجه أزمةَ سقوط عالمه الهويّاتيّ، وتتناقص قدرتُه على التعبئة الشعبويّة، حتى حين وصلتْ تنازلاتُ بعض قطاعاته ومنظّماته إلى القبول بالعمل تحت جناح الإسلاميين، بل كمجرّد ظهيرٍ لهم.

بيْد أنّ القضيّة ليست مواجهة هذا التيّار (فالزمن كفيلٌ بذلك)، بل صياغة بعض مقترحات بشأن أسسٍ جديدةٍ لليسار تعيد إليه كفاحيّته الديمقراطيّة والشعبيّة (لا الشعبويّة)، وتقلّب التوازنَ الإيديولوجيّ ضدّ عقليّة «المهامّ التاريخيّة» وروحها. ويجب أن نشير هنا إلى أنّ هذا التصوّر المقترح يستحيل، بطبيعته ذاتها، أن يقدّمَ وصفةً جاهزةً على النمط اللينينيّ، وإنما يقدّم توجّهاتٍ عامةً:

ـ الديمقراطيّة من أسفل: في مواجهة الليبراليّة الجديدة والهويّاتيّة عمومًا، ولكنْ أيضًا في مواجهة ازدواجيّة الثورة والإصلاح كإستراتيجيتيْن، قد يرى

على اليسار أن يساعد في تشكُّل تنظيمات طوعيّة وتطوّعيّة، والمساهمة في ما هو قائم منها وفي مؤسّسات الدولة (لا أجهزتها الأمنيّة)

اليسارُ أنّ المطروح ليس رسمَ إستراتيجيّةٍ محدّدةٍ سلفًا، تتمّ الدعايةُ لها في الأوساط المرشّحة، من العمّال والطلبة وغيرهم، لتقام التحالفاتُ على أساسها، ولكنْ أن يكون اليسار **عاملاً محفِّزًا وناقلاً للخبرات** في مختلف النضالات الديمقراطيّة للطبقات والجماعات المضطَهَدة. على اليسار أن يساعد في تشكّل تنظيماتٍ طوعيّةٍ وتطوعيّةٍ في مختلف التجمّعات الاجتماعيّة، والمساهمة بالجهد في ما هو قائمٌ منها، وفي مؤسّسات الدولة (لا أجهزتها الأمنيّة) بغرض الضغط على المفْصل الضعيف في البنية السياسيّة الأمنيّة؛ أو إنشاء منظّماتٍ موازيةٍ مستقلّةٍ (ينشئها أصحابُ الشأن: مهندسون مثلاً أو عمّالٌ أو أطبّاء، لا أن ينشئها اليساريون بقرارٍ فوقيّ ثم يدْعون أصحابَ الشأن إلى دخولها).

ويقوم هذا التصوّر على أنّ قضيّة السياسة والسلطة لا يمْكن أن تُحسمَ على مستوى التحكّم من أعلى في جهاز الدولة، عن طريق ثورةٍ أو انقلاب، وإنما بتغيير الوعي العامّ من خلال تجربة ونضالات البشر أنفسهم الذين يعنينا تحرّرُهم وتحرّرُنا معهم. فالهدف ليس إنجازَ مجموعةٍ بعينها من السياسات (تأميمات مثلاً)، وإنما التنظيم الذاتيّ بغرض الضغط في إطار الصراع على موارد المجتمع.

ـ أخلاق النسبيّة والمبادرة: التخلّص من تقديس أيّة نظريّةٍ أو عقيدة، أو مفكّرين بعينهم، أو التنظيم نفسِه. فهذا الشكل من اللاهوتيّة لا يؤدّي إلى الجمود فحسب، بل أيضًا إلى توسيع إمكانيّات الصراع بين التنظيمات المختلفة، وإلى جعل إمكانيّة التحالف بين قوى اليسار عسيرةً. وفي المقابل يمكن أن تترابط قوى اليسار المتناثرة، فيما بينها، ومع قوًى ديمقراطيّةٍ أخرى، على أساس تنظيميّ لا مركزيّ، هو عبارةٌ عن شبكةٍ من المنظّمات الأهليّة والسياسيّة والأعمال التطوعيّة، في مختلف المواقع (نقابات، جامعات، أحياء، منظمات أهليّة، لجان سياسيّة، صحف، دوريّات فكرية،...)، تحدّد نقاطَ الالتقاء بينها مبادئُ عامّةٌ، وتقوم أعمالُها المشتركة على مفاوضاتٍ وتنازلاتٍ وحلولٍ وسط، وتتعامل مع مبادرات الأفراد والجماعات بأفقٍ مفتوح، وتَقْبل بوجودٍ علنيٍّ لآراء أقليّةٍ أو أقليّاتٍ تدافع عن نفسها في كلّ موقعٍ في الشبكة التي قد تربط منظّماتِ اليسار. وبالتالي تكون السياسة، لا النظريّة، هي أساسَ التنظيم السياسيّ حين يصبح قيامُه ممكنًا، أيّاً كان شكلُه.

ـ اليسار الديمقراطيّ والجمهور: في ضوء النقطتين السابقتين فإنّ اليسار الديمقراطيّ يُستبعد أن يطرحَ نفسَه على الجمهور كتنظيمٍ حديديٍّ يَعِدُ الجمهورَ بالنصر إذا سار خلفه، وفقًا لتكتيك «الانتشار من المركز.» ولا يَعتبر نفسَه الضمانة الوحيدةَ والأساسيّةَ لانتصار الديمقراطيّة من أسفل، وإنما يَطرح نفسَه كعاملٍ محفّزٍ ومساعدٍ منغرسٍ في ما يقوم به الناسُ أنفسُهم، أو ما هم على استعدادٍ للقيام به دفاعًا عن رؤاهم ومصالحهم. ومن هنا فإنّ دعاية اليسار قد تقوم على جمع مبادراتٍ جماعيّةٍ لها قدْرٌ من الاستقلال، والحثّ على تعاونها في تنظيماتٍ أو شبكاتٍ أوسع بقدْر ما يكون ذلك مفيدًا للأطراف المتعاونة.

أخيرًا، ربما تجدر الإشارةُ إلى أن «الكفاحيّة من أسفل» تحت شعار «ديمقراطيّةٍ جذريّةٍ» تختلف تمامًا عن الفكرة الليبراليّة عن الحريّة. فعلى الرغم من أنّ الدستور الديمقراطيّ جزءٌ من آفاق تصوّرٍ كهذا، فإنّ هذا التصور يقوم أولاً وأساسًا على النشاط العامّ والمنظّم للطبقات والجماعات المضطَهَدة، وخصوصًا الأكثر فاعليّةً وتنظيمًا منها أو من قطاعاتها. وهو ما يقطع الطريقَ منذ البداية على معضلة العلاقة بين الديمقراطيّة والعدالة، التي نشأتْ من هيمنة السلطويّة الشعبويّة؛ فالعدالة هنا لا تنفكّ عن حيازة القوة السياسيّة بالمعنى الأوسع للكلمة.

قد يعني هذا التحوّلُ إتاحةَ الفرصة لليسار ليدافع عن برنامجه الكفاحيّ الأصيل واقتناعاته، فينتصر ويُهزم في معاركه الخاصة، بعد أن كان ينتصر ويُهزَم بالتبعيّة في معارك تيّارات الهويّة.

القاهرة

شريف يونس
كاتب من مصر.

موت الماركسيّة المبتذلة أو ورطة النصر (التجربة العراقيّة)

□ سلام عبّود

موت الاشتراكيّة المبتذلة

أوقع تغييرُ الخطاب الإيديولوجيّ العالميّ أطرافًا «يساريّة» في مآزق خاطئة، تبريريّةٍ ومحافظة، مناقضةٍ لجوهر مبادئ الاشتراكيّة، المعلنة في دعايتهم السياسيّة التي تؤكّد، بحسب ما تقول **طريق الشعب**، الصحيفةُ المركزيّةُ للحزب الشيوعيّ العراقيّ، ما يأتي:

«لقد ظلّت قضيّةُ المثال الذي يقدّمه الشيوعيون من بين القضايا ذات الأهميّة الفائقة... [وهي] تتّسم، اليومَ، **بأهميّةٍ استثنائيّة**. فهذا المثال الذي يُفترض أن يجسّده الشيوعيون عمومًا، **وقادةُ وكوادرُ** الحزب خصوصًا، في مختلف الأطر السياسيّة والفكريّة والتنظيميّة والأخلاقيّة والمعرفيّة، وعلى النحو الذي يَعْكس الروحَ الثوريّةَ المرتبطةَ بالتغيير والأمل والتمسّك بالقيم الرفيعة التي ميّزت الشيوعيين عبر تاريخهم الملهم، هذا المثال هو حجرُ الزاوية في ما يمكن وينبغي أن يفعلَه الشيوعيُّ من أجل التحويل الثوريّ للمجتمع. ولعلّ من بين عناصر هذا المثال، كما لا ريب تعلمون، أن يتّسم الشيوعيُّ بالتكوين المعرفيّ والروحيّ العميق. فالشيوعيّ هو المتطلّع، دومًا، إلى المثال الذي تقدّمه **الماركسيّةُ في الفكر والسلوك**» (التشديد منّي ـ س.ع.).[١]

فبعضُ أطراف الحركة الشيوعيّة اعتقد أنّ شعارات العداء للإسلام، تحت واجهة «العداء للإرهاب،» تُخفِّف عنه ضغطَ العدوّ التقليديّ التاريخيّ: «الإمبرياليّة العالميّة» و«النظام الرأسماليّ،» بحسب تسميته. أما القوى اليساريّة المهووسة بالعَلمانيّة فقد أفادت من هذا المناخ سلبيّاً أيضًا بالانغمار في ثقافةٍ هامشيّةٍ، تسلويّةٍ، مثل الاهتمام والانشغال باكتشافاتٍ دينيّةٍ، ظنّتها عظيمةً.[٢] هذا الانغمار الشكليّ من قِبل الطرفين يشير إلى أنّ القوّة الدوليّة المنتصرة تدوِّن بأقلام «يساريّةٍ» تقريرَها النهائيَّ عن هزيمة الشيوعيّة كتيّارٍ سياسيّ. ذلك أنّ أبرزَ مظاهر الهزيمة التاريخيّة لا تنحصر في سقوط النُّظُم الشيوعيّة القائمة فحسب، بل تتعدّاها إلى عدم قدرة جزءٍ كبيرٍ ممّا تبقّى منها على تفهّم واقع الهزيمة وتقدير نتائجها، لأنّ الجثّة المتفسّخة لا تعي فسادَ كيانها. فعلى الرغم من تلك الهزيمة القاسية لم تراجِع الحركةُ الشيوعيّة تجربةَ سقوط المنظومة الاشتراكيّة مراجعةً نقديّةً معمّقة، واكتفى عددٌ كبيرٌ من أجنحتها بالهروب إلى الأمام، من طريق الإيحاء إلى مريديه بأنّ سقوطها التاريخيّ كان قدرًا جاءها من خارجها، وهم معفيّون من تحمّل أسبابه ونتائجه. ولكنّ هذه الهزيمة السياسيّة قد تجيبنا عن الأسئلة الجوهريّة التي نريد الوصولَ إليها، من قبيل: هل استنفدت الماديّةُ الجدليّةُ نفسَها ولم تعد قادرةً على العطاء كتيّارٍ فكريّ؟ هل تعني هزيمةُ التيّارات الاشتراكيّة الحاكمة وتابعيهم هزيمةً للماديّة التاريخيّة في أسسها الجوهريّة، الفلسفيّة خاصّةً؟

قد يكون من المحزن الاعترافُ بأنّ مرحلتنا الراهنة تَشْهد تطابقًا عالميّاً بين فوضى الفكر، التي هي جوهرُ النفعيّة الفلسفيّة الرأسماليّة، وفوضى الممارسة السياسيّة، التي هي جوهرُ التطوّر السياسيّ والعسكريّ الناشئ من انتصار الولايات المتحدة وتحوّلها إلى قوةٍ وحيدةٍ. وربما لا يكون مبهجًا القولُ إنّ السلوكَ السياسيّ والموقفَ النظريّ لبعض الأطراف «الشيوعيّة» المنهارة، ومنهم شيوعيّو العراق ـ جناح بريمر، يجسّدان لحظةَ التطابق التاريخيّة القاسية هذه تجسيدًا مثاليّاً، وذلك من خلال جمعهم بين الاسم «الشيوعيّ» والدعوة إلى تأييد الاحتلال والعنف الحكوميّ والدوليّ ونشرِ نظريّة «الحتميّة الأميركيّة» وغيرها من الحلول السياسيّة الغريبة عن الفكر الجدليّ. لقد أنتجت التجربةُ الشيوعيّةُ العراقيّة جيلاً من القادة على درجةٍ عاليةٍ من فقدان السويّة السياسيّة: فمنهم مَن توجّه نحو المشروع العِرقيّ ككريم أحمد؛ ومنهم مَن ذهب نحو حلولٍ تحالفيّةٍ شديدة الغموض كمهدي الحافظ؛ ومنهم [...] مَن عمل في خدمة الاحتلال بشكلٍ مباشرٍ من خلال قيادته لتيّارٍ «شيوعيّ» وتولّى شخصيّاً دورَ تقديم المعلومات إلى استخبارات الجيش الأميركيّ، فشكّلتْ هذه المعلوماتُ قاعدةً للإحداثيّات العسكريّة في بعض مناطق الصراع الحادّة، كما زوّدهم بتقارير منتظمةٍ عن حركة الكُتل في مجلس النوّاب ومسارات الصراع الداخليّ! ولقد ازدادت صورةُ القائد الشيوعيّ تلوّثًا حين وَجدت القواعدُ الحزبيّةُ

---

١ ـ العدد ٢٣٠٨، ٢٠٠٧/٥/١٨ («تأمّلات»).

٢ ـ في العدد ٢٨٨٩ من موقع الحوار المتمدّن، «اليساريّ العلمانيّ،» حاز مقال «فتوى توسيع الدبر» على ١٣١ تقييمًا و٣٨ تعليقًا حماسيّاً، وحظي مقال «سورة الفيل» على عشرين تعليقًا و٦٨ تقييمًا، أما مقال «شيوعيون بلا شيوعيّة» فقد علّق عليه سبعة وقيّمه ٢٤ شخصًا، ومقال «فلسفة التنوير وسبينوزا» علّق عليه شخصان وقيّمه تسعة. وهذه الأرقام تعكس طبيعةَ الانهمام العقليّ والسلوكيّ الذي يَشْغل القاعدةَ المتعلّمة، التي تسمّى علمانيّةً ويساريّةً.

أمينَ عامٍّ سابقًا [...] يقدّم أوراقَ اعتماده إلى حاكمٍ محتلّ؛ وحين وَجدتْ آخرَ انقلب من قيادة منظماتٍ وحميّةٍ عالميّةٍ (كمنظّمات السلْم والتضامن والتحرير) إلى تأييد مشروع الاحتلال المتعدّد الجنسيّات كنوري عبد الرزّاق؛ ومنهم مَن انقلب من اليساريّة الثوريّة إلى خادمٍ لمشروع الديكتاتوريّة، ثم إلى متطوّعٍ صغيرٍ في فيلق الاحتلال [...]. هذا الانقلابُ القياديُّ الكبير أفضى إلى طغيان خطابٍ سياسيّ اغترابيّ، مستنسَخ، مفرَغ من الخصوصيّة الوطنيّة، يجْمع بين السطحيّة السياسيّة وبين التأمرك اليمينيّ والنزعة العرقيّة والصهيونيّة والتحلّل الأخلاقيّ. وهو خطابٌ انتقاميٌّ يرمي إلى تدنيس الإرث الوطنيّ عامّةً، والاشتراكيّ خاصّةً، بهدف الحصول على براءة ذمّةٍ من ماضٍ لم يعد يطابق نهجَ مسايرة مشاريع الاحتلال ورغبات القوى العرقيّة والطائفيّة الحاكمة.

لقد نشأت انحرافاتٌ، وتقلّباتٌ، بل خياناتٌ مشينةٌ، في تاريخ الحزب الشيوعيّ العراقيّ من قبل. ولكنْ لم يحْدثْ تحوّلٌ معادٍ لجوهر توجّهات الحركة الوطنيّة العراقيّة ومفاهيم الاشتراكيّة بهذه السعة والعمق في الصفوف القياديّة العليا والحلقاتِ القريبةِ منها، كما حدث خلال السنوات المنصرمة. وأنْ تولَدَ، في هذه الحقبة المحدّدة، تشكيلةٌ قياديّةٌ متعدّدةُ المسارات والتطلّعات، موحّدةُ المنشإ، لا تقيم وزنًا لتاريخ الحركة التي أنجبتْها، فذلك دليلٌ على فساد الأرض التي سارت عليها التجربةُ الشيوعيّةُ في العراق لحقبةٍ مديدةٍ سابقة، ودليلٌ على أنّ الحركة مقبلةٌ على صراعٍ قاسٍ، عنيفٍ، لن يُحسمَ إلاّ بعودة الحركة إلى مجراها الحقيقيّ، أو بالتحوّل إلى كيانٍ آخرَ بهويّةٍ مغايرة.

لقد أخطأ كثيرون في تفسير حديث پول بريمر عن مقابلة «كشف الكفاءة» التي أجرها لزعيمَي الحزب الشيوعيّ عزيز محمد وحميد مجيد، والمفاضلةِ بين أهليّتيْهما في كتابه **عامي في العراق**؛ فقد ظنّ كثيرون أنّ بريمر كان يهدف إلى فضح بعض [...] وتوسيخِهم. لكنّ بريمر أذكى من أن يكتفي بذلك: إنه، كممثّلٍ لقوّةٍ عالميّةٍ منتصرة، يهدف إلى تسجيل شهادةٍ علنيّةٍ، وباسمه الشخصيّ، لوفاة الشيوعيّة، ممهورةً بتوقيع زعيميْن من قادتها الرسميّين. فهل كان هذا الحدثُ قدرًا جاء من خارج مسار تطوّر الحزب تاريخيّاً؟ كيف تجيب «ماركسيّةُ المنطقة الخضراء» عن هذا السؤال؟

عن هذا السؤال لا يجيب أحد لأنّ القيادات الراهنة لا صلةَ لها بالاشتراكيّة نهجًا للنضال الطبقيّ والوطنيّ والأمميّ، لكونها منشغلةً بأمور أكثر أهميّةً من سمعتها الشخصيّة ومن واقع الحركة ومصيرها. إنّ بريمر ومجيد، اللذين التقيا على قاعدة شراكةٍ سياسيّةٍ تقوم على نظريّة انتصار «القدَر الأميركيّ» الحتميّ، يؤكّدان موتَ الماركسيّة المبتذلة، ماركسيّةِ السوق. وهما يؤكّدان موتَ مشروعيْهما كحلٍّ محليّ ـ أجنبيّ مقترح قائم على فوضى القيم والمفاهيم، وفوضى التجربة اليوميّة المختلّة المناهضةِ لأسس التفكير والممارسة الجدليّة. والحقّ أنّ هذا الاتحاد المريب، وما يرافقه من خطابٍ دعائيّ، ليس جديدًا على تاريخ الفكر الجدليّ (إذ كان الخلافُ العنيفُ بين التيّارات المتناحرة مادةً أساسيّة تقع في صلب الصراع النظريّ المتعلّق بنقاوة النهج السياسيّ وصحّته)؛ بيْد أنه تحوّل في السنوات الأخيرة إلى مادةٍ توكَلُ في الغالب إلى عناصرَ متدنّيةِ المعارفِ والمواقفِ والمسؤوليّةِ الأخلاقيّة، تتولّى مهامَّ الدفاع عن قادةٍ عاطلين عن التفكير، وعن سياساتٍ معاديةٍ للمصالح الوطنيّة: فلم يقم أحدٌ بزيارة إسرائيل إلاّ بادروا إلى تمجيده منذ اللحظة الأولى؛ ولم يُفتتحْ سجنٌ إلاّ مَجّدوا سجّانيه؛ ولم يُطْلقْ مرتزِقٌ النارَ على مواطن إلاّ دافعوا عن القتلة؛ ولم تتمدّدْ ميليشيا عرْقيّة على حساب وحدة الوطن إلاّ باركوا فعلتَها؛ ولم تُدَكّ مدينةٌ بالقنابل إلاّ هلّلوا لقاصفها.

إنها عقدةُ الانتقام من كلّ ما هو وطنيّ وإنسانيّ وحيّ. وإنها ثقافة مَرَضيّة، أضحت خادمًا وفيّاً لكلّ ما هو دمويّ ولاإنسانيّ، وتتخصّص في واجبٍ واحد: حراسة مملكة الشرّ. فأيّ شيوعيّةٍ هي هذه؟! وفي أيّ صفيحةٍ من صفائح التاريخ وَجدوا هذا المثالَ «الشيوعيّ» القبيح؟ إنّ تلك الأمثلة ليست سوى شواهدَ تاريخيّةٍ على موت جيلٍ من أجيال التفكير الشيوعيّ، لكنها تؤكّد في الوقت عينه استمرارَ الظاهرة التاريخيّة: صراع المتناقضات. فهذه القيادات تَعرف، انطلاقًا من قوانين الجدل نفسها، أنها لا تستطيع أن تلغي ظهورَ أجيالٍ مخْلصةٍ لثوابتها التاريخيّة، وبروزَ أصواتٍ تسعى إلى ديمومة النظريّة الماركسيّة وتجديدِها، ووجودَ ضمائر لا تخشى الاعترافَ بإخفاقاتها.

إنّ فهمَ الصراعات المحليّة خارج سياق الظاهرة العالميّة، وفصْلَ الوطنيّ عن العالميّ، نهجٌ غريبٌ لم تعرفه الحركةُ الشيوعيّة من قبل، وقد بدأ يسيطر على القيادات الشيوعيّة الراهنة في العراق كنوعٍ من قصور النظر، مصحوبًا بميْلٍ شرهٍ إلى التكسّب السياسيّ النفعيّ، من دون الاهتمام بعواقب هذا السلوك على مستقبل الحركة وتاريخها. إنّ استنفار نوازع الربح السريع والحصول على الغنائم ليس دليلَ طاعةٍ للحاكم فحسب، بل هو أيضًا تنكّرٌ علنيّ لقواعد السلوك الوطنيّ المبدئيّة، وساهم في توسيع جبهة الإرهاب والارتزاق السياسيّ على حساب النضال الهادف إلى تحرير المجتمع. إنّ الثمن الذي قدّمته القياداتُ المتحالفةُ مع المحتلّين والطائفيين كان باهظًا، وسيترك آثارَه القاتلة على حقبٍ عديدةٍ قادمة؛ فقد كان هذا النهجُ أحدَ عوامل تفريغ الصراع السياسيّ من أيّ بديلٍ يقف في مواجهة مشروع العنف: عنفِ المحتلّ وأعوانه من جهة، والعنفِ التكفيريّ والطائفيّ والعرقيّ والبعثيّ من جهة أخرى. إنّ أعظم هديّةٍ قدّمها التيارُ «اليساريّ» التابعُ هو إلغاءُ وجود التيّار الديموقراطيّ المستقلّ، باعتباره قوةً اجتماعيّةً تقف في تعارضٍ تامٍّ مع وجهَيْ معادلة العنف السابقيْن.

لقد أثبتتْ أحداثُ السنوات المنصرمة أنّ الضربات المسلّحة الأميركيّة الكبيرة لم تزل تحتفظ بقوّتها، إلا أنها أخذتْ تفقد بعضًا من زخمها السياسيّ، وجزءًا كبيرًا من زخمها الدعائيّ والأخلاقيّ، وكاملَ مثالها الإنسانيّ. بيْد أنّ الأزمة العالميّة الراهنة، التي ولدّها تسيّدُ القطب الأميركيّ الوحيد، لم تجد منافذَ واضحةً للحلّ، نتيجةً لعدم

ظهور المنافس التاريخيّ حتى الآن. لذلك فإنّ مهمّة التعجيل في استنفاد زخم الهجوم الأميركيّ الشامل على المصالح التاريخيّة للبشريّة لن يتمّ من دون تنشيط عناصر مواجهة الاستبداد الدوليّ والمحليّ معًا، وإيجادِ البدائل التاريخيّة المشتركة وطنيّاً وعالميّاً. فإذا كان البديلُ الدوليّ لم يظهرْ بعد، إلا أنّ جبهةً واسعةً أخذتْ تنْشط في مواجهة المشروع الأميركيّ، هي جبهةُ أميركا الجنوبيّة. أما القوى الوطنيّة في آسيا وأفريقيا فلم تزل، في جلّها، عاجزةً ومشتّتةً، تئنّ تحت وطأة شعارات محاربة «الإرهاب الدوليّ» و«الإسلام السياسيّ» الانتقائيّة المنافقة. وعدا التيّارات العرقيّة والفئويّة والمناطقيّة، فإنّه لم تظهرْ في منطقتنا قوًى فاعلةٌ سوى القوى الإسلاميّة بصنوفها المتنوّعة: المتحالفة مع المشروع الأجنبيّ، والمقاومة له، والإرهابيّة التكفيريّة. وقد احتلّ الصنفُ الأخيرُ الواجهةَ الإعلاميّةَ لما تمثّله نتائجُ أعماله من عنصر إدامةٍ لزخم الهجوم الأميركيّ، وعنصرِ تجديدٍ لإيديولوجيّته وسياسته الميدانيّة العسكريّة. وفي الوقت ذاته يجري الهجومُ على القوى الإسلاميّة التي تبدي ميْلاً معاديًا للاحتلال على قاعدةٍ وطنيّةٍ خاليةٍ من نزعة التكفير والإرهاب الطائفيّ.

إنّ إعادة الجدل الى نصابه الصحيح مسؤوليّةُ القوى الحيّة التي تتّسم بالاخلاص المطلق لمبادئ الحقيقة. إنّ «موت الماركسيّة،» الذي يحاول القادةُ الحاليّون ومشايعوهم إثباتَه، ليس سوى وهم يُخفي موتَ التيّارات الانتهازيّة التي تتخذ من الخطاب الدعائيّ مادّةً للجدل لتبرير عجزها عن فهم الواقع في مواجهة خصومها.

البيان الشيوعيّ لمرحلة الاحتلال: من الأمميّة الاشتراكيّة إلى الاشتراكيّة المحليّة

في النصف الثاني من ثمانينيّات القرن الماضي بدأت الأرضُ التي تسير عليها الشيوعيّةُ بالاهتزاز. ولم يكن هذا الاهتزازُ محصورًا في الاتحاد السوفييتيّ، بل أخذ يشمل مجملَ النظام الاشتراكي، وخاصّةً النظم المبنيّة على النمط السوفييتيّ. وتعدّت الهزّاتُ ذلك الحدّ ومسّت تأثيراتُها المباشرة توابعَ هذا النظام في العالم الثالث، وفي المجتمعات «الضعيفة التطوّر» كاليمن الديموقراطيّة وأفغانستان وأثيوبيا وألبانيا ومنغوليا، وسرى أثرُها على التنظيمات الشيوعيّة في البلدان الرأسماليّة أو بلدان «العالم الثالث.» بل تأثّر المنافسُ التاريخيُّ الأولُ للنظام الاشتراكيّ، أيْ تيّارُ «الاشتراكيّة الدوليّة،» الذي مُني بخسائرَ متتاليةٍ جرّاء غياب قادته التاريخيين في وقتٍ متقارب: المستشار النمساويّ برونو كرايسكي الذي استقال من رئاسة الحكومة والحزب الاشتراكيّ النمساويّ عام ١٩٨٣، والمستشار الألمانيّ ويلي برانت الذي ترأّس قيادة الحزب الاشتراكيّ الألمانيّ بين عاميْ ١٩٦٤ و١٩٨٧، والقائد السويديّ أولوف باله الذي اغتيل في مارس ١٩٨٦ وكان أبرزَ وجوه الاشتراكيّة الدوليّة وأكثرَهم تأثيرًا في السياسة العالميّة.

التقطت القوى المناهضةُ للشيوعيّة إشاراتِ شيخوخة النظام الشيوعيّ من ملاحظاتٍ كثيرة، منها توالي قيادات سوفييتيّة شائخة عمريّاً وحزبيّاً، وسرعةُ مغادرتها للمسرح السياسيّ. فبعد فترة احتضارٍ طويلةٍ ومملّةٍ قضاها بريجنيف في رئاسةٍ اسميّة، حلّ في السلطة حيّان عابران، أقربُ إلى الموتى، هما شيرننكو وأندروبوف، أعقبهما ظهورٌ مفاجئٌ لقياداتٍ جديدةٍ تتّسم بالصخب اللفظيّ والنزق السياسيّ والاضطراب الشخصيّ، ومنها: غورباتشوف (صاحبُ نظريّة البيريسترويكا والغلاسنوست) ويلتسن («مكتشف» الڤيديو والجينز). أما الإشارات السياسيّة والعسكريّة الحاسمة فقد ظهرتْ تتويجاتٍ لذلك الاهتزاز، وتمّت على ضوئها إعادةُ ترتيب البيت العالميّ بشكلٍ سريعٍ ومؤقت؛ وأبرزُ هذه الإشارات ما يأتي:

تطوّرُ حركة معارضة الشيوعيّة في بولندا؛ وانقلابُ ١٩٨٦/٥/١٣ في اليمن الديمقراطيّة وقيامُ الحرب الأهليّة التي تُوّجتْ بسقوط القيادتين المتصارعتين؛ وانسحابُ القوات السوفييتيّة المذلّ من أفغانستان عام ١٩٨٩؛ والاضطراباتُ الشعبيّة في منغوليا التي قادت عام ١٩٩٠ إلى تخلّي الحزب الشيوعيّ عن احتكار السلطة؛ وإخفاقُ الحليف الروسيّ في إنقاذ الجيش العراقيّ الذي غزا الكويتَ عامَ ١٩٩٠ من كارثةٍ إنسانيّةٍ وعسكريّةٍ وسياسيّة؛ وسقوطُ سلطة منغستو هيلا مريام في أثيوبيا في مايو ١٩٩١ وصعودُ ملس زيناوي، الذي قاد تحوّلاً جذريّاً باتجاه التحالف مع الولايات المتحدة؛ واستيلاءُ قوات «تحالف الشمال» على كابول، ممهّدةً الطريقَ لانتصار طالبان، الذي أشّر على حدوث تغيير جدّيّ في معادلات التحالف التاريخيّ بين الإسلام العسكريّ والولايات المتحدة. وقد تعمّق هذا التغييرُ حينما قُرِن نجاحُ طالبان بانتصارٍ سلميّ وديموقراطيّ للقوى الإسلاميّة في الجزائر عام ١٩٩١، في سابقةٍ مثيرةٍ قادت إلى كسر احتكار «جبهة التحرير» للسلطة. وكان إلغاءُ نتائج الانتخابات الجزائريّة من قبل العسكر، وبتأييدٍ علنيّ من فرنسا والولايات المتحدة، دعوةً مفتوحةً إلى بدء حربٍ جديدةٍ، سافرةٍ، تعتمد على مبدإ وحيد هو مبدأ الربح والخسارة، وفقًا للطريقة الاستعماريّة التقليديّة القائمة على الاستيلاء المباشر على مناطق النفوذ. حدث هذا بالتزامن مع نهاية الحرب العراقيّة ـ الإيرانيّة، وخروج إيران غير مهزومة ـ وهو ما كان إشارةً ذاتَ دلالةٍ قويّةٍ على أنّ زمنًا جديدًا من التحالفات في طريقه إلى الانبثاق.

المؤشران المبكّران جاءا من أقصى أطراف القوس التي تريد القوةُ الدوليّةُ المنتصرة تغييرَها: فمن يتأمّل النصرين السياسيين في الجزائر وأفغانستان يرَ أنّ الإسلام الدينيّ وضع جزءَ العالم المضطرب بين قوسين، وهو الجزء ذاته الذي أسمته أميركا «الشرقَ الأوسطَ الجديد» واعتبرته الميدانَ الأساسَ لعمليّاتها التغييريّة الراهنة. وإذا ربطنا هاتين القوسين بالثبات الإيرانيّ نكون قد وصلنا إلى رسم صورةٍ تؤكّد أنّ قبضةً مُحكمةً كانت في طريقها الى إمساك الأرض المتحرّكة.

بهزيمة قوات تحالف الشمال انقلب تعبيرُ «المجاهدين» الأميركيّ إلى «إرهابيين،» وانقلب الإسلامُ من حليفٍ إلى عدوّ. وتصاعدَ هذا الانقلابُ بالتزامن مع تصاعد هزيمة العدوّ التقليديّ، الشيوعيّ، وتعاظُم الثقة بالنفس لدى الجماعات الإسلاميّة. كلُّ تلك التغييرات أضحت إيذانًا بإعلان الانتصار النهائيّ على

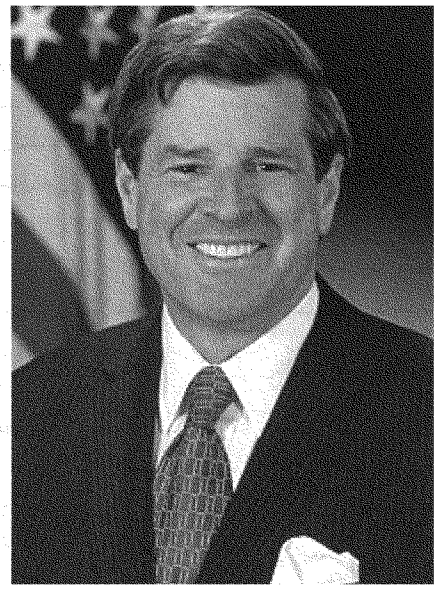

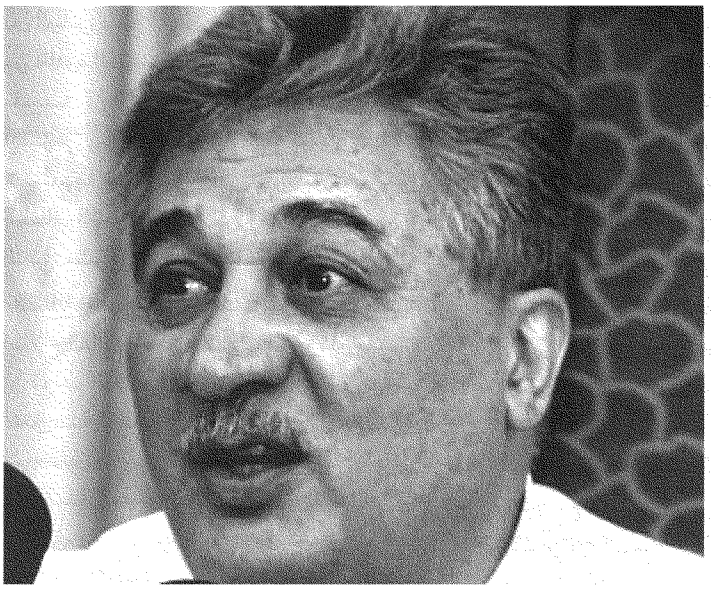

إنّ بريمر وحميد مجيد، اللذَيْن التقيا على قاعدة شراكة سياسيّة، يؤكّدان موت ماركسيّة السوق.

الشيوعيّة، وبموجبه تمّ تثبيتُ صورة العدوّ الجديد، الإسلام، وفق إيديولوجيا «صراع الحضارات» بديلاً مباشرًا لصراع النظم الاقتصاديّة ـ السياسيّة المختلفة الذي كان الشعارَ الإيديولوجيَّ لمرحلة الحرب الباردة.

في وقتٍ لاحق، غدا هذا المنحى حقيقةً مؤكّدةً: بانتصار حركة «حماس» وإنهائها السيطرةَ التقليديّةَ لحركة «فتح» في فلسطين سلميّاً وانتخابيّاً؛ وبتطوّر حركة المعارضة المسلّحة اللبنانيّة إلى حركةٍ اجتماعيّةٍ واسعةٍ أخذتْ تنحصر يومًا بعد يوم في قوًى إسلاميّة، حتى كاد خطابُ المقاومة يغدو شعارًا إسلاميّاً خالصًا، ويغدو اليساريُّ متلقّيًا أو متفرّجًا، وفي أحوال عديدة حليفًا للمحتلّ، كما في مثال العراق عقب سقوط النظام البعثيّ عام ٢٠٠٣. وفي هذا الجانب يكمن سرُّ تحالف الأميركان مع عدوّ تقليديّ ممثّلاً بالأحزاب الشيعيّة (والسنّيّة لاحقًا) في العراق؛ ففي هذه المرحلة لم يعد ممكنًا ويسيرًا البحثُ عن حلفاء خارج المشروع السياسيّ الإسلاميّ.

ورطة النصر: من صراع الطبقات إلى صراع الأديان

كانت اهتزازاتُ الأرض في حلقات النظام الاشتراكيّ محسوسةً، لكنها لم تكن مدرَكةً تمامًا. بعضُ تلك الانهيارات جاء أسرعَ ممّا توقعه الأعداءُ، وبخاصّةٍ في الأجزاء الأكثر ارتباطًا بالخطّ السوفييتيّ كألمانيا وبلغاريا. لكنّ الإحساسَ باهتزاز الأرض دفع العديدَ من قادة أوروبا، من زعماء البدائل الرأسماليّة المختلفة، إلى الاستعداد لاستقبال عدوّ محتمل والتدرّب على سُبل تلقّي عواقب تفجير الصراعات العرقيّة والقوميّة والدينيّة: كتحريك الأتراك البلغار (في صراع ضدّ الشيوعيّة على قاعدةٍ عرقيّةٍ استُخدم فيه الدينُ هويّةً)، أو تمرّد المسلمين اليوغسلاف، ومسلمي آسيا الوسطى والقوقاز، والمسلمين القبارصة. في هذه الحقبة قام العديدُ من قادة الكتل السياسيّة الأوروبيّة بأدوارٍ بارزةٍ في تأجيج الصراعات العرقيّة والدينيّة، كالدور الكبير الذي لعبه رئيسُ حزب اليمين السويديّ كارل بلد. وأظهرت الأحداثُ اللاحقة أنّ «بلد» أخذ بالتحوّل السريع ـ بالتزامن مع تغيّر هويّة العداء من شيوعيّ الى إسلاميّ ـ من زعيم سياسيّ محليّ لبلدٍ صغيرٍ مسالمٍ كالسويد إلى وسيطٍ دوليّ ذي حيادٍ خادع يتولّى ملفّ البلقان. وفي غزو العراق ظهر اسمُه مجدّدًا ضمن فريق الخبراء الذين رسموا آفاقَ الاحتلال. وظهر اسمُه ثالثةً في عقود النفط، ورابعةً في أحداث دارفور، وخامسةً في مؤتمر ستوكهولم عام ٢٠٠٨ راعيًا لإعادة إعمار ما خرّبته آلةُ الغزو الأميركيّ للعراق.

من هذا العرض نرى أنّ الحروب العرقيّة، والصراعَ ضدّ العدوّ السابق في ثوبه السياسيّ والعسكريّ، ومشكلةَ الهجرة، اختلطتْ جميعُها بالموقف من الإسلام ـ حليفًا، ثم عدوّاً. وربما يجد الدارسون في زلماي خليل زاد صورةً عيانيّةً لهذا الاختلاط العجيب: فزلماي الأفغانيّ عمل مُخْبرًا، ثم ناشطًا في مجال العلاقة بين الأميركان «والمجاهدين» الأفغان، فسفيرًا للولايات المتحدة عند قيام الحكومة الأفغانيّة المنصّبة أميركيّاً، وعاد مؤخّرًا إلى لبس الثوب الوطنيّ، فرشّح نفسَه رئيسًا لوطنه السابق. وآثر زلماي أن ينقل تجربتَه هذه بحذافيرها إلى العراق، لكي يستطيع إعادةَ إنتاج مشهد النصر مكرّرًا بصورة خلّاقة. في هذه الحزمة المتشابكة من التناقضات، أضحى من المحتّم على الولايات المتحدة (يشاركها بنسبٍ متفاوتةٍ حلفاؤها الأوروبيّون) أن تعجّل في إعادة تأسيس خطابها الإيديولوجيّ: فظهر الإسلامُ مجدّدًا، ولكنْ ليس كعدوٍّ إيديولوجيّ فحسب، وإنما أيضًا كعدوٍّ ميدانيٍّ يجول في العالم مثل شبح. ولم تكن أحداثُ ١١ سبتمبر سوى عرضٍ مسرحيٍّ مباشرٍ لعمليّة تعميم الخوف في أوروبا. لكنّ هذا الخوف نجح في زرع عدم الثقة

بين البشر، ودفع المُهاجرين إلى البحث عن ملاذاتٍ من ظاهرة الخوف من الإسلام باللجوء إلى الإسلام نفسه. إنّ التحوّل السياسيّ ـ الإيديولوجيّ الأميركيّ ولّد عواقبَ ثقافيّةً عالميّةً عظيمةَ الخطورة، لا تشْبهها في تاريخ البشريّة السابق سوى نتائج الخطاب التعبويّ العسكريّ الدينيّ للبابا أوربان الثاني، مشرِّعِ الحروب الصليبيّة.

باختفاء الشيوعيّة واندفاع أميركا في عمليّات ابتلاع العالم القديم، اكتشف الأميركانُ بأنفسهم أنّ قواهم الذاتيّة لا تلائم حجمَ المهمّات الواسعة المعروضة أمامهم. فأعادوا ترتيبَ الأدوار الدوليّة على عجل، بإرجاع اليابان وألمانيا إلى الحظيرة السياسيّة العسكريّة الدوليّة وإشراكِهما في غزو العراق، وجذبِ دولٍ صُنّفتْ طويلاً على أنها دولٌ محايدة كالدانمارك والسويد إلى جبهة الحرب، وتنشيطِ عمليّة إعادة تأهيل إسرائيل إقليميّاً. وقد رافقتْ ذلك كله إعادةُ صياغةٍ جذريّة لثقافة الحرب على قاعدةٍ قوامُها: استئصالُ العدوّ أو إعادتُه إلى العصر الحجريّ، وتشريعُ القتل على الشبهات أو عند الإحساس بالضيق، وحقُّ ممارسة التعذيب وإقامةِ السجون الخاصّة والسجون السريّة الدوليّة، وطمأنة المحاربين بوجود حصاناتٍ تكفل لهم ممارسة تلك الحقوق قانونيّاً. وجرت أيضًا إعادة هيكلة القوات الأميركيّة ذاتها، التي لم تعد قادرةً على تحمّل العمل في جبهاتٍ عديدةٍ واسعة، باستئجار فرق المرتزقة الدوليين أو المتعاقدين، وباستئجار دولٍ محاربة (إثيوبيا ضدّ الصومال، وتشاد ضدّ السودان)، أو جماعات محليّة محاربة («الصحوات» في العراق).

إنّ تغييرًا عميقًا يَشْهده عصرُنا، لم يكن سببَه انهيارُ المنظومة الاشتراكيّة، بل عدمُ مقدرة البديل على إدارة العالم بقواه الذاتيّة. ولقد وقفتْ قياداتُ الشيوعيين العراقيين، والمثقفون المرتبطون بها، أمام هذا التغيير موقفًا شديدَ الارتباك، يَعْكس هشاشة التكوين التاريخيّ لثلاثة أجيالٍ من القيادات السياسيّة التي نشأتْ في ظلّ الهيمنة العِرقيّة على كيان الحزب، وفي ظلّ الاغتراب السياسيّ الطويل، والعبادةِ الشكليّةِ للطوطم السوفييتيّ، والتربية الخاطئة التي تستمدّ مثالَها من جهازٍ حكوميٍّ شموليٍّ متخلّفٍ قائم على العوز والتسلّط، لا من الواقع أو المثال الثوريّ. ولقد كان سقوطُ الديكتاتوريّة السابقة، مقرونًا بالاحتلال، فرصةً نادرة أمام اليسار العراقيّ لكي يعيدَ تنظيمَ جدول أعماله على قاعدةٍ جديدةٍ وفريدة، قوامُها الإفادةُ من غياب سلطة الديكتاتوريّة لخلق أوسع جبهةٍ ديموقراطيّة، وللوقوف ضدّ الاحتلال بالمشروع الوطنيّ، وضدّ الطائفيّة بالمشروع التقدميّ، وضدّ العرقيّة بالوحدة العراقيّة، وضدّ الحرب والعنف الارهابيّ بمشروع النضال المطلبيّ والسياسيّ والفكريّ. بيْد أنّ ذلك كلّه لم يحْدثْ، وذهبت القياداتُ الشيوعيّة ومثقفوها إلى التفتيش عن الحلول في مكاتب المحتلّين والقوى العِرقيّة والطائفيّة!

إنّ ما يحدث في العراق درسٌ فريدٌ، لكنّ الخطر يكمن في أنّ كثيرين يعتقدون أنّه شأن عراقيّ خالص. حقّاً، إنّ النموذج العراقي خاصٌّ حسّيّاً، لكنّه قد يغدو مثالاً للتطبيق إنْ توطّدتْ أقدامُ القوى الراعية لهذا النموذج، وحينذاك سينفجر السؤالُ الذي واجه العراقيين عشيّةَ الغزو الأميركيّ، ولكنْ بسبل أكثر التواءً ومكرًا. حينذاك سنعْرف ما إذا كانت أزمةُ القيادة اليساريّة العراقيّة وأمراضُ اليسار العراقيّ خاصّةً أمْ قابلةً للتكرار وتسري ـ بقدرٍ ما ـ على اليسار العربيّ عمومًا، وما إذا كان الواقعُ العراقيّ لا يُنتج عواملَ مشابهةً في بلدان عربيّةٍ ترتبط مع العراق بمشتركاتٍ كثيرةٍ تؤثّر في إنتاج الفكر والممارسة (أليس غيابُ الاشتراكيّة الديموقراطيّة صفةً مشتركةً عربيّا؟).

لقد أنتج الواقعُ العربيّ، ببنيته الراهنة، لونين أساسيين من الاشتراكيّة: الاشتراكيّة الماركسيّة، التي هي صورةٌ طبق الأصل من الاشتراكيّة البلشفيّة وتفريعاتها؛ والاشتراكيّة القوميّة، التي هي في أحوالٍ كثيرةٍ صيغةٌ محوَّرةٌ من صيغ الاشتراكيّات الوطنيّة، ببعديْها العرقيّ والشموليّ. ولم يتح ضعفُ تطوّر البنى الاجتماعيّة ولادةَ تيّارٍ قويّ يعادل تيّارَ الاشتراكيّة الدوليّة الذي كان ولم يزل عنصرَ جدلٍ فاعلٍ أسهم في قيادة الكثير من المجتمعات الأوروبيّة، وفي «تهذيب» حركة التيّاريْن السابقيْن. أفلم يكن غيابُ تيّارٍ يعادل «الاشتراكيّة الدوليّة» عاملاً من عوامل التطرّف في التخلّي عن الثوابت لدى القيادات الشيوعيّة العراقيّة، وفي اضطرار الشيوعيين العراقيين إلى التحالف مع قوى مغايرةٍ تمامًا لمبادئهم المعلنة؟ أليس هذا السبب عاملاً من عوامل الانقلاب الشديد في نفسيّة الفرد الحزبيّ وفكره عند الهزّات السياسيّة العميقة أو عند سقوط مثاله السياسيّ؟ أليس عاملاً موضوعيّاً من عوامل تضييق الاتجاه نحو الحلّ اليساريّ، كإطارٍ وطنيّ تقدميّ يقوم على أنقاض النموذج الشيوعيّ السابق أو بالتوازي معه؟ هذه الأسئلة وغيرُها تواجه الجميعَ، وما تجربةُ العراق سوى تمرينٍ نموذجيّ على سبل التغيير... إلى الأسوإ أو الأفضل.

إنّ المنتصر يعاني أكثرَ من غيره ورطةَ النصر. وهي ورطةٌ عالميّةٌ توجب على الجميع مسؤوليّة تحمّل عبء نتائجها اليوميّة، والبحث عن حلولٍ مشتركةٍ للخروج من كمّاشتها القاتلة. وفي هذا الموضع تبرز أهميّةُ وجود تيّاراتٍ فكريّةٍ وسياسيّةٍ واجتماعيّةٍ تجيد قراءةَ الواقع المتغيّر، ووضعَ الحلول الجذريّة لأزماته الرئيسة.

السويد

سلام عبّود

كاتب من العراق يقيم في السويد. صدرتْ له ستُّ روايات (**سماء من حجر**، **أمير الأقحوان**، **الإله الأعور**، **ذبابة القيامة**، **يمامة**، **زهرة الرازقي**)؛ فضلاً عن: **نشوء وتطوّر القصة القصيرة في اليمن** (تاريخ أدبيّ)، **خطوات على البحر الميّت** (سيناريو سينمائيّ)، **جريمة من أجل التلاؤم** (بحث اجتماعيّ)، **ضباب أفريقيّ** (قصص قصيرة)، **العودة إلى آل ازيرج** (قصص قصيرة)، **ثقافة العنف في العراق** (بحث أخلاقيّ)، **مَنْ يصنع الديكتاتور** (بحث اجتماعيّ).

كيف حضرت الماركسيّةُ ـ اللينينيّةُ في تجربتي السياسيّة الفلسطينيّة؟

□ أحمد قطامش

قد أبدأ مقالتي بالقول إنّ الماركسيّة منهاجٌ يستند إلى قوانين، وإنها منظومةُ أفكارٍ أنتجها مفكّرون كبار. ولأنّ هدفها تغييريّ، فإنها تواكب المتغيّرات، وتنقد نفسَها وتنقد الواقعَ، في عمليّةٍ ديالكتيكيّةٍ مستمرّة، تستصوبها الممارسةُ وتصوِّبها في آن. فتكون، بذلك، بمثابة عقلٍ نظريّ للبروليتاريا الثوريّة في صراعها مع البرجوازيّة، بغية إقامة «ديكتاتوريّتها» من خلال «حكم الشغّيلة الأحرار» (ماركس)، بما يزيل «التناقضَ بين مملكة الضرورة ومملكة الحريّة،» «ويمحو الفوارقَ الطبقيّة» في طريق «الانتقال من الطور الاشتراكيّ إلى الطور الشيوعيّ،» يحفّزها منطلقٌ أمميّ تجسّد في شعار ماركس ـ انجلز: «يا عمّال العالم اتحدوا» وإضافة لينين: «ويا شعوبه المضطهدة...»

وقد أضيفُ أنها اتّكأتْ على المنهاج الماديّ الجدليّ الذي تجاوز ماديّة فورباخ وديالكتيك هيجل، فاكتشفتْ قانونَ التوافق بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وقانونَ التوافق بين البنية التحتيّة والبنية الفوقيّة، كأداةٍ تحليليّةٍ لفهم أيّة مرحلةٍ تاريخيّة، وصولاً إلى حتميّة زوال الرأسماليّة («حفّارةِ قبرِها بنفسها»).

وقد أزيد أنّ لينين غاص في الوجود الماديّ والوعي، وصولاً إلى تحليله للإمبرياليّة والاحتكارات وقانون تفاوت التطور والحلقة الأضعف في السلسلة وتحويل الثورة الديمقراطيّة الشعبيّة إلى ثورة اشتراكيّة. وبرهن على صدقيّة رؤيته ببناء الحزب الجماهيريّ الكفاحيّ الذي ينظّمه قانونُ المركزيّة الديمقراطيّة، وأقام التحالفَ الطبقيّ بين العمّال والفلاّحين، وقاد عمليّةً ثوريّةً ضخمةً أطاحت بالنظام ودشّنتْ عهدًا جديدًا يسعى إلى إزاحة كافّة أشكال استغلال الإنسان لأخيه الإنسان وكافّة أشكال الاستلاب والاغتراب.

وقد أستطرد في هذه العباراتِ الخشبيّةِ إلى آخر المقالة.

وقد يكون مفتتح مقاربتي هو الأزمة الاقتصاديّة التي اكتسحت العالمَ، ومنبعُها النظامُ الرأسماليّ وسياساتُ الليبراليّة الجديدة، فأعود بالتالي إلى تحليلات ماركس لأسلوب الإنتاج الرأسماليّ والدورة الاقتصاديّة وحتميّة الأزمة، سواء تجلّت في الآليّة القديمة لفيض الإنتاج أو الآليّة الجديدة للبورصة والمضاربات الماليّة. ومن ثم فالرأسماليّة «تَكْذب إذا كانت ربحيّتُها ١٠٪، وتَقْتل إذا كانت ربحيّتُها ٥٠٪، وتُشْعل حربًا إذا كانت ربحيّتُها ١٠٠٪» (ماركس)؛ وشواهدُ ذلك الحربان العالميّتان الأولى والثانية، وعشراتُ الحروب المحليّة، ناهيكم باحتلال العراق وأفغانستان، والحربِ على لبنان، والاستيطانِ الكولونياليّ الحربيّ في فلسطين.

وقد أستطرد في هذه العبارات المحفوظة أيضًا. ولكنني أؤْثر أن أَعْرض لمحاتٍ من مقطعٍ فلسطينيٍّ حيٍّ في الأرض المحتلة، عنوانُه: كيف حضرت الماركسيّةُ ـ اللينينيّةُ في تجربةٍ سياسيّةٍ شخصيّة.

❖ ❖ ❖

منذ البدايات، وفي وقتٍ مبكّرٍ من الشباب، بهرتنا مقدرةُ لينين على بناء حزبٍ تَميّز بالثبات والتصميم على بلوغ أهدافه بالأساليب الثوريّة. وكانت مقاربته للمسألة اليهوديّة هي «التمثّل» لا «الانفصال،» مع إدانة الصهيونيّة كحركةٍ استعماريّة. قلنا لأنفسنا: ماذا يحتاج العربُ والفلسطينيون أكثرَ من ذلك؟ لقد كان أنموذجًا وقوةَ مثالٍ، الأمرُ الذي دفع مثقفًا من وزن إلياس مرقص في السبعينيّات إلى التنظير للحزب البروليتاريّ العربيّ.

وقرأنا فهمَ لينين لكلمات ماركس (في **بؤس الفلسفة**) عن «الطبقة في ذاتها» و«الطبقة لذاتها،» وقيامَ نظريّته التنظيميّة على الانتقال من تلك إلى هذه، أيْ من النضال النقابيّ إلى النضال السياسيّ والانتفاضة الظافرة في أكتوبر ١٩١٧. فدفَعَنا ذلك إلى قراءة وضع الطبقة العاملة الفلسطينيّة، وصولاً إلى الشعب الفلسطينيّ، وإلى خوض الممارسة الثوريّة التي تنتقل بالجماهير «من... إلى...،» وإلى بناء الأدوات الطليعيّة وحمايتها وتطويرها، وصولاً إلى الانتفاض الشعبيّ العارم في أواخر العام ١٩٨٧.

لقد كان يتعيّن فهمُ الخصوصيّة الفلسطينيّة من جهة، وخوضُ الممارسة الثوريّة من جهةٍ ثانية، وبناءُ «الضمير الجمعيّ» من جهةٍ ثالثة، في إطار الصراع ضدّ محتلٍّ عنصريٍّ استيطانيٍّ توسّعيّ. وعلى الدوام كانت الأسئلة الملحّة هي: كيف نفهم عدوَّنا؟ كيف تتمّ التعبئةُ بمقولاتٍ تحرّريّةٍ وحدائيّةٍ في مجتمع تقليديّ؟ وكيف يتمّ البناءُ فيما نارُ الاعتقال والتعذيب تُطلق من كلّ الجهات؟ وكيف نناضل في جغرافيّةٍ ضيّقةٍ من دون مرتفعاتٍ شاهقةٍ أو غابات، وفي ديموغرافيّةٍ

محدودةٍ ومجزّأةٍ وحدودٍ محاصرة؟ وهل لكلمات لينين من معنًى حين يقول إنّ بناءَ الحزب هو المسألة الأصعب، وإنّ المسألةُ الأولى تكمن في الحفاظ عليه وعلى صلابته، و«إنّ حزب الطليعة يسترشد بنظريّة الطليعة،» وإنّه ينبغي بناءُ فريق من «المحترفين الثوريين،» وإنّ «المربّي ذاته يحتاج إلى التربية»؟ أثمة معنى لقول ماركس إنّ تحويل الذات في النشاط الثوريّ يتطابق مع تحويل الظروف؟ لاحقًا، اكتشفنا باولو فريري، وتساءلنا عن المعاني العميقة لـ «المشاركة» و«الحوار» و«التواضع» و«هيمنة الوعي العميق التي تفضي إلى انتشار الأكاذيب.»

وفي سنوات السجن في السبعينيّات عرفنا سحرَ العديد من الأسئلة المفتاحيّة، وأبحرنا في سفينة الفلسفة والاقتصاد والتاريخ العربيّ والتجربة الكوبيّة. كانت «نظريةُ الممارسة» موحيةً لنا، وفتحنا عيونَنا على الملموس والإبداع؛ فالماركسيّة «مرشدٌ للعمل لا عقيدةٌ جامدة» كما قال لينين، و«لن تجدوا في الكتب إجابةً عن أسئلتكم» كما قال هو أيضًا في خطابه إلى شعوب الشرق. وبهرتنا عبارةُ ماركس إلى الاشتراكيين الفرنسيين: «أنا لستُ بماركسيّ،» أيْ لا مقدّسَ مطلقًا ولا جمودَ عقائديّاً، بل منهاجٌ واستخلاصاتٌ ترشد العقلَ إلى قراءة الخصوصيّة؛ وهذا ما لخّصه لينين في مقولته: «تحليلٌ ملموسٌ للواقع الملموس.»

هكذا أصبحنا أمام تحدٍّ إبداعيّ حقيقيّ، في التحليل، والبناء، والتصليب، والتجذير. أما الصمود في الزنازين فكان المرآة المقعّرة: فالضربات الاعتقاليّة لا تتوقّف، ولا ينفع في تفاديها «پراكسيس» أو إبداعٌ أو نضال! وعلى امتداد عقودٍ كان الامتحانُ العسيرُ هو القدرةَ على حماية الطلائع المناضلة، ولاسيّما في الزنازين؛ فهي فتيّةٌ بلا تجربة، والعدوُّ يحْصدها من دون توقّف. وعليه، فقد باتت مفرداتُ «بناء، مهارات، صمود» على رأس الأجندة. وباتت جسرَ العبور إلى الفاعليّة، أيْ إلى «الممارسة الاجتماعيّة الشاملة» (ماركس) وإلى «العمل المتكلّم» (التوبا ماروس).

أما من الناحية التنظيميّة فقد فهمنا الديمقراطيّة (بعد قراءة غرامشي وروزا) بوصفها مبادرةً قبل أيّ شيء آخر: فـ «الكادر يبادر،» كما قال جيفارا، والتجربة الكوبيّة مبادرةٌ عظيمةٌ خرجتْ عن «النصّ» وأبدعتْ. وفهمناها أيضًا حوارًا واسعًا، واستجابةً للمهمّات: فمن لا يقوَ عليها يُعَدِ النظرُ في موقعه. أما «الألقاب المركزيّة» فقد نأى عنها الجميعُ، وألغيت امتيازاتُها الماليّة والعلاجيّة. وفي حين كانت نسبةُ التفرّغ الحزبيّ خارج السجون تصل إلى ٥٠٪ [من الأعضاء الحزبيين]، لم تتجاوزْ ٢٪ في داخلها؛ بل كان السجناء يخرجون من السجون ليعودوا إليها ثانيةً، ويكتفون بثلثيْ بدل التفرّغ، أيْ ما يعادل متوسّطَ الدخل في المجتمع. ولم تكن ثمّة تقسيماتٌ طائفيّة أو جنسويّة بالتأكيد. وغلب على القرارات استخلاصُ جوهرٍ مشتركٍ، أو انضباطُ الأقليّة للأغلبيّة، والأدنى للأعلى، وانتخابُ المسؤول من قِبل مرتبته الحزبيّة في كثير من الأحيان، وذلك في إطار قواعد العمل السريّ، إذ يعادل «عقدُ مؤتمراتٍ مكشوفةٍ تصفيةً للحزب» (فهد).

وإلى جانب العمل المنظّم الواعي فقد استرشدنا بالحكمة الصينيّة «وتّر القوسَ ودعها تنطلق،» إذ إنّ العفويّة الجماهيريّة والمبادرة الجماهيريّة لا تقلاّن أهميّةً عن ذلك العمل... بل يقف «الضميرُ الجمعيُّ» في قلب الفعل الجماهيريّ لممارسة الصراع الطبقيّ القوميّ (لينين).

❖ ❖ ❖

في البدايات، ولاسيّما في السبعينيّات، شهدت السجونُ ورشةً فكريّةً متشعّبة، وقمنا بعملٍ أرسى الأسسَ التي سرنا عليها لاحقًا، وذلك في جدليّةٍ مستمرّةٍ بين النظريّة والتطبيق، وفهمنا أنّ التطبيق هو المعيار الأهمّ للحقيقة. وتعرّفنا على عبارة ماركس «لا نعترف إلا بالتاريخ وعلم التاريخ،» وعلى مقاربته للتعاقب التاريخيّ الأوروبيّ. ولاحظنا جدليّة الأفكار والحضارات، بدءًا بالأموريّة وتأثيراتها على ما تلاها من كنعانيّةٍ وفرعونيّة، ووصولاً إلى الهندوكيّة والطاويّة وتأثيراتهما على الكونفوشيّة والبوذيّة. وهذه حالُ مراحل التاريخ القديمة، مرورًا بالإقطاعيّة ومنظوراتها، ووصولاً إلى الرأسماليّة وعلومها. ذلك أنّ «الثقافات متمازجة ومتداخلة كثيرًا،» وعلى «المثقف أن يكون كالرحّالة» (إدوارد سعيد).

كما لاحظنا البذرةَ العقلانيّةَ في الفلسفة الإغريقيّة وصولاً إلى هيجل وماركس، وإبحار هذا الأخير في تحليل المرحلة الرأسماليّة وصولاً إلى خلاصته: «إذا كانت الظروفُ هي التي تصنع الإنسانَ، فعلينا أن نصنع ظروفًا إنسانيّة.» وقد اخترنا هذا المنظور، ودلّلنا عليه بانخراطنا في تنظيم جماهيرنا ومقاومة المحتلّ، تُحفّزنا كلماتُ ماركس: «المثلُ العليا حاجةٌ لإبقاء الحماسة في مستوى التراجيديا التاريخيّة الكبرى،» وكلماتُ هيجل: «لا ينجَزُ أمرٌ عظيم دون شغفٍ شديد،» وكلماتُ فرانز فانون: «لا ثورةَ من دون حماسة،» وكلماتُ كاسترو: «لقد احتفظتُ بحماسة اللحظة الأولى.» وقد تجذّرتْ هذه المقولاتُ في رؤوسنا، وأعيد إنتاجُها عشراتِ المرات. ولاحقًا اكتشفنا دوبريه ومهدي عامل وسعد الله ونّوس، كلاً ضمن مساحته.

كنّا نعمل بالاعتماد على الذات، وبلا مرجعيّات. كان كلُّ شيء يبدأ من المربّع الأول: «هنا القلعة فاقفزْ هنا.» ورحنا نستجيب للمقولة التنظيميّة والقول الثقافيّ والسياسيّ، نفعل وننفعل في پراكسيس متشعّبٍ، نحو يوتوبيا كبيرةٍ هي فلسطينُ ديمقراطيّةٌ دون تمييزٍ دينيّ أو جنسيّ أو عرقيّ، بما يتطلبه ذلك من مهاراتٍ وتضحياتٍ ونضالٍ سريّ ونصفِ سريّ وربطٍ للوطنيّ بالقوميّ، والطبقيّ بالأمميّ، ومتابعات («فالمتابعة هي جوهر العمل الحزبيّ» كما يقول لينين).

وحين كانت تنشأ تناقضاتٌ بين «الجزء والكل» (لوكاش)، بين الفرد والجماعة، وبين قابليّات الأفراد وميولِهم، كنّا على الدوام نبحث عن المشتركات، حافرين الصخرَ بأصابع عاريةٍ أحيانًا. وكانت ذروةُ عملنا بين مرحلتيْ مدريد وأوسلو،

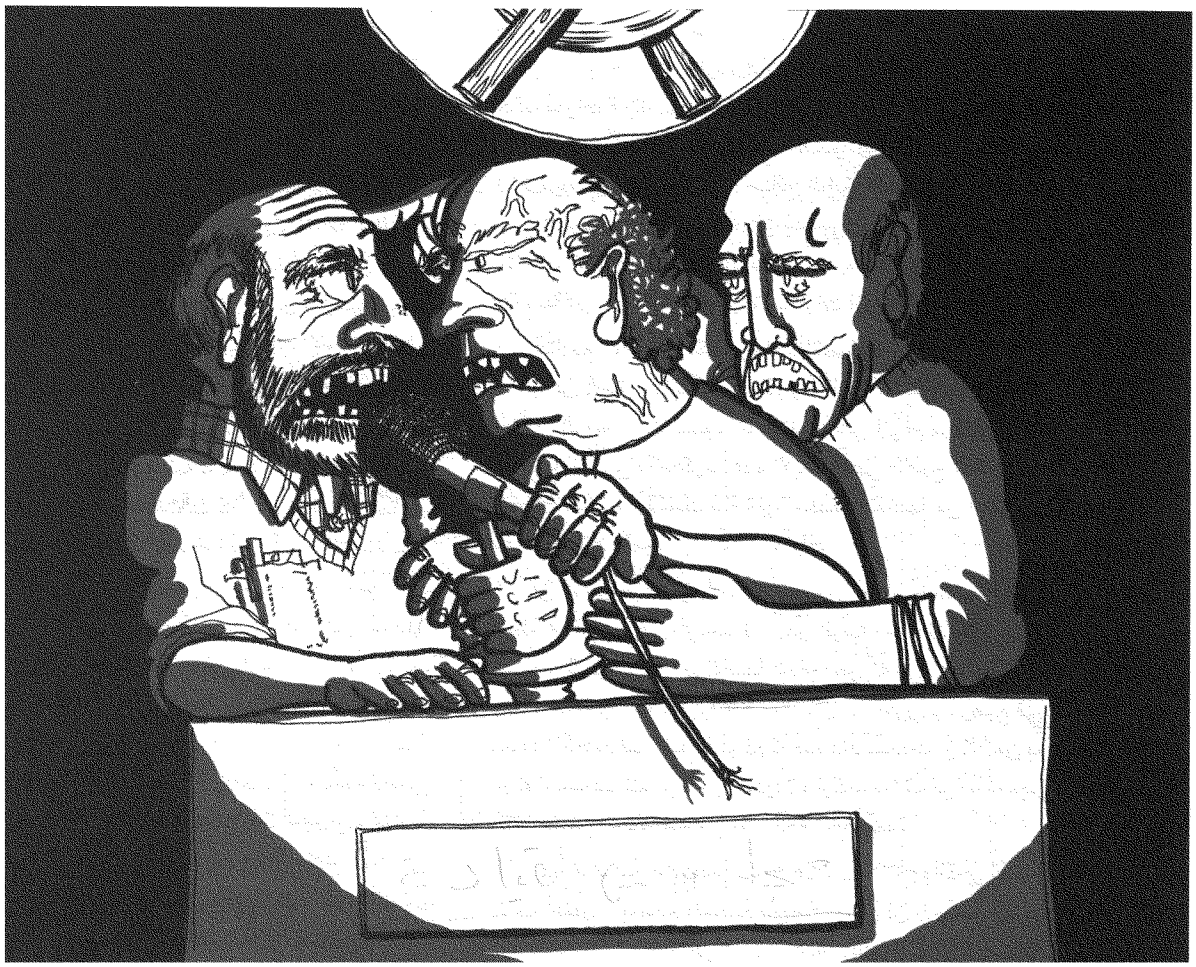

الشيخوخة القياديّة لليسار... لو اتّحدت! (رسمٌ لرائد شرف)

رغم تفكّك سبيكة الدولة السوفييتيّة وارتداد نظامها؛ فلقد فعل العاملُ الذاتيّ فعلَه لدينا، وعلى نحوٍ «اقتحم السماءَ.»

❖ ❖ ❖

هنا تجدر الإشارةُ إلى ثلاثة أمور:

أولاً: التناقضات الداخليّة. لقد فهمنا مبكّرًا المنظورَ الماركسيّ للتناقض الأساس، والتناقضات الثانويّة والفرعيّة والآنيّة. وحدّدنا تناقضَنا الأساسَ مع المحتلّ، ورفضْنا إحلالَ الثانويّ محلّه. ومن الطبيعيّ، والحالُ هذه، عدمُ اللجوء إلى العنف في تسويةِ انشقاقات عام ٦٩ و ٧٢ [عن الجبهة الشعبيّة]، وأن يجرِّم جورج حبش اللجوءَ إلى السلاح في اقتتال البقاع والبدّاوي في لبنان عام ٨٣، وأن ينتقد اقتتالَ غزة. كما أننا لم نستخدمْ تعابيرَ التخوين؛ فمن حقّ الجميع، ممّن تعمّد بتضحيات الميدان والزنازين، التفكيرُ والاجتهاد، إذ لا أحد يحتكر الحقيقة. لقد بحثنا جميعًا عن الحقيقة، وتعلّمنا مبكّرًا من الديالكتيك أنّ كلّ شيءٍ مكوّنٌ من أ + ب وأنّ أ ذاتها مكوّنة من س + ص؛ أما الأرقى فهي ج التي تولد من جدليّة أ + ب. ولم نقبلْ، بالتالي، منطقَ الخير المطلق والشرّ المطلق؛ «ففي التناقض الحياةُ، وفي التماثل الموتُ» (مهدي عامل). على أنّ ذلك كلّه يحتكم في النهاية إلى قانون «المركزيّة الديمقراطيّة،» كما حضر في الوضع المعيّن، ومن دون نمذجةٍ أو تقليدٍ أعمى. أما صوابيّة الفهم فتدلّ عليها الفاعليّةُ والمنجَزُ.

ثانيًا: الدين. لقد تعرّضنا هنا لإطلاق نارٍ من كلّ الجهات، بما في ذلك الزنازين، بتهمة أننا «ملاحدة،» ومن دون أن يحاول المتّهمون فهمَ رؤيتنا الفكريّة أو سببها. غير أننا كنّا نردّد أننا ضدّ كلّ اضطهادٍ قوميّ أو طبقيّ أو جنسيّ أو دينيّ (لينين)، وأنّ «على كلّ واحد أن يتمكّن من أن يقضي حاجاته الدينيّة والجسديّة من دون أن يَحشر البوليسُ أنفَه فيها» (ماركس). أما على صعيد بنيتنا الداخلية، فقد كانت هناك أقليّةٌ تمارس طقوسَها الدينيّة بلا أدنى تدخّل. لاحقًا استخدمنا عبارةَ سبينوزا «الحساب الأخلاقيّ العمليّ للفكرة،» سواء أكانت دينيّة أمْ غير ذلك، فاهتممنا بمضمون انعكاس هذه الفكرة في الحياة لا غير، وتوصّلنا إلى أنّ الإيمان «مسألةٌ ضميريّةٌ شخصيّة.» أما برنامجنا السياسيّ ونظامنا الداخليّ فهما يخلوان من هذا السؤال الفلسفيّ الإشكاليّ.

وفي بدايات التمرّد الثوريّ قرأنا كتابَيْ صادق جلال العظم (**النقد الذاتيّ بعد الهزيمة، ونقد الفكر الدينيّ**)، وقرأنا الكثيرَ في ميدان الأنثروبولوجيا ودور البشر في إنتاج حضارتهم، ولم نقبل التفسيراتِ التي نظّرتْ لهزيمة حزيران على أنها عقابٌ من السماء وأنّ شهداءَ الثورة ليسوا شهداء. وفي مرحلةٍ متقدّمةٍ من الوعي اكتشفنا الفارقَ بين دور الدين كإيديولوجيّةٍ إقطاعيّةٍ في أوروبا، وبين الدين الإسلاميّ في التاريخ العربيّ كحاملٍ ومحمولٍ للهويّة القوميّة.

ثالثًا: الانتفاضة الكانونيّة. اشتعل الجَيَشانُ في الأراضي المحتلّة عامَ ٦٧ في أواخر سنة ١٩٨٧، وفيه تكثّف كلُّ شيء: إرادةُ الناس، وإرادةُ القوى المنظّمة، وقدرةُ هذه الإرادة على تحدّي الاحتلال. وبسرعةٍ مذهلة، تحوّلت الانفجاراتُ العفويّةُ المحليّة إلى انتفاضٍ شعبيٍّ عارم، بقيادةٍ مركزيّة، على الرغم من التفاوت بين دور الطبقات الاجتماعيّة والمواقع الجغرافيّة (إذ كانت المخيّماتُ رأسَ الحربة ومنبعًا لنصف الشهداء). واتسعت الاشتباكات، موشّحةً ببعض المظاهر العصيانيّة والسلاح الناريّ. وتمّ تفادي عدد من التكتيكات المغامرة التي كان يمكن أن تنهي الانتفاضةَ في أسابيع. كما عُزل النفوذُ الأردنيُّ تمامًا، وأُسقط مخطّطُ التقاسم الوظيفيّ، واندفعت الجماهير إلى كسر حاجز الخوف، في سعيٍ حثيثٍ إلى جعل الانتفاض نمطَ حياة. ثم جاءت اتفاقاتُ مدريد وأوسلو، فقطعت السياقَ.

❖ ❖ ❖

إذنْ، لقد عشتُ الماركسيّةَ ـ اللينينيّةَ كمرشدٍ للعمل والنضال، تنأى عن الإطلاقيّة والانغلاقيّة، ولم أعشها مجرّدَ نقاشاتٍ أكاديميّة. وهذه الممارسة غدت مقطعًا مهمّاً في المسيرة الوطنيّة، ما قبل تمدُّدِ مرحلة أوسلو وما نتج عنها من تحوّلات.

❖ ❖ ❖

والآن إلى محاولة الإجابة المباشرة عن السؤال الذي تطرحه الآداب عن هويّة اليسار العربيّ اليوم.

١ ـ أعتقد أنّ هويّة اليسار العربيّ مازالت على حالها: فنحن مازلنا «ضدّ كلّ اضطهادٍ قوميّ، أو استغلالٍ طبقيّ أو دينيّ أو جنسيّ.» ومازلنا نؤمن بأنّ «الاشتراكيّة والديمقراطيّة صنوان،» وأنّ «السلطة هي المسألة المركزيّة،» وأنّ «طبقةً لا تتعلّم حملَ السلاح تستحقّ أن تعامَلَ معاملةَ العبيد،» وأنّ «الحزب هو الضميرُ الجمعيّ للأمّة...»

بهذه المقولات اللينينيّة تتحدّد هويّةُ اليسار، وإلاّ أصبح «فجلاً أحمرَ من الخارج، وأبيضَ من الداخل» (لينين). أمـا أن يَحْـمل بعضَ المقـولات الليـبـراليّـة، كالديمقراطيّة والتعدديّة والمواطنة وسيادةِ القانون وحقوقِ الإنسان...، فشرطُ ذلك ألا يتـوقّف هنا وإلاّ أصـبح احـتـيـاطًا للبرجـوازيّة، أيْ مـا هو أسـوأ من الانتهازيّة، وأعني «تسخيرَ مصالح الطبقة العاملة لخدمة البرجوازيّة» (لوكاش). على اليسـار، بدلاً من ذلك، أن يمضي في خـوض الصـراع الطبـقيّ من أجل الاشـتـراكـيّة، وخـوض الصـراع القـوميّ من أجل «تقـرير المصـيـر» (لينين)، والاستقلالِ عن الإمبرياليّة والاحتكارات المعولمة، وتنظيمِ حركةٍ نسويّةٍ مناضلة.

٢ ـ التاريخ مراحل، ولكلّ مرحلة تناقضاتُها وقوًى اجتماعيّةٌ تتصارع فيها. ولا معبِّرَ عن شعار «يا عمّال العالم ويا أيّتها الشعوب المضطهَدة اتّحدي» (لينين) سـوى الرؤية الماركسـيّـة اللينينيّـة، على الرغم من الإرباكـات والالتـبـاسـات والانهيارات في معسكرها هذه الأيام. فهي «النهج الأصوب في قراءة التاريخ» (جورج حبش)، وليست ثمّة قيودٌ مقدّسةٌ تمنعها من أن تكون ديالكتيكيّة، تنقد الواقعَ وتنتقد نفسَها وتتمثّل المتغيّرات.

٣ ـ إنّ القوى اليساريّة العربيّة، بما فيها الفلسطينيّة، قد شاخ معظمُها، وشاخ معظمُ هيئاتها. وهي لم تستطع حملَ الراية بعد فشل البرجوازيّة القوميّة، بل لم تستطع الحفاظَ على تركيمها الذي أحرزته في الأمس، إذ تقهقر دورُها، رغم وجود بقايا وطاقةٍ حيويّةٍ هنا وهناك وإرثٍ فكريٍّ يتموضع في الثقافة العربيّة. وسواء اتّحدت تلك البقايا أو لم تتحد، فقد شاخت. ولكنْ من بين ظهرانيها، ومن إرثها، سـوف تنهض قـوًى جديدةٌ مـاركسـيّة/قـوميّة للتعبير عن التناقـضـات المتفاقمة في الوطن العربيّ والساحة الفلسطينيّة.

لقد كتب غرامشي أنه عندما تشيخ علاقاتُ الإنتاج والقوى الطبقيّة الحاكمة، وتعجز القوى الثوريّة، يصبح المجتمعُ مريضًا. وأظنّ أنّ المجتمع العربيّ غايةٌ في المرض، ولكنه سينبثق لا محالة من تحت السطح؛ ذلك لأنّ الشيء يستولد نقيضَه. ولولا ذلك لما نشـأ حزبُ لينين، ولا تجـربةُ كاسـترو، ولا مـقـاومةُ حزب الله، ولا حـركةُ فـتح والجبهةُ الشعبيّةُ، ولا الثورةُ الصينيّة، ولا تشاڤيز ومشروعه في أمريكا اللاتينيّة.

إنّ الخلل الأول اليوم في اليسار وبقايا اليسار الفلسطينيّ والعربيّ هو عجزُ «القيادات» وعدمُ كفاءتها، وتحديدًا فقرُ المنظّمين من الطراز الرفيع أو غيابُهم. ومن دون منظّمين كهؤلاء، يعملون «محـترفين ثوريين» بالمعنى اللينينيّ للكلمة، ويجرؤون على خوض كافة أساليب العمل والنضال، فليست ثمة فرصةٌ لبناء يسارٍ أبدًا. وهؤلاء لا يكونون عادةً إلاّ من الجيل الشبابيّ المتخفّف عائليًا، الذي لم تستنزفه الشيخوخةُ (البيولوجيّة) بعد؛ فلقد تصدّر المقدّمة، مع الأسف، ولأسباب مختلفة، زعاماتٌ مشهديّةٌ فاشلةٌ إجمالاً!

فلسطين

أحمد قطامش

كاتب يساريّ له عدّة مؤلّفات، من بينها: **التنظيم الثوريّ السريّ، التسوية الجارية إدارة أزمة، مداخل لصياغة البديل، الدولة الواحدة** (ترجم إلى الإنجليـزيّة)، **لن ألبس طربوشكم** (ترجم إلى الإيطاليّـة)، **الرحلة** (رواية). أمضى في سجون الاحتلال عشرة أعوام ونصفَ العام، أكثرُ من نصفـها «معتقلاً إداريًا،» وعاش طريدًا لقوات الاحتلال سبعة عشر عامًا. حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسيّة. رئيس تحرير مجلة **العودة**، ومدير مركز منيف البرغوثي الثقافيّ.

بين الهويّة الفكريّة والمهامّ البرنامجيّة

□ المنتدى الاشتراكي (في لبنان)

النصّ أدناه انتقاليّ، أوليّ، جرى التوافقُ عليه بين «التجمّع الشيوعيّ الثوريّ» و«التجمّع اليساريّ من أجل التغيير،» على أن يمثّل القاعدةَ البرنامجيّةِ التي تكون الموافقةُ عليها شرطًا ضرورياً للانتساب إلى «المنتدى الاشتراكيّ» والنضال في صفوفه. والمنتدى المذكور شكلٌ تنظيميّ انطلق من حدٍّ أدنى من المبادئ، جرى على أساسه الحصولُ على «العلم والخبر» من الدولة اللبنانيّة، ليتمّ بعد ذلك، وفي سياق تطوّر العلاقة بين الطرفين المنوَّه بهما أعلاه، تفصيلُ تلك المبادئ وتوسيعُها وإبرازُ المدى الأبعد (الفكريّ والسياسيّ والبرنامجيّ) الذي تطلّ عليه وتسعى إلى بلوغه.

❖ ❖ ❖

كانت المرحلة التي أعقبت انهيارَ الاتحاد السوفييتيّ والمنظومةِ الدوليّة المتحلّقة حوله، باتجاه العودة إلى الرأسماليّة ـ على عكس ما توقّع ثوريّون عديدون بخصوص ثورةٍ سياسيّةٍ تطيح بالبيروقراطيّة وتعيد الاعتبارَ إلى البناء الاشتراكيّ الأصيل ـ قاسيةً جداً. فلقد أفضت إلى تغيّراتٍ عميقةٍ في موازين القوى الطبقيّة، وإلى إعادة أعدادٍ واسعةٍ من المناضلين المعادين للرأسماليّة سابقًا تحديدَ مواقعهم لصالح المجتمع القديم. وهذا الأمر لم يقتصرْ على بلدٍ واحد، بل عمّ العالمَ بأسره. انسحب كثيرون، إمّا إلى موقفٍ حياديّ يصبّ في الأخير في صالح الوضع القائم، أو إلى مواقفَ صريحةٍ في اصطفافها مع سيادة رأس المال. وهو ما انعكس بصورةٍ سلبيّةٍ على الوضع في الوسط الذي طالما وجدنا أنفسنا ضمنه، كماركسيين ثوريين، يَجْمعون إلى أخذهم بالماديّتين التاريخيّة والديالكتيكيّة، كدليلٍ لفهم هذا العالم، استرشادَهم بالإضافات الخلاّقة التي مثّلتْها أعمالُ ثوريين آخرين، بعد ماركس وأنجلز، من أمثال لينين وتروتسكي وروزا لكسمبورغ وغرامشي وغيفارا، وغيرهم، ولاسيّما أعمال تروتسكي، ومن ضمنها مفهومُ «الثورة الدائمة» لديه. بيْد أنّ ذلك لم يجعلْنا نُحْجم عن استكشاف الوسائل التي من شأنها الإسهامُ في استعادة الأمل، ومواصلةِ الجهد الذي يمكّننا من أن نضع أنفسَنا، مثل آخرين عديدين عبر العالم، على طريق إعادة الاعتبار إلى ما كان المفكّرُ الماركسيُّ المجريّ، جورج لوكاش، في تاريخٍ آخر أكثر بهاءً (عشرينيّات القرن الماضي) قد سمّاه «راهنيّةَ الثورة.»

كان بين الأدوات التي رأينا استخدامَها، في مرحلةٍ أولى، تأسيسُ جمعيّةٍ فكريّةٍ ثقافيّةٍ بحتة، تعيد طرحَ الاشتراكيّة، من منطلقٍ دعاويّ بحت، بحقيقتها التحريريّة الأصليّة الشاملة، وبعيدًا من التشويهات المخيفة التي ألحقتْها بها الستالينيّةُ وتنويعاتُها. لكنّ السلطات المختصّة في بلدنا رفضتْ منحَنا الحقّ في ذلك، وبقيتْ على موقفها إلى ما بعد التطوّرات العاصفة التي وَسمت السنواتِ الأخيرة، حين أعيد الاعتبارُ إلى قانون الجمعيّات العثمانيّ، الأكثر ديمقراطيّةً بوضوح من كلّ قوانين تنظيم الأحزاب والجمعيّات التي عرفها لبنانُ في العقود الماضية. بل إنّ الرفض الوحيد الذي قوبلنا به أخيرًا، بعد إعادة الاعتبار هذه، كان أن نحصل على رخصةٍ بجمعيّةٍ فكريّةٍ ثقافيّة، بحصر المعنى، على أساس الأهداف الديمقراطيّة التالية:

١) نشر الثقافة الاشتراكيّة ومبادئ العدالة الاجتماعيّة والسلام العالميّ القائم على العدل. ٢) الدعوة إلى العلمانيّة الشاملة ونشر الفكر والمبادئ الكفيلة بوضعها موضعَ التطبيق. ٣) التوعية بحقوق الإنسان وحريّاته كافة، بما فيها حقوقُ المرأة وتحرّرها الكامل. ٤) نشر الوعي البيئيّ بما يتلازم مع رؤيةٍ متقدّمةٍ لحقوق الإنسان. ٥) نشر الثقافة الوطنيّة بما يتناسب مع حقّ الشعوب في تقرير مصيرها.

ذلك أنه تمّ اعتبارُ هذه الأهداف تتفق مع واقع جمعيّةٍ سياسيّة، واشتُرِطَ أن نطلب الحصولَ على «علم وخبر.» وهو ما فعلناه، واستجيب طلبُنا.

كيف ننظر الآن إلى المنتدى الاشتراكيّ؟

أصابت وزارةُ الداخليّة اللبنانيّة حين رفضت الفصلَ بين المستويين الثقافيّ ـ الفكري والسياسيّ؛ ذلك أنّ أهدافَ النظام الأساسيّ للمنتدى قد تكون أجزاءً من برنامج اشتراكيٍّ ثوريّ لتنظيمٍ سياسيٍّ يودّ أن تشكّل تلك المطالبُ بعضًا من جدول أعمالٍ أساسيّ له وبعضًا من سلاحه الدعاويّ... وإنْ كان المنتدى يتوق إلى أن يكون في متناوله أن يَجمع، إلى الدِّعاوة، القدرةَ على التحريض، على طريق إطاحة البرجوازيّة الطائفيّة القائمة، وإحلال دولةٍ نقيضٍ بالكامل: دولةِ الشغّيلة اليدويين والذهنيين، والفلاّحين الفقراء، والمنتِجين الصغار، والمبعَدين والمهمَّشين والمحرومين من فرص العمل، ناهيكم بالمثقفين العضويين الملتحمين بمصالح كلّ هؤلاء، وكلّ معذبي الأرض، نِساءً ورجالاً، من شتّى الضفاف، ومن كلّ الأعمار.

والمنتدى الاشتراكيّ، الذي يلتقي فيه الآن رفاقٌ من غير تجربةٍ في صفوف اليسار الثوريّ، يؤكّد أقصى الرغبة في الابتعاد عن العصبويّة، وفي الانخراط الصادق والكامل في المسعى الراهن إلى توحيد اليسار المحليّ على أساس برنامجٍ متقدّم وعلاقاتٍ ديمقراطيّةٍ حقيقيّة. وهو سيحاول أن يقدّم كلَّ الإسهام الممكن لإنجاح التجربة التي بدأتْ منذ عامين، تحت يافطة «**اللقاء اليساريّ التشاوريّ**»، مشدِّدًا على أهميّة استكمال المسعى الأساسيّ لصياغة الخطّ العامّ لهذا اللقاء... مع الجمع بين تجديد النصّ الذي سبقتْ صياغتُه وبين تجذيره، بما يَخدم تصوّرًا متقدّمًا للتغيير في هذا البلد. وهو تصوُّرٌ لا بدّ من أن يشكّل مرقاةً إلى الأفق الأبعد، المنوَّهِ به أعلاه، بخصوص الطبيعة الطبقيّة للدولة التي يطمح الثوريون إلى قيامها.

ونحن، حين نتطلّع إلى هذا الأفق، في هذا الزمن بالذات، فإننا نأخذ في الاعتبار كلَّ تعقيدات هذا الوطن الصغير وإرباكاته ومعوّقات التقدّم فيه. بيْد أننا، على عكس دعاة الإصلاح والتكيُّف مع واقع لبنان الطائفيّ ومع المؤسّسات المترهّلة لنظامه البرجوازيّ الرثّ، نعرف أنّ ثمة طريقًا أخرى مختلفةً عن تلك التي يطْرقها الانتهازيون والإصلاحيون التقليديون ويدعوننا إلى سلوكها: إنها الطريق التي كان ماركس وأنجلس قد حدّداها في **عريضة المجلس المركزيّ إلى عصبة الشيوعيين** (لندن، مارس ١٨٥٠)، ومن بين ما جاء فيها أنّ على العمّال:

«أن يَدفعوا باقتراحات الديمقراطيين، الذين لن يكونوا على أيّ حالٍ ثوريين بل إصلاحيون لا غير، إلى أقصى الحدود، محوِّلين إيّاها إلى هجماتٍ مباشرةٍ على الملْكيّة الفرديّة. فعندما يَقترح البرجوازيون الصغار شراءَ سكك الحديد والمصانع مثلاً، فعلى العمّال المطالبةُ بحزمٍ بمصادرة سكك الحديد والمصانع هذه رأسًا ومن دون تعويضٍ بوصفها ملْكًا للرجعيين. وإذا اقترح الديمقراطيون ضريبةً نسبيّة، فعلى العمّال أن يطالبوا بضريبةٍ تصاعديّة. وإذا اقترح الديمقراطيون أنفسُهم ضريبةً تصاعديّةً معتدلة، فعلى العمّال أن يصرّوا على ضريبةٍ ترتفع نِسَبُها بسرعةٍ بحيث تؤدّي إلى تحطّم رأس المال الكبير. وإذا طالب الديمقراطيون بتسوية ديون الدولة، فعلى العمّال أن يطالبوا بإعلان إفلاسها.

إنّ مطالبَ العمّال يجب أن تتحدّد إذًا، وحيثما كان، وفق تنازلات الديمقراطيين وإجراءاتهم.»

وفي حين ركّز ماركس وأنجلز على تطابق انتصار العمّال الألمان مع الانتصار المباشر لطبقتهم في فرنسا، بما «يؤدّي إلى الإسراع بثورتهم»، فقد أكّدا «أنّ عليهم المشاركةَ **بأنفسهم** بانتصارهم النهائيّ، بوعيهم مصالحَهم الطبقيّةَ، وتنظيم أنفسِهم بأسرع ما يمكن كحزبٍ مستقلّ.» وخَتَما بالقول: «إنّ صيحة حربهم يجب أن تكون: الثورة الدائمة!»

وهو ما يعني، مطبّقًا على الواقع اللبنانيّ الحاليّ، سلسلةً من الخطوات، بيْن أهمِّها:

١) الردُّ على اكتفاء المطالبين بتطبيق اتفاق الطائف، في جانبه المتعلّق بإلغاء الطائفيّة السياسيّة، بطرح العلمنة الشاملة، بما فيها علمنةُ الأحوال الشخصيّة، وعلمنةُ التعليم بشتّى درجاته، وصولاً إلى الجامعة والدراساتِ العليا، وتعزيز التعليم الرسميّ إلى أبعد الحدود.

٢) الردُّ على الديمقراطيين البرجوازيين والبرجوازيين الصغار، الذين يطرحون، في مواجهة النيوليبراليين المحليين والحالةِ الحريريّة عمومًا، خصخصةً محدودةً ونسبيّةً، بالرفض المطْلق للخصخصة، وبمطلب تأمين الحماية الفعليّة للقطاع العامّ، بعد إخضاعه لمحاسبةٍ دقيقةٍ يشارك فيها العاملون فيه، والاتحادُ العمّاليّ العامّ الذي يجب أن يتمّ ضمانُ استقلاله الكليّ وانغراسِه العميقِ في الطبقة العاملة المحليّة بشتّى روافدها، بما فيها العمّالُ والعاملاتُ الأجانب، ولاسيّما العمّالُ والمنتِجون الفلسطينيون، الذين يجب إصدارُ قانونٍ صريحٍ بحقوقهم المدنيّة والاجتماعيّة والإنسانيّة فورًا.

٣) العملُ على تحطيم كلّ القيود التي تَفرض التفرقة العنصريّة والاجتماعيّة والجنسيّة في صفوف الطبقة العاملة. ولذا فإننا نقف مع العمّال الأجانب في نضالهم لأجل المساواة في الحقّ في العمل وفي شروط هذا العمل. ونقف أيضًا مع حقوق المرأة في المساواة بالعمل، وحقوق الجنسيّة، وشتّى الحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة. كما نقف ضدّ منطق التفرقة على أساس الخيارات الجنسيّة. ونرفض، من حيث المبدأ وفي الجوهر، منطقَ العنف الاجتماعيّ الذي يضع الرجلَ ضدّ المرأة، ومغايري الجنس ضدّ مثليه. ونعتبر أنّ تحرّرنا الاجتماعيّ يبدأ عندما يتعاضد العمّالُ والعاملات، ومن كلّ الجنسيّات، داخل لبنان، ضدّ النظام القائم، ومن أجل سيرورةٍ ثوريّةٍ تفضي إلى المجتمع الاشتراكيّ.

٤) الردُّ على المكتفين بالدعوة إلى حماية الصناعة الوطنيّة، في وجه هجمة العولمة الرأسماليّة وتحدّيات منظّمة التجارة العالميّة، بدعوة العمّال في كلّ المعامل والورش التي يقرّر أصحابُها إقفالَها، لأيّ سببٍ من الأسباب، إلى وضع أيديهم عليها وإعادةِ تسييرها بأنفسهم، بالطريقة عينها التي لجأ إليها العمّالُ الأرجنتينيون في أوائل هذا العقد، ردّاً على الإفلاسات الكبرى التي أدّى إليها انخراطُ الحكومات الأرجنتينيّة في «سياسات التصحيح الهيكليّ» للبنك الدوليّ وصندوق النقد العالميّ، كما في السياسات الاقتصاديّة النيوليبراليّة التي كان المبادرُ إلى إطلاقها، بوجهٍ أخصّ، مارغريت ثاتشر ورونالد ريغان في أوائل ثمانينيّات القرن الماضي. ونرى أن يشملَ هذا الردُّ الدعوةَ إلى تأمين الشروط الضروريّة لاستعادة الأدمغة المهاجرة، وتأمينِ فرص العمل للمنتِجين المحلّيين، وبخاصّةٍ خرّيجو المعاهد العلميّة والمهنيّات والجامعات، وذلك بتشجيع الصناعات الوطنيّة التي تلتزم تأمينَ شروطٍ عادلةٍ للعاملين فيها، عبر إشراكهم في إدارتها مثلاً؛ ودعم قيام قطاع صناعيّ عامّ، ولاسيّما في مجالات الصناعات الإلكترونيّة المتقدّمة، على أن يتمّ الإسراعُ في استكشاف مواقع احتياطيّ النفط والغاز في

يُفترض بنا أن نطرح إعادة انخراط اليسار في المقاومة ضدّ الإمبرياليّة والاحتلال الإسرائيليّ (الشهيد جورج حاوي في الوسط).

المياه الإقليميّة اللبنانيّة واستخراجه، وبناء صناعةٍ نفطيّةٍ متقدّمةٍ تابعةٍ للدولة ويشارك في تسييرها العاملون فيها.

٥) الردُّ على اكتفاء كبار المزارعين (بل شتّى العاملين في قطاع الزراعة) بالدعوة إلى حماية إنتاجهم في وجه سياسات منظمة التجارة العالميّة، بالدعوة إلى إصلاحٍ زراعيٍّ جذريٍّ يطول بوجهٍ أخصّ أراضي الملاّكين الكبار، بما فيها أراضي المؤسّسات الدينيّة والطائفيّة المسيطرة على الأوقاف، وبتشجيع السياسات التعاونيّة، واعتماد التسليف بفائدةٍ منخفضةٍ للمزارعين المتوسّطين والصغار، وتنظيم نزيهٍ لتصريف المنتجات الزراعيّة، وإحداث لجانٍ لصغار المزارعين تكون بين مهمّاتها مراقبةُ عمليّات النقل والتسليف والتسويق. يضاف إلى ذلك السعيُ إلى فرض استكمال بنيةٍ تحتيّةٍ متقدّمةٍ للزراعة، كإنشاء السدود التي تَضْمن الحفاظَ على الثروة المائيّة والانتفاع الأقصى بها، من جهة، وعدم الإساءة إلى البيئة من جهةٍ أخرى. كما ينبغي الضغطُ لأجل فرض حماية حقوق لبنان في مياهه، ولاسيّما في الجنوب، والاستفادة القصوى منها.

٦) الضغطُ من أجل بذل جهودٍ جبّارةٍ لحماية البيئة، وللحيلولة دون المزيد من الإساءة إليها، وخصوصًا إلى المياه الجوفيّة ومياهِ الأنهر والبحر التي تتعرّض للتلوّث باستمرار. ويجدر التنبيهُ إلى الظروف التي تسهّل النضوبَ والتصحُّر، الأمرُ الذي يستدعي حفزَ حركةٍ جماهيريّةٍ كبرى لإعادة تشجير لبنان، وهو الذي كان ذاتَ يوم غابةً شاملةً على امتداد جباله ووديانه والسهول. كما أنّ على لبنان أن يستفيد، إلى أقصى الحدود الممكنة، من الطاقة البديلة التي يسهّل توفيرَها ما يحوزه هذا البلدُ من شروطٍ طبيعيّةٍ ملائمة، وبخاصّةٍ المصادر الشمسيّة والمائيّة والريحيّة. هذا وإنّ إنقاذ البيئة اللبنانيّة لن يتأتّى إلاّ عبر عملٍ شعبيٍّ متكامل، يحفّزه يسارٌ ثوريٌّ يحمل برنامجًا جذرياً للخلاص الوطنيّ، تكون البيئةُ فيه في موقع مميَّز جدّاً بجانب القضايا الأخرى التي مررنا بها أعلاه أو سنشير إليها لاحقًا.

٧) المسألة الوطنية: إنّ ذلك الجزءَ من البرجوازيّة والبرجوازيّة الصغيرة الطائفيّة الذي يصنِّف نفسَه في المعارضة داخل النظام اللبنانيّ، في مواجهة الجزء الآخر ـ الذي لا يختلف عنه كثيرًا من حيث مواقعه الطبقيّة، على الأقلّ، ومن حيث المصالح البائسة والضيِّقة التي يتوخّى تأمينَها لنفسه، ناثرًا الفتاتَ على قاعدته الشعبيّة ـ يَرفع باستمرار رايةَ مقاومة الاحتلال والهيمنة الخارجيّة وحماية السلاح المقاوم. لكنْ يُفترض بنا، كيسار ثوريّ، أن نطْرح، إلى ذلك، مهامَّ أساسيّةً، بين أهمّها:

أ) إعادةُ انخراط اليسار في المقاومة الشعبيّة ضدّ الإمبرياليّة والاحتلال الإسرائيليّ، لا من أجل تحرير مزارع شبعا ومرتفعات كفرشوبا فحسب، بل أيضًا لأداء قسطه في مواجهة الحروب الإمبرياليّة والاحتلال في فلسطين والعراق وأفغانستان وأيّ بقعةٍ من العالم تتعرّض للعدوان والقهر، وذلك عبر شتّى أشكال التضامن والدعم؛ ومن أجل فلسطين حرّةٍ يعيش فيها اليهودُ والعربُ على قدم المساواة وينخرطون معًا في سيرورة نضالٍ طويلةٍ لأجل تحطيم علاقات السيطرة الإمبرياليّة في المنطقة العربيّة وبناء اشتراكيّةٍ محرِّرةٍ لا تنهي الاستغلالَ والقهرَ الطبقيَّيْن فحسب، بل تَضْمن في الوقت عينه الممارسةَ الفعليّةَ لحقّ تقرير المصير من جانب القوميّات المضطهَدَة أو التي تخشى التعرّضَ للاضطهاد.

ب) عدمُ الفصل بين الصراع ضدّ الإمبرياليّة والصراع ضدّ الأنظمة الدكتاتوريّة الحاكمة، لكون هذه تشكّل ـ بصورةٍ أو بأخرى ـ أدواتٍ محليّةً للإمبرياليّة. ففلسطين لن تتحرّر ما لم تتمكّنْ حركةُ الجماهير، في أيّ مكانٍ من الأرض العربيّة، من كسر الحصار الذي تفرضه أنظمتُها عليها؛ واستمرارُ الهيمنة الصهيونيّة مرتهنٌ باستمرار أنظمة القمع والقهر والاستغلال العربيّة.

ج) أن يضغطَ هذا اليسارُ لأجل حفز عمليّةٍ واسعةٍ يتمّ بها إعدادُ كلّ الجماهير اللبنانيّة لحروبٍ محتملةٍ لاحقةٍ مع إسرائيل والولايات المتحدة الأميركيّة، اللتين أقام جيشاهما، في خريف ٢٠٠٩، مناوراتٍ مشتركةً مكثّفة، وبشتّى الأسلحة الأكثر تطوّرًا، داخل فلسطين المحتلة، في معرض الاستعداد لحروبٍ كهذه. ونرى أن يتناول هذا الإعدادُ التدريبَ والتسليحَ، وتعبئةً وطنيّةً بعيدةً عن سموم الطائفيّة والمذهبيّة. وينبغي أن يتمّ الضغطُ أيضًا لإنشاء ملاجئ قادرةٍ على توفير أقصى الحماية للمواطن، في شتّى أصقاع الوطن، في حال نشوب حروبٍ كهذه، تمامًا كما تفعل إسرائيلُ لحماية سكّانها اليهود.

د) أن ينخرط هذا اليسار في نضالٍ دائبٍ لأجل لاستصدار القوانين الضروريّة لإعطاء الفلسطينيين في لبنان كلَّ حقوقهم المدنيّة والإنسانيّة الأساسيّة، وحريّاتهم السياسيّة، بما يتلاءم مع تطوّر نضالهم، بالتضافر مع نضال أمثالهم، في كلّ أماكن وجودهم، لأجل التطبيق الكامل لحقّهم في العودة إلى مدنهم وقراهم في فلسطين. وعلى هذا اليسار أن يعمل على الدفع باتجاه دعم حركات المقاطعة ضدّ الشركات المتعاملة مع إسرائيل، ووقف كلّ مظاهر التطبيع مع العدوّ الصهيونيّ، لا بل قطع كافّة أشكال العلاقات الدبلوماسيّة والاقتصاديّة معه.

هـ) العملُ على الربط بين المسألتين الوطنيّة والطبقيّة، والامتناع عن الفصل بين النضال من أجل التحرير والصراع لأجل التحرّر الطبقيّ والاجتماعيّ. فالبرجوازيّة الطائفيّة الحاكمة هي التي تعمل يوميّاً على نشر ثقافة الانهزام والاستسلام للإمبرياليّة، وهي أيضًا التي ترفع من نِسب الاستغلال وتمارس سياساتِ الإفقار والتجويع، بحيث يتّضح أنّ الصراع من أجل لقمة العيش يتماهى مع الصراع لدحر الإمبرياليّة وتفكيك الدولة الصهيونيّة وتصفيتها.

و) الاهتمامُ الدائمُ بالمهامّ القوميّة والأمميّة الثوريّة، كالعمل على إعادة الاعتبار لمطلب الوحدة العربيّة، وتصفية الوجود الإمبرياليّ في الوطن العربيّ الكبير، ومن ضمنه الاستعمار الاستيطانيّ المتواصل في فلسطين التاريخيّة... في الوقت الذي يتمّ فيه تقديمُ حلٍّ متقدّمٍ وثوريٍّ لقضايا الأقليّات القوميّة في كامل هذا الوطن، ولا سيّما قضايا الأكراد واليهود والأمازيغ والقبائل والإتنيّات التي تعيش في جنوبيّ السودان. وكلّ ذلك إنما يشكّل جزءًا أساسيّاً من المهامّ الديمقراطيّة التي فشلت البرجوازيّاتُ العربيّة، على اختلافها، في الاضطلاع بها ـ وهي مهامّ بات واضحًا أنها تنتظر، لأجل إنجازها، وصولَ سلطةٍ طبقيّةٍ مختلفةٍ تمامًا في المنطقة العربيّة، ومن ضمنها لبنان: سلطةِ العمّال والفلاحين المفقرين وباقي المنتجين الصغار والمهمَّشين والمحرومين. وهو الأمر الذي سيتيح إنضاجَ ما يشكّله ذلك من ثورةٍ ديمقراطيّة، بقيادةٍ عمّاليّة، إلى ثورة اشتراكيّةٍ حقيقيّةٍ تستكمل إنجازَ المهامّ الديمقراطيّة وتتصدّى لإنجاز المهامّ الاشتراكيّة، محقّقةً بذلك جوهرَ السيرورة التي وصفها ماركس وأنجلز بـ «الثورة الدائمة» وعاد تروتسكي فحدّد دقائقَها وقوانينَها في كتابه الذي يحمل التسمية عينَها. وبقدر نجاح الثوريين في لبنان والوطن العربيّ في التصدّي لما تطرحه هذه السيرورةُ من مهامّ، فإنهم يقدّمون إسهامًا عظيمًا في خدمة الثورة العالميّة، التي يتوقّف على قيامها تحقيقُ تلك المهامّ على المستوى الكونيّ، والتي سيساهم في تسريعها بناءُ أداتها الأساسيّة، الأمميّة الثوريّة الجماهيريّة.

❖ ❖ ❖

إنّ الأفكار المطروحة أعلاه ليست سوى جانبٍ أساسيّ من البرنامج الذي يُفترض أن يتجمّع حول بنوده الثوريّون في هذا الوطن الصغير. وقد حاولنا أن نقدّم في النصّ الأوليّ الراهن الصورةَ العامّةَ لما يتطلّع إلى الارتقاء إليه المناضلون والناشطون المجتمعون، والمدعوّون إلى التجمّع، في «المنتدى الاشتراكيّ.» وهو ما قد يَخلق تصوّرًا لدى البعض بأننا نبالغ كثيرًا في تطلّعاتنا، ولا سيّما إزاء الواقع البائس الذي ينوء تحت أعبائه وطنُنا، ويجعل كثيرين يعتقدون أنّ على الراغبين في التغيير أن «يصغّروا الحجر» لكي يتمكّنوا من إيصاله إلى الهدف المنشود، وأن جلّ ما يمكن طرحُه الآن هو مطالبُ ديمقراطيّة متواضعة يتمّ الردُّ بها على واقع السلطة البرجوازيّة الطائفيّة المنحطّة القائمة. نحن لسنا من هؤلاء.

إنّ الأهداف الخمسة، الواردة في النظام الأساسيّ للمنتدى الاشتراكيّ، هي الحدّ الأدنى في برنامجنا. أما الطروحات البرنامجيّة الإضافيّة الأخرى، التي أوردناها أعلاه، فهي تحدّد السيرورةَ التي نتوقّع الانخراطَ فيها لاحقًا، وإقناعَ كلّ أصحاب المصلحة في التغيير الثوريّ في الانضمام معنا إليها.

إنها مبادئ أساسيّة التقينا حولها من أكثر من تجربةٍ تنظيميّةٍ تسترشد بالماركسيّة الثوريّة. وسوف نسعى قريبًا إلى بناء الإطار المناسب، القادر على إطلاق نقاشٍ واسع يساعد على بناء الكوادر، ونسج الروابط العضويّة مع الحركة العمّالية وكلّ الفئات الشعبيّة المتضرّرة من النظام القائم في بلدنا، وبلورةِ الخطة والبرنامج الصالحيْن لخوض معركة كلّ هؤلاء لأجل مجتمع بديل. ومن هذا النقاش، نأمل أن تتكوّن الأرضيّة المناسبة لإنتاج وثيقةٍ أكثر شمولاً وملموسيّةً، تتناول المبادئ الفكريّة العامّة المفترض أن يهتدي بها عملُنا، والفهمَ السياسيّ لمهامّنا الأوليّة والانتقاليّة على ضوء قراءة واقعنا.

بيروت